LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطة وتذمّر المعارضة
- العمل السياسي بين الواقع والمرتجى
- الدور الإجتماعي للجيش في دول العالم الثالث

- Iraq and the future of Gulf Security cooperation: A Lebanese perspective
- International Cooperation for Road Safety
- La géopolitique de l'eau dans le conflit israélo-palestinien

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الواحد والخمسون – كانون الثاني ٢٠٠٥

سخونة دائمة...أم غليان؟

بدأت الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس، وما زال الوضع متفجّراً داخل مناطق السلطة الفلسطينية جرّاء القمع الإسرائيلي الوحشي للشعب الفلسطيني واستخدام أعقد وأحدث أنواع التكنولوجيا في اصطياد البشر وقتلهم دون مساءلة أو محاسبة. وأثناء هذه الانتفاضة، وبدلاً من تسوية الوضع المتأزّم، جرت الحرب على العراق تحت شعار إزالة أسلحة الدمار الشامل ونشر الديموقراطية، فإذا بالمحتل أمام مهمة مستحيلة هي إثبات وجود تلك الأسلحة من أجل تدميرها. وبدلاً من نشر الديموقراطية، نرى نشراً للعنف والقتل وتهديداً لوجود العراق وتأزيماً للوضع في المنطقة بكاملها.

إضافة إلى ذلك، يجتمع مجلس الأمن الدولي، وبدلاً من أن يجد حلاً للوضع المتدهور في العراق وفلسطين، ويرسي قواعد السلام الشامل والعادل، نراه يستنبط القرار ١٥٥٩ الذي يدعو بموجب بنوده إلى نشر الفوضى في لبنان عن طريق الإنسحاب السريع والمفاجيء للجيش العربي السوري الموجود أصلاً بموجب اتفاقيات مع الحكومة اللبنانية، والذي يخضع إنتشار وحداته للحاجات الأمنية التي تقدّرها لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما أن وجوده أسهم وما يزال في تحقيق الأمن والإستقرار في لبنان. فكأنّ المطلوب هو إنسحاب يؤدي إلى زعزعة الوضع بكل وضوح.

كما يطلب القرار حلّ الميليشيات غير اللبنانية، أي الفلسطينية، أي أنّه بمعنى آخر يطلب صداماً مع الفلسطينيين في مخيّماتهم بدلاً من تطبيق القرارات الدولية الداعية إلى عودتهم إلى أرضهم. وكذلك حلّ الميليشيات اللبنانية، أي المقاومة التي تتصدّى للإحتلال الإسرائيلي، من دون الدعوة إلى إنهاء هذا الإحتلال وإزالة مفاعيله وآثاره المدمّرة الموجّهة ضدّ لبنان وشعبه.

هل المطلوب من كل ذلك تأزيم الوضع في المنطقة وإبقاؤه في سخونة دائمة، وللسخونة محاذير قد تؤدي إلى الغليان، ويتأتّى من الغليان إنفجارات تصيب الجميع ولا ترحم أحداً؟

يبدو أنّهم يفتّشون في مراكز القرار عن تأزيم هنا وتفجير هناك، بينما المطلوب هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية، بدءاً من القرار ١٩٤ (إعادة اللاجئين)، إلى القرار ٢٤٢ (إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلّة في حرب ١٩٦٧)، والقرار ٤٢٥ (إنسحاب إسرائيل من كامل التراب اللبناني، ومن مزارع شبعا). فبذلك يتحقق السلام في المنطقة... ولمن يهمّه الأمر، تطبيق القرار ١٥٥٩ أيضاً.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الواحد والخمسون - كانون الثاني 2005

قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا: بين تقبّل السلطة وتذمّر المعارضة ..... **د. ميشال يمّين** 5

العمل السياسي بين الواقع والمرتجى ..... **د. ألبير رحمه** 71

الدور الإجتماعي للجيش في دول العالم الثالث ..... **د. سامي عجم** 103

خلاصات

العراق ومستقبل التعاون الأمني في الخليج: نظرة لبنانية ..... **العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر** 133

التعاون الدولي للوقاية من حوادث السير ..... **زياد م. عقل** 135

الجغرافيا السياسية للمياه في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ..... **أنجيلا كحيل** 139

الدفاع الوطني

قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا: بين تقبّل السّلطة وتذمّر المعارضة

د. ميشال يمّين*

إبتداءً من يوم الإثنين الواقع فيه 29 نيسان عام 2004 أصبح عدد أعضاء الحلف الأطلسي 26 عضواً، بعد أن انضمّت إليه سبع دول جديدة هي بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وجمهوريات البلطيق السوفياتية الثلاث سابقاً لاتفيا ولتوانيا وإستونيا. وهكذا باتت موجة تمدّد الحلف الثانية حقيقة واقعة. وفيما كانت تعلن عضوية هذه الدول في الحلف كان وزير الخارجية الروسي الجديد سرغي لافروف يحضر اجتماعات المجلس الرّوسي الأطلسي ويعلن أن روسيا لا تبدي فرحتها بما يجري، إلا أنّها لا تريد أن تجعل من هذا الأمر فاجعة.

وفي اليوم نفسه صرّح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية بأنّ «توسيع رقعة الحلف الأطلسي يمسّ دون ريب مصالح روسيا السياسية والعسكرية، وإلى حدٍّ ما الإقتصادية. وهذا يضطرّنا إلى النظر إليه بكل جدّية»[1].

*باحث في الشؤون الروسية

ألجدير بالذّكر أنّ حكّام روسيا المعاصرة، وأوّلهم آخر أمين عام للحزب الشيوعي السوفياتي وأوّل رئيس للإتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، ومن بعده الرئيس الروسي الأول بوريس يلتسين، دأبوا على تأكيد أن روسيا اليوم لا أعداء جديّين لها، وأنّ أيّ حروب كبرى لن تقوم بعد الآن. فغورباتشوف رحّب خلال دعوته إلى عملية التغيير الشهيرة باسم «البيريسترويكا»، بالنظام العالمي الجديد، من دون أن يكشف النقاب طبعاً عن حيثياته ومضمونه، ثم عمد إلى حلّ حلف وارسو بعد لقائه في يالطا عام 1989 بالرئيس الأميركي رونالد ريغان، وإلى الموافقة على توحيد شطري ألمانيا وترحيل القوات السوفياتية من أوروبا الشرقية... ولم يكن لديه من شروط غير «التمنّي» على الأطلسي أن يحلّ نفسه بعد حلّ حلف وارسو!

أمّا الرئيس الروسي يلتسين فكان يصرّح بأن حروب روسيا ستكون فقط محلّية(!!) فالكلّ، بعرفه، راضٍ عنها ولا ينوي إيذاءها في شيء. وهذا يعني منطقياً أن صواريخها غير المدمَّرة بعد، بموجب اتفاقيات تقليص الأسلحة الاستراتيجية، لا بدّ أن تكون موجّهة إلى اللاهدف. ولعلّ هذا الأمر كان وراء نيّة السلطات الروسية، وفقاً للمبدأ العسكري المعلن في حينه، تقليص وحدات الصواريخ الاستراتيجية حتى عشر فرق فقط مع حلول العام 2007 أو العام 2008.

وما دام ليس ثمّة من أعداء يتربّصون بروسيا شرّاً، فأي حاجة إذن إلى العِلم العسكري أو إلى الإنضباط؟ وهل للمرء أن يعجب إن تهبطُ معنويّات الجيش الروسي إلى حدّ أن قبضةً من رجال العصابات الشيشانيين «دوّخته» كل هذه السنوات العشر ونيّف التي مرّت منذ بدء الحرب الشيشانية، وروّعت روسيا،

الجزء الأساسي المتبقي من حطام الاتحاد السوفياتي ومن عظمته؟ علماً أنّ ستالين كان قبض في خلال أسبوعين، زمنَ الحرب العالمية الثانية، على كل «الثوّار» الشيشانيين آنذاك، ولم تخسر قوّاته سوى جندي واحد!

وما دام بعض قادة العالم الكبار الذين يزورون روسيا بين الفينة والفينة يكيلون لها المديح على مسيرتها الديموقراطية، ويغدقون عليها الكلام المعسول عن السلام والصداقة، فإنه يحقّ والحال هذه للمرء أن يتساءل: لماذا إذن تقترب قوّاتهم من حدودها يوماً بعد يوم من كل جانب محكِمةً الطّوق حول خناقها أكثر فأكثر؟

الحلف الأطلسي يتقدّم من جهة الغرب

كان تمدّد الحلف الأطلسي شرقاً على حساب بلدان الكتلة السوفياتية سابقاً الخطوةَ الأبرز والدراما الرئيسيةَ فيما القرنُ العشرون يقترب من نهايته. فأمام أعين أبناء البشرية بات يجري سيناريو مصيري: يتبدّل النظام السياسي الأوروبي برمّته، ويكتسب الأمن الأوروبي حلّة جديدة، ويصبح التنبّؤ بمنحى تطوّر الأوضاع أكثر صعوبة.

ففي 12 و13 كانون الأول عام 1997 نظرت دورة الإتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في مسألة بدء التفاوض لقبول 11 عضواً جديداً في الحلف الأطلسي.

وفي 16 من الشهر نفسه تمّ في بروكسل توقيع محاضر انضمام بولندا وتشيكيا والمجر إلى الحلف.

وفي 4 كانون الثاني عام 1998 بدأ تطبيق قواعد جديدة لدخول مواطني

بلدان رابطة الدول المستقلّة التي لم توقّع معاهدة استعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بولندا.

وفي 10 شباط من العام نفسه صرّح وزراء خارجية بولندا وتشيكيا والمجر بأن بلدانهم مستعدة لتقديم الدعم السياسي والعسكري إلى الولايات المتحدة في حال استخدامها القوّة العسكرية ضدّ العراق، وهو ما حصل بالفعل بعد مضي 5 سنوات تقريباً.

وفي 2 نيسان 2004 إنضمّت إلى الحلف دفعة جديدة من البلدان التي وقفت في الطابور لدخوله قبل سبع سنوات تقريباً، ليصبح عدد المنضمّين إليه منذ عام 1997 سبعة بلدان. والحبل على الجرّار!!

لقد بيّنت أحداث البلقان (إعتداء بلدان الأطلسي على يوغوسلافيا) أنّ الموافقة العجولة للقيادة الروسية في السنوات الأولى من عهد إصلاحات يلتسين الديموقراطية الرأسمالية، على توسيع رقعة الحلف الأطلسي شرقاً، لم تزد الحلف المذكور إلا نهَماً للتوسّع، سواء بالحسنى أو بالحديد والنار (يقول المثل الروسي «إن تُعطِ الشيطان إصبعَك أخذَ يدَك كلّها!»). وهذا ما كاد يسدّ كلّ منافذ الصبر على الروس، ويعزّز، قبل أن يصل الرئيس بوتين إلى سدّة الحكم، إحتمالات التأزّم في العلاقات الروسية-الأميركية والروسية-الأطلسية، واحتمالات التواجه القاسي، و«تجميد» التعاون، ناهيك بما جرّته هذه الأحداث من ويلات إنسانية ومن خسائر اقتصادية وسياسية على أوروبا الطامحة إلى التوحّد والإزدهار.

وإذا ما غصنا في العمق وجدنا أن لروسيا والحلف الأطلسي من المصالح المتباينة ما يجعل من الصعب استمرار أسباب الودّ بينهما.

فالكثير من الدلائل يؤكّد أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي لأميركا والأطلسي هو منع روسيا أو أيٍّ من الجمهوريّات السوفياتية سابقاً من أن تصبح ذات يوم ذاك المنافس الجغراستراتيجي الذي كانه الإتّحاد السوفياتي، ومن أن تمتلك قدرات عسكرية هجومية ضخمة واستقلالاً اقتصادياً. فالحلف إياه شكّله الأميركيون والأوروبيون ضدّ الإتحاد السوفياتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وابتداء «الحرب الباردة» بحجّة الدفاع عن أوروبا من مزيد من زحف الشيوعيّة والإتحاد السوفياتي غرباً. ولذا تأمّل الروس، بعد أن اختفى الإتحاد السوفياتي عن الخارطة، وبعد أن انتهت «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب، أن يغيّر الحلف ما في نفسه بحيث يصبح حلفاً سياسياً أكثر منه عسكرياً، ما دام لا يشاء أن يحلّ نفسه كما حلّ حلف وارسو نفسه. غير أن أملهم كان خلّبياً، فواصل الحلف الغربي تقدّمه نحو الحدود الروسية.

وهكذا تجد روسيا اليوم نفسها مهدّدة. ويذهب بعض المحلّلين الروس من أوساط اليسار بعيداً إلى حدّ الإعتقاد أن ثمّة «خطراً في أن تنزلق روسيا من وضعها الحالي كشبه مستعمرة، من حالتها الإنتقالية هذه التي لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، إلى وضع المستعمرة الكاملة، فلا تبقى موجودة كدولة واحدة موحّدة. فروسيا اليوم هي أضخم منتج للغاز والنفط في العالم (سبقت السعودية العام الماضي على صعيد إنتاج النفط)، وباطن أرضها لا يزال ملكاً للدولة، بينما المطلوب أن يصبح ملكاً للقطاع الخاص، وهذا يعني في النهاية أن يصبح ملكاً لكبرى الاحتكارات الغربية وأغناها، وإنّ المسألة الرئيسية في روسيا وإحدى المسائل الأساسية في

السياسة الدولية، هي مسألة السيطرة على ثروات باطن الأرض الروسية، أي السيطرة على روسيا»[2].

ولأجل الشروع في إتمام هذه المهمّة حاول الأميركيون، عبر استغلال أزمة كوسوفو وغيرها، بثّ حياة جديدة في الحلف الغربي والإبقاء على هيكليّته السابقة أطول مدّة ممكنة، وجعله الأداة الرئيسية للحفاظ على الأمن في أوروبا (والعالم أيضاً)، وحرمان روسيا من أيّ نفوذ في أوروبا الشرقية بعد السيطرة على هذا الجزء من القارّة الأوروبية. وهم إذ ضمّوا اليوم إلى الحلف بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريّات البلطيق السوفياتية الثلاث سابقاً التي كانت لفترة خمسين عاماً تقريبا خاضعة للنفوذ السوفياتي، ووقفت لسنوات في طابور اللاّهثين للإنضمام إلى الحلف، فإنّهم بذلك ضربوا عصفورين بحجر واحد: أولاً، عزّزوا نفوذهم بفضل ضمّ هذه الكثرة من الأصوات الجديدة المخلصة لهم في قلب الحلف، في مواجهة دول الحلف الأوروبية الكبيرة كألمانيا وفرنسا اللتين تشكّلان نواة الإتحاد الأوروبي، واللتين عارضتا الحرب الأميركية على العراق وباتتا لا تصغيان إلى «كلمة» أميركا كثيراً في ما يخصّ الشؤون الأوروبية. ومعلوم أن الأوروبيين أخذوا يفكّرون مؤخراً- وهذا ما أكّده تصريح لرئيس الوزراء الإيطالي برلوسكوني- في استمالة روسيا إلى الحلف لأجل موازنة الوجود الأميركي فيه والخروج من دوّامة الهيمنة الأميركية على الأوروبيين بالحجّة القديمة، حجّة الذّود عنهم من هيمنة الشيوعية. وثانياً، بات بإمكان الأميركيين استخدام أراضي هذه الدول القريبة من الحدود الروسية لأجل محاصرة روسيا إذا ما نهضت يوماً من كبْوتَها الحالية وعادت إلى عادتها

القديمة في التطلّع نحو دور لها كدولة عظمى تاريخياً.

وعلى الرغم من أن حرب العراق الأخيرة في العام 2003 دقّت إسفيناً في جسم الحلف الغربي، فإن الحلف الأطلسي لا يزال يسعى إلى الحفاظ على ما تبقّى من أسباب توحّده وتثبيت تفوّقه في مجال القوّات التقليدية في أوروبا (تبلغ نسبة التفوّق حاليا 3:1 وبعد التوسيع ستصبح 4:1 لصالح الحلف المذكور)، وإلى الإستيلاء على سوق الأسلحة الأوروبية (سيكون على الحلف أن يعيد تسليح جيوش أعضائه الجدد بصورة مكثّفة)، وإلى إضعاف المواقع الجغراسياسية لروسيا.

أما روسيا هي الأخرى فرغباتها بقيت أضغاث أحلام. فأين صار ما طمح إليه القادة الروس منذ عهد البيريسترويكا من أهداف مثل إقامة حلف استراتيجي مع البلدان الأوروبية (أوروبا الكبرى الموحّدة أو «البيت الأوروبي المشترك» كما درج غورباتشوف على تسميته)، والمشاركة الكاملة (على قدم المساواة مع بلدان الغرب الأخرى) في نظام الأمن الأوروبي الجماعي، وتحويل الحلف الأطلسي من منظمة عسكرية إلى حلف سياسي، بحيث يصبح، مع منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، بنية جديدة قاعديّة للأمن الأوروبي، وتنفيذ بلدان الحلف الأطلسي للإلتزامات التي أخذتها على عاتقها (بعد موافقة الاتحاد السوفياتي على توحيد شطريّ ألمانيا) في شأن عدم توسيع الحلف على حساب دول معاهدة وارسو سابقاً. ومن الجدير بالذكر هنا أن ألمانيا بعد استعادتها وحدتها، كانت أعلنت أنها لا تنوي الإنضمام إلى الحلف الأطلسي بعد حلّ حلف وارسو(؟).

إن روسيا لم تفلح حقاً في التوصّل إلى أيّ من هذه الأهداف. وقد حال

دون ذلك الإملاء الغربي في مسألة كيفيّة ترتيب البيت الأوروبي سياسياً وعسكرياً، وتبعية النخبة الحاكمة في روسيا للغرب.

وإننا لنشهد الآن تقدّم الحلف الأطلسي حثيثاً نحو الحدود الروسية بمباركة مسبقة من القادة الروس. ولم يغيّر في الأمر شيئاً ما كثر الحديث عنه في الماضي من «شراكة في سبيل السلام» ومن التزام بعدم توسيع رقعة مسؤوليات الحلف الأطلسي، كما لم يغيّر في الأمر ما صدر في حينه من اعتراضات خجولة على هذا التقدّم، ومن تصريحات «دونكيشوتيّة» للمبعوث الرئاسي إلى البلقان، رئيس الوزراء سابقاً، فيكتور تشرنوميردين، زعم فيها أن القوّات الروسية التي سترسل إلى كوسوفو «لن تكون في أية حال من الأحوال تحت إمرة قوّات الأطلسي». فالبطولة هنا جاءت متأخرة جداً. والتقدّم إياه تمّ وإن جاء ثمنه إنفاقا عسكرياً باهظا تمثّل في صواريخ وقذائف انصبّت بالألوف على يوغوسلافيا، وميزانيات عسكرية نهمة باتت تتحمّل قسطاً كبيراً منها بلدان أوروبا الشرقية المنضمّة حديثاً إلى الحلف.

إن كل شيء خاضع للهدف الرئيس مرحلياً ألا وهو السيطرة على أوروبا الشرقية، وتأكيد ما تطمع فيه الولايات المتحدة من زعامة غير محدودة على العالم بغية تغييره وتحويره ليصبح على صورتها ومثالها، وليصبح العالم كله هذه المرّة إمبراطورية أميركية. وبهذا يتحقّق لها ما لم تتمكّن منه في ظل احتكارها للسلاح النووي (بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة).

لقد بقي الروس غير مدركين تماماً لما سيؤول إليه مستقبل روسيا في ظلّ توسيع رقعة الحلف الأطلسي، حتى جاء مؤتمر مدريد في 8 تموز 1997 الذي ضمّ قادة بلدان الحلف الأطلسي، واتخذ قراراً بدعوة بولندا

والمجر وتشيكيا للإنضمام إلى عضوية الحلف، على الرّغم من اعتراض روسيا المتكرر. ولقد أصبحت هذه الدول الثلاث كاملة العضوية، كما انضمت إلى الحلف في أواخر آذار من العام الجاري سبع دول أخرى ليصبح عدد أعضاء الحلف اليوم 26 عضواً بدلا من16 وتنتظر في الطابور دول أخرى مثل أوكرانيا (يقال إن انضمامها قد يحصل قرابة العام 2010). ووعد الرئيس الأميركي السابق كلينتون والأمين العام للحلف الأطلسي سولانا آنذاك بـ«إبقاء الباب مفتوحاً» أمام الطامحين الآخرين لدخول الحلف.

والآن تحقّق ما كان مفترضاً أن يتحقق. فالأمور «مَشت» بدون روسيا ورغم أنفها. وبدلا من «أوروبا الكبرى الموحّدة»، شهدنا بداية وقوع روسيا فريسة عزلة عسكرية وسياسية وتهديد لمصالحها القومية، وتقسيم جديد لأوروبا إلى قسمين قد يحمل خطر تجدّد «الحرب الباردة».

ولكم زعَم القادة الروس أنهم سوف يعارضون بقوّة وحزم توسيع رقعة الحلف الأطلسي على حساب الجمهوريّات السوفياتية سابقاً، وأن روسيا ستعيد النظر جذريّا في موقفها من اتفاقية الشراكة مع بلدان الحلف. لكن اعتراضاتهم الخجولة جاءت كلها متأخرة ولم تعط شيئا. فزمام المبادرة كان دوماً في يديّ أميركا. وها هو الرئيس الأميركي السابق كلينتون يصرّح دون مواربة أو ديبلوماسية قائلاً: «إن الحلف الأطلسي سيقرّر بنفسه من هم الذين سيقبلهم بين ظهرانيه ومن هم الذين سيرفضهم. ولن تكون هناك أيّة عقبات في وجه انضمام جمهوريّات البلطيق إلى الحلف». وكانت الحرب على الطالبان في أفغانستان لاحقاً خير ذريعة لدخول الأميركيين

والأوروبيين إلى جمهوريّات الإتحاد السوفياتي السابق الجنوبية.

أمّا في شأن تصريحات القادة الروس، حيث زعموا أكثر من مرّة أنهم سيتّخذون تدابير جوابية عسكرية الطابع، فهي لم تكن لتخيف أحداً، واعتبرت مجرد وهم وسراب وذرّ للرماد في العيون، وروسيا على ما كانت عليه من حال مزرية. فالتدابير العسكرية الجوابية كانت غير قابلة أصلاً لأن توضع موضع التنفيذ إذ إنّ الجيش الروسي دخل مرحلة انحطاط شديد تكشّفت عنها خاصة حرب الشيشان الأولى. والرئيس الروسي يلتسين نفسه قال في تلك الحرب: «القلب يتفطر على رؤية الجنود الجائعين»(1) كما لم ينفع روسيا اعتماد نهج الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة في وقف زحف الحلف الأطلسي نحو الحدود الروسية.

الى جانب هذا كانت واشنطن تراهن على الأوجه العسكرية لتمدّد الحلف الأطلسي شرقاً إذ يتمّ استيعاب البلدان المنضمّة حديثاً الى الحلف في منظّمته العسكرية عبر استيعاب واستخدام البنية التحتية في جمهوريّات البلطيق لنشر قواعد هناك لسلاح الطيران الأميركي المزوّد بأدقّ الوسائل إصابةً للأهداف. ونظراً لانهيار السلاح الروسي المضاد للصواريخ عملياً، سيكون بوسع الأميركيين أن يتصرّفوا طبقاً للسيناريو «العراقي» أوائل التسعينات أو «اليوغوسلافي» أواخرها، وأن يهاجموا بالطائرات، دون أيّ رادع، أية منشآت في الشطر الأوروبي من روسيا، ومن ضمنها منشآت القوّات النووية الإستراتيجية، أي أنّ الطيران التكتيكي للحلف الأطلسي يكتسب حيال روسيا خاصيّة السلاح الإستراتيجي.

ترحيب رسمي و«شعبي»!

إنّ كلّ ما خفيَ واستتر بدايةً، ظهر أخيراً. فقد باتت معلومة بعد حين خطط نقل أضخم قاعدة جويّة أميركية في أوروبا من مدينة فرانكفورت الألمانية إلى مدينة بيالا بودلياسكا البولندية الواقعة فقط على بعد 30 كيلومتراً من مدينة برست البيلوروسية. ويفترض أن تضحي نقطة الإرتكاز الرئيسية للقوّات الأميركية في بولندا. ويعتزم نقل وحدات جوّية أميركية من قاعدة رامشتاين الألمانية إلى قاعدةٍ في مينسك- مازوفتسكي الواقعة على بعد يزيد قليلا عن 100 كلم. عن الحدود البيلوروسية. ومن المقرّر أن تصبح قاعدة بوفيدز في بولندا القاعدة الجوية الأميركية الثالثة هناك. أما القوّات البريّة ووحدات المدرّعات الأميركية فسوف ترابط في جنوب غرب بولندا في منطقة سفنتوشوفا حيث كانت ترابط في التسعينيات وحدات مجموعة القوّات السوفياتية الشمالية.

ولم تعمّ الفرحة العاملات المحليات فحسب، بل عمّت السلطات المحلية أيضا. فقد صرّح عمدة مدينة بيالا بودلياسكا هنريك خميل قائلا: «يمكن للأميركيين منذ اليوم أن يأتوا إلى بيالا بودلياسكا للإقامة هنا»[3]. وتقدّمت سلطات مدن مثل جاغان وجاري وبورنو-سولينوفو من وزارة الدفاع البولندية مباشرة بطلب إقامة قواعد عسكرية أميركية في أراضيها.

أما سلطات وارسو الرسمية ففضّلت التريّثَ والصمت ونفي الأنباء التي ظهرت حول نقل القواعد الأميركية إلى بلادها، إلى أن كتبت مجلة «فبروست» البولندية تقول إن محادثات سرّية كانت تجري حول هذا الأمر بين سلطات بولندا والولايات المتحدة «منذ زمن بعيد». وقد أيّد وزيرا

الدفاع والخارجية في كلي البلدين هذه الخطط. وأعيرت مسائل إقامة قواعد عسكرية أميركية في بولندا اهتماماً جديداً، مثلاً إبّان زيارة الرئيس البولندي ألكسندر كفاشنفسكي لواشنطن عام 2002، وكذلك في كانون الثاني من العام 2003 عندما زار الولايات المتحدة رئيس الوزراء البولندي ليشيك ميلر. وفي العشرين من شباط عام 2003 إبّان زيارة رئيس الحكومة الروسية ميخائيل كاسيانوف بولندا، تطرّق الصحافيون لموضوع القواعد الأميركية. وقد أجاب كاسيانوف آنذاك مندهشاً في مدينة لودزي خلال المؤتمر الصحافي قائلاً: «أنا لا أرى حججاً يمكنكم كبولنديين شعباً وقيادة سوقها لتبرير هذا. فأيّ تهديد لبولندا أو للحلف الأطلسي صدر عنّا؟». وفضّل رئيس الوزراء البولندي الذي كان حاضراً المؤتمر الصحافي، التزام الصمت حيال هذا الكلام. وفي هذا الوقت كان مجلس النواب البولندي يدخل تعديلات على عجلة من أمره في قانون وجود قوّات أجنبية في البلاد وتحرّكها، مسّهلاً الإجراءات اللازمة لمثل هذا الوجود تسهيلاً جذرياً. وحين كان الرئيس الأميركي جورج بوش متوجّهاً إلى احتفالات الذكرى الـ300 لقيام مدينة سان بطرسبورغ، من ضمن جمهرة الرؤساء الذين دعاهم الرئيس الروسي بوتين خلال ولايته الرئاسية الأولى، عرّج على مدينة كراكوف البولندية حيث ناقش مع كفاشنفسكي، ليس فقط قضايا إسهام بولندا في احتلال العراق ورسم نهج مشترك في شأن إسقاط الرئيس البيلوروسي لوكاشنكو، بل أيضاً مسائل القواعد العسكرية. وقد وافقت وارسو بكل طيبة خاطر على أن تكون مروِّجةً رئيسية للمصالح الأميركية في أيّ مكان يطلب فيه منها ذلك. وأكّدت استعدادها لاستقبال

قوّات أميركية وأطلسية على أراضيها، وإذا استدعى الأمر، استقبال عناصر من نظام الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ أيضا. وأوضح مستشار الأمين العام للحلف الأطلسي لشؤون أوروبا الوسطى والشرقية كريس دونللي الذي كان يزور موسكو في الوقت نفسه أنّ أيّ «قلق» ينتاب روسيا في هذا الشأن لن يؤخذ في الحسبان.

ومع ذلك أفاد وزير الخارجية الروسي آنذاك إيغور إيفانوف بارتياح، إثر جلسة المجلس الروسي -الأطلسي في مدريد، تعليقاً على عزم الولايات المتحدة نقل قواعدها العسكرية من ألمانيا إلى بولندا، قائلاً: «نحن تسلّمنا تأكيدات تقول إنّ توسيع رقعة الحلف الأطلسي لن يقوّض نظام الإستقرار العسكري في أوروبا. فدول الحلف سوف تبدي التحفّظ اللازم. ولذا أعتقد أن من الواجب عدم الإتكال على ما يرد من أنباء في الصحف، بل يجب تصديق تصريحات الناطقين الرسميين باسم الحلف فقط، أعني الولايات المتحدة، في هذه الحال»[4]. فكم يا ترى مدى صحّة هذه التأكيدات؟

لقد جاء صراحة في مذكرة منشورة تحت عنوان «نظرة شاملة إلى حالة القوّات المسلّحة الأميركية وآفاق تطويرها» صيغت بإشراف وزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفيلد، إن مصالح الولايات المتحدة كدولة عظمى تنسحب على كل مناطق العالم. وصرّح النائب الأول لوزير الدفاع بول وولفوفيتز: «نحن في صدد صياغة مواقف أساسية من وجودنا عسكرياً في كل أصقاع الأرض»[5]، مسلّطاً بذلك الضوء على تحرّك القوّات الأميركية في الآتي من الزمن. ويؤكّد الأميركيون أن أيًّا من القواعد التي يشغلونها في الخارج «ليست مثالية» لجهة معالجة

المعضلات الجديدة التي تواجه جيش الولايات المتحدة. ومن هنا ما نراه من نقل للقواعد كي تصبح قريبة من «مسارح العمليّات القتالية المحتملة». وإذا ما أخذنا في الحسبان أن 112 ألف فوج ترابط في أوروبا دون غيرها، 80 بالمائة منها في ألمانيا، أمكننا أن نتصوّر كم ستكون ضخمة عمليّة نقل القوّات والمعدّات التي ستحصل. ويستنتج المراقبون أن هذا «سيكون أضخم عملية نقلٍ لوحدات عسكرية أميركية في الخارج بعد الحرب العالمية الثانية»[6]. وستكون هذه القواعد قريبة من الحدود الغربية لروسيا وبيلوروسيا. فبماذا يفكّر في ظلّ هذا الوضع، يا ترى، رئيسا هاتين الدولتين والقائدان الأعليان لقوّاتهما المسلحة؟ لوكاشنكو يدقّ نواقيس الخطر، لكنّه لا يجد أذناً صاغية لدى بوتين الذي يتابع سياسة غورباتشوف ويلتسين في تجاهل خطر التوسّع الأميركي والأطلسي، وقد انعكس هذا الموقف على مستوى الدعم والتأييد الذي بات يلقاه من مرؤوسيه في فترة من الفترات.

لقد اعتبر الروس في حينه تمدّد الحلف الأطلسي شرقاً بفضل انضمام بلدان معاهدة وارسو سابقاً إلى هذا الحلف في البداية، ثم انضمام جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة هذه المرّة، واحدة من خطايا النظام الحالي في روسيا حيال الوطن، إلى جانب الخطايا المرتكبة على الصعيد الإقتصادي. والأنباء المتحدّثة عن خطط لنقل الوحدة العسكرية الأميركية المرابطة في ألمانيا إلى الشرق، أي إلى أراضي بولندا وبلدان البلطيق السوفياتية سابقاً، أوردتها في السنوات الأخيرة وسائل الإعلام الأجنبية ومعها وسائل الإعلام الروسية والبيلوروسية. وبات معلوماً أن جهات من

هيئة الأركان العامّة الروسية كانت من قبل أيضا تأتي إلى الرئيس الروسي وتحذّره من مغبّة ما يجري، ولكنها لم تكن تسمع منه أيّ جواب جادّ حول الموضوع. وها هو القائد الأعلى للقوات الأطلسية المرابطة في أوروبا الجنرال الأميركي جيمس جونز يصرّح بأنّ القواعد الأميركية سوف تنقل شرقاً، وأن «الحلف الأطلسي سيبدأ قريباً جداً نقل قواته من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية»[7]. ولا تضير البنتاغون آفاق وضع قوّاته عند أبواب روسيا بالذات. فقد لفت البروفسور إليوت كوهين، أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة هوبكنز، إلى أن «أميركا دولة عسكرية ذات جبروت، وأن الروس هزموا في «الحرب الباردة»، فأي اعتراضات يمكن أن تصدر عنهم إذاً، وهم المهزومون؟!»[8].

هنا إذاً بيت القصيد. فالقيادة الروسية لم تعد حتى تعترض على اقتراب قوّات أجنبية من حدودها، بينما يحتجّ البيلوروس بقوّة على بروز هذا الخطر الداهم.

جمهوريّات البلطيق و«الميثاق الأمني»

ينظر الغرب إلى جمهوريّات البلطيق السوفياتية سابقاً (إستونيا ولاتفيا ولتوانيا نظرته إلى منطلق استراتيجي لتوسّعه المقبل على حساب روسيا. ولعل هذا هو ما فكّر به، قبل أي شيء آخر، الرئيس الأميركي السابق كلينتون ومعه رؤساء جمهوريّات البلطيق الثلاث في بداية العام 1998 عندما راحوا يرفضون بازدراء اقتراح روسيا ضمانات أمنيّة، فوقّعوا ما سمّي «ميثاق الشراكة في مجال الأمن». فالرئيس الأميركي في مسعى منه آنذاك

لـ«تطييب خاطر» شركائه الجدد، أعلن أن «الحلف الأطلسي سوف يتمدّد وأنّ أحداً من خارج الحلف لا يحقّ له ولن يحق له أن يعترض».

فمن يمكن أن يكون يا ترى هذا الآتي «من خارج الحلف» ليقول إنّه سيستخدم «حقّ النقض» غير روسيا؟ علماً بأن «همروجة» تقسيم الإتحاد السوفياتي آنذاك إلى دول «مستقلّة» تحت كنف الولايات المتّحدة وبرعايتها كانت قد شارفت على الإنتهاء، ولم يبق غيرُ بيلوروسيا ثابتاً على سعيه إلى الإتحاد مع روسيا، مع انها هي أيضا قلّما آمنت بأنّ ساكني الكرملين راغبون وقادرون على الدفاع عن مصالح الشعبين الشقيقين.

وكان من شأن عقد هذا «الميثاق» أن يتيح، ليس فقط طرد روسيا من البلطيق (حتى ذاك التاريخ كانت قد فرّت من تلقائها من هناك)، بل أيضا «شرعنة» هذا الطرد. فآنذاك كانت «الخصخصة السياسية» تجري على قدم وساق في كل جمهوريّات البلطيق الثلاث. ففي البنى الرئاسية والحكومية والوزارية وغيرها من البنى ذات الشأن في هذه الجمهوريّات الثلاث، راح أجانب، وعلى رأسهم مواطنون من الولايات المتحدة من أصل بلطيقي، يلعبون الدور الرئيس فيها منذ الأيام الأولى لنيلها «الإستقلال». ثم حلّ دور «استيراد» الرؤساء أيضاً لهذه الجمهوريّات من وراء المحيط، فتبوّأ مركز الرئاسة في لتوانيا آنذاك المواطن الأميركي من أصل لتواني فالداس أدامكوس، وتبوّأته في لاتفيا الكندية من أصل لاتفي فيكه فرايبرغ (يبدو أن هذه كانت حال الإدارة المؤقّتة في العراق مثلاً بعد الاحتلال الأميركي لهذا البلد). غير أن الأميركيين راحوا يستولون على المواقع الأساسية في وزارات الدفاع والأمن والاستخبارات في هذه البلدان.

وفيما تحتفي لاتفيا واستونيا اليوم بأعوان النازيّة السابقين من جماعات الـ«إس.إس» زمن الحرب العالمية الثانية كـ «أبطال قوميين»، وتقيمان لهم النّصب التذكارية، يستقبل الغرب بالترحاب هاتين الجمهوريّتين في الإتحاد الأوروبي وفي الحلف الأطلسي. وربما لا يجد صانعو القرار في الغرب بالترحاب اليوم غضاضة في ذلك. فهم يسعون وراء الأهداف ذاتها التي كان يسعى إليها النازيّون، وراء الهيمنة على العالم، ولكن بوسائل أخرى يسمّونها «حضارية».

وليس في كل هذا ما يدهش. فالموقع الجغرافي لبلدان البلطيق يتيح للغرب السيطرة بقوّة، ليس فقط على كل المداخل إلى روسيا من الشمال الغربي، بل أيضاً على كل مخارجها إلى أوروبا عبر بحر البلطيق. ولا يمكن اعتبار قواعد روسيا في محافظة كالينينغراد وقاعدتها البحرية في مدينة بلطييسك (بيلاو) قواعد عسكرية حقيقية ما دام الوصول إليها مرهوناً بطلب إذن من لتوانيا. وعن أيّ أسطول بلطيق-روسي يمكن التحدّث إذا كان ممكناً في أيّ لحظة «احتجازه» في خليجي كالينينغراد وفنلندا؟!. وستكون أكثر وهماً الآمالُ المعقودة على إمكان التحرّك بحراً بحرّية عبر الخليج الفنلندي الضيّق قريباً من فنلندا وإستونيا المزروعة أراضيهما بقواعد الحلف الأطلسي، إذا ما قورنت بإمكانات التحرّك برّاً. وهكذا يمكن القول إن لروسيا الآن بوسفورها ودردنيلها في الشمال الغربي أيضاً بعد الجنوب الغربي. وإذا أخذنا في الحسبان كون أسطول الشمال قد حشِر إلى ما تحت الجليد بفضل نشاط الحلف الأطلسي، ولا سيّما نشاط النرويج في هذه المنطقة، أمكن الإستنتاج بأنّ روسيا قد أُبعدت اليوم عن البحار عملياً. ولا

داعي لأن تعتبر جديًّا مثابة مخرج على البحر، القواعد البحرية البعيدة كل البعد في الشرق الأقصى والتي يتحكّم بها من خلال «الديجنتير» رجل الغرب بامتياز، مدير «مؤسسة الطاقة الكهربائية في عموم روسيا» أناتولي تشوبايص وشركاؤه.

وفي عودة إلى منطقة البلطيق، يجب التذكير بأنّ روسيا إبّان العهد السوفياتي، بل خلال كل سنوات وجود الإمبراطورية الروسية في البلطيق، أنشأت مرافيء وقواعد حربية بحرية ممتازة في تالين وريغا وليباي، ومطارات عسكرية فريدة من نوعها قادرة على استقبال طائرات نقل وقاذفات قنابل ضخمة جداً، بل حتى مكّوكات فضائية. وهنا في وسط أوروبا الشمالية عملياً قامت محطات رصد يمكنها رصد الطائرات وهي في طور إقلاعها من أيّ مطار في السويد. وكانت نقاط المرابطة ومستودعات الذخيرة، ومن ضمنها الذخيرة النوويّة، المجهّزة خير تجهيز، تتيح إنجاز أيّ مهمّة من المهمّات في أسرع وقت ممكن. وإلى جانب حقول التدريب، كانت هناك معاهد تدريس مثل مدرستي كهرباء الميكانيك وهندسة اللاسلكي في ليباي، ومركز إعداد الاختصاصيين الأجانب في علوم البحر. فالهند مثلاً لم تكن تشتري من الإتحاد السوفياتي غوّاصة وحسب، بل كانت تدرّب عليها أيضا طواقم بحّارتها هنا بالذات.

وأنّى لروسيا الآن أن تملك منشأة عسكرية مثل مركز بالديس للتدريس في إستونيا الذي كان يعدّ بحّارة الغواصات الذريّة لأسطولي المحيط الهادىء وبحر الشمال. فلإعادة إنشاء مركز كهذا اليوم، لا تكفي أي موازنة روسيّة، ولا أي اعتمادات كالتي تخصّصها الدوما الروسية للجيش والأسطول.

ولكن أسطول البلطيق لم يكن كناية عن منشآت متنوّعة في جمهوريّات البلطيق السوفياتية وحسب، بل كان أيضاً طائرات ترابط في منطقة موغيليوف ببيلوروسيا وفي منطقة بسكوف بروسيا. وها إنّ كل هذا الآن ذهب مع الريح. وقد صرّح السياسي البارز يفغيني بريماكوف آنذاك قائلاً: «لقد خرجنا من البلطيق دون أن نخلّف وراءنا شيئاً. وإنّي واثق من أنّ سكان روسيا سيكون صعباً عليهم أن «يهضموا» مسألة أنّ ما أنشأناه وخلّفناه في بلدان البلطيق من بنية تحتيّة سوف تستخدمه قوات مسلّحة أخرى»[9].

كلّ شيء بات متروكاً ومهجوراً

على أنقاض مركز التدريس الذي كان يتعلّم فيه بحّارة الأسطول السوفياتي، أنشيء اليوم، مثلاً، مركز تدريس مشترك لبلدان البلطيق، ومدرسة غطّاسين يدرّس فيهما خبراء أميركيون واسكندينافيون. وها هي شركة «لوكهيد مارتن» تركّب في مطار عسكري بُني في العهد السوفياتي عند قرية أودرينا محطة رادار عصرية جداً للرصد الجوي من طراز 117-TPS. وهذا النوع من الرادارات قادر على التقاط أهداف جويّة صغيرة جداً وسريعة التحليق، ومن بينها رؤوس الصواريخ من شتّى الأنواع في المجال المحيط بالأرض على بعد 1000 كلم. وارتفاع 20 كلم. وأكثر، كما أنه قادر على رصد المعدّات العسكرية في البحر والبر، وهو ما يجعله منشأة استراتيجية فعلاً.

غير أن أوّل رادار من هذا الطراز بدأ تشغيله في 21 نيسان من هذا العام

في شمال غرب إستونيا بمنطقة كولافر. هذا الرادار يرصد الأجسام المتحرّكة عن بعدٍ يصل إلى 450 كلم. وعلى ارتفاع 30 كلم. وهذا يعني أنّ كل منطقة بسكوف Pskov الروسية حيث ترابط فرقة الإنزال الجوي الـ76, وحيث مطارات النقل العسكري الجوّي التي تخدم الفوجين 110 و334 في بسكوف وفوج الطيران بعيد المدى 840 في سونتسِه حيث قاذفات القنابل بعيدة المدى «توبوليف-22 إم3» باتت تحت رقابته. وتحت هذه الرقابة المشدّدة أيضاً فوج الطيران الروسي الـ722 في سمورافيوفو المجهّز بقاذفات القنابل الجبهية «سوخوي-24 إم».

وتقام في جمهوريّات البلطيق السوفياتية سابقاً، منظومة موحدة من محطّات الرصد الراداري والراديوإلكتروني للأراضي المحاذية وللمجال الجوّي والفضائي لجزء كبير من روسيا وبيلوروسيا. والمنشأة المركزية في مشروع «شبكة البلطيق» (BaltNet) الذي رسمه اختصاصيّو الحلف الأطلسي في العام 1996, هي ما يسمى «المركز الإقليمي للرصد والتنسيق الجوّيين» الواقع في بلدة كرملا بجمهوريّة لتوانيا. ويعمل في المركز اختصاصيون من هذه الجمهوريّات الثلاث، غير أنّ الخبراء الأميركيين والأطلسيين يلعبون هنا الدور الأساس. واستورِد الجزء الأساسي من المعدّات والأجهزة من الولايات المتحدة، لكن تركيبها وضبطها وتدريب العاملين على تشغيلها كان من نصيب الخبراء النرويجيين ذوي الخبرة في مجال تشغيل هذا النوع من أنظمة رصد المجال الجوّي في محافظة فينمارك المحاذية لروسيا. وليس صعباً على المرء أن يفترض أن مشاكل لن تعترض ضمّ «شبكة البلطيق» إلى الشبكة المتكاملة للمراقبة الجويّة

وللتحذير المبكّر العائدة للحلف، وعبرها إلى منظومة «إيشيلون» التجسّسية الأميركية الشاملة التي مركزها في منفيس هيل (بريطانيا) بعد ضمّ بلدان البلطيق الثلاثة رسمياً هذه المرّة إلى الحلف الأطلسي.

وبحسب خطط نقل قواعد الحلف الأطلسي من أوروبا الغربية إلى بولندا ولاتفيا وإستونيا، يريد البنتاغون أن يقيم في جمهوريّات البلطيق وحدها حوالى الثلاثين من قواعده وقواعد الحلف الأطلسي. وكانت أوساط الولايات المتحدة والحلف قد رسمت في العام 1993 خطط قتال ميدانية في البلطيق، كانت إحداها مهيّأة للتنفيذ «في حال هجوم روسيا على لتوانيا». فالحلف الأطلسي اعتبر مذذاك أن الحرب على روسيا وبيلورسيا ممكنة في ظلّ حياد أوكرانيا. ورأى أن «الأمر لن يصل إلى الحرب النووية، وأنّه سيحرز النصر بعد 89 يوماً من القتال»[10].

وثمّة خطط تتداولها السويد «الحيادية دائماً وأبداً». فوفقاً لإحدى هذه الخطط، بحسب زعم جريدة «زفترا» الروسية، «قد ينشأ على قاعدة صعوبات إقتصادية، نزاع بين لاتفيا وروسيا، فتدخل القوات الروسية ريغا حيث تبدأ المعارك. ويمكن للقوّات السويدية والدانمركية نظراً قربها من الحدود اللاتفية أن تكون الأولى في ساحة المعركة. ولكن لنفترض أن جمهوريّات البلطيق قد انضمّت إلى الحلف الأطلسي، وأن أزمة نشأت في بيلوروسيا، فهرعت روسيا لتعيد الأمن إلى نصابه مطالبة لتوانيا بأن تفتح سككها الحديدية أمام روسيا. فلن يكون من تلك إلاّ أن ترفض وتلجأ إلى مساعدة الحلف الأطلسي»..[11] وهلمّ جرّا.

وهناك أيضاً أفكار وخطط مماثلة حول كيفية الإستفادة من الحلف

الأطلسي ما أمكن، في رؤوس محللي وجنرالات جمهوريّات البلطيق. وتنشط في هذه البلدان كما في السابق قوى معيّنة طامعة بأراضٍ شاسعة في الدول المجاورة. فاللتوانيون يطالبون بأراضٍ في بيلوروسيا وبولندا، وهو ما تدلّ عليه الخريطة المعروفة التي وافق عليها أحد أقسام الحكومة اللتوانية. ولا يبقى جانباً الإستونيون الذين يعلنون حقهم في مدن روسية عريقة. وعلى الرغم من أن لاتفيا تخلّت رسميا لأكثر من ستّ سنوات خلت عن أيّة مطامع إقليمية حيال روسيا، فإن وزيرة خارجية هذا البلد صرّحت بالأمس أن «قضية أبرينه لا تزال مفتوحة». لكن أبرينه ليست بالنسبة إلى الروس سوى مدينة بيتالوفو الروسية.

الحلف الأطلسي وملدافيا

إن فكرة إنشاء حاجز واقٍ حول روسيا ليست بالجديدة. فثعبان الحلف الأطلسي يزيد شيئا فشيئا من حلقات الضغط حولها مكتسحاً المناطق الواحدة تلو الأخرى في أوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلّة. ووجود قوّات روسية في جمهوريّة بريدنستروفييه المعلنة استقلالها من جانب واحد عن مولدافيا، يقلّص من إمكان قيام الحلف الأطلسي بالمناورات بحرّية في الجناح الجنوبي ويدفع موجة عدم الإستقرار من أبخازيا إلى القرم والشيشان. فهذه القوّات المرابطة في بردنستروفييه تكمل «حدوة» النفوذ الروسي في منطقة البحر الأسود، غربها ووسطها وشرقها (قاعدة سيفاستوبول وبقايا القوّات في جورجيا). ولذا ليس مستغرباً أن يجمح الحلف في رغبته اقتلاع روسيا من مرتكز بريدنستروفييه الهامّ استراتيجياً

(من هنا العبارة التي صدرت «عفواً» عن الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون حول أن بريدنستروفييه منطقة مصالح جغراسياسية أميركية).

ويبدو أنّ الأميركيين قرّروا نهائياً أين يجب أن ينشر خلال السنوات العشر المقبلة الجناح الجنوبي الشرقي للحلف الأطلسي. والرهان هنا كان على رومانيا. فرومانيا بالذات، وليس بلغاريا، هي خير من يؤمّن السيطرة الأطلسية في غرب البحر الأسود. ويمكن الزعم بدرجة عالية من الثقة، حسب رأي أحد المعلّقين الروس[12]، بأنّ رومانيا سوف تنضّم بعد قبولها في الحلف الأطلسي، إلى الإتحاد الأوروبي أيضاً «لتضحي معبراً أساسياً لقوّات الحلف في المنطقة». وقد بيّن بيع ترسانات الأسلحة الرومانية، السوفياتية الصنع، على المكشوف، إبتداءً من العام 2000، أنّ مسألة قبول رومانيا في الحلف الأطلسي باتت منذ ذلك الحين مسألة محسومة. فبيع رومانيا هذه الأسلحة السوفياتية يمنة ويسرة، بيّن أن رومانيا تستعد للإنتقال إلى مواصفات ومقاييس الحلف الأطلسي في مجال الأسلحة. وقد نظّف المكان في مصب نهر الدانوب لبناء قواعد عسكرية ضخمة للحلف. في ظلّ هذه الظروف، وقد آن الأوان لتقسيم منطقة النفوذ بين الحلف وأوكرانيا الموالية للغرب، يضحي الوجود الروسي في بريدنستروفييه مثابة الحسكة العالقة في البلعوم الأطلسي.

إلاّ أن الوقت لا يرحم، والحلف الأطلسي بحاجة ماسّة إلى الوقت. فخطط تقديم المساعدة الإقتصادية إلى الدول الإرتكازية ونشر قوّات على مراحل في المنطقة قد أعدّت منذ زمن بعيد. غير أنّ الأمر الأهمّ هو بدء تغيّر المناخ السياسي في روسيا بسرعة. فالرئيس الجديد الآتي إلى الكرملين

بعد يلتسين أخذ يتفوّه أكثر فأكثر بكلام عن المصالح القوميّة الروسيّة... ومن هنا لا بدّ من ترتيب الأمور في بريدنستروفييه لصالح الحلف الأطلسي خلال سنتين أو ثلاثٍ لا أكثر.

وجاء الهجوم الدعائي والسياسي على جمهورية بريدنستروفييه من قبل مولدافيا آنذاك مفاجئاً بعد أن بقيت هذه صامتة مدّة ثماني سنوات، كأنّ في فمها ماء، ومعها ربيبتها رومانيا.

وبدأ الحديث عن انضمام ملدافيا مستقبلاً إلى رومانيا، وعن أنّ «أراضي تفوق حتى أراضي بريدنستروفييه ستنضمّ إلى رومانيا، إلاّ أنّ هذا سيتوقّف على ما سيؤول إليه اتفاق أوكرانيا ورومانيا»[13].

وفي مجلس الشيوخ الروماني أيضاً راحت تتصاعد أصوات تقول إن الحدود بين الغرب والشرق يجب أن تمرّ شرقيّ نهر الدنيستر، ترافقها دعوات في وسائل الإعلام المولدافية إلى التخلّص من «الإنفصاليين في بريدنستروفييه» بمعونة الغرب.

وصرّح رئيس مجلس الشيوخ الروماني بأنه «من الضروري وأد مصدر الإرهاب الدولي ونزعة الإنفصال المتمثّلين بجمهوريّة الدنيستر التي نشأت في أراضي ملدافيا بمعونة المجتمع الدولي».

على خلفية هذه التصريحات والدعوات تكاثرت الأحاديث حول تدريبات مشتركة بين الحرس الوطني الملدافي ووحدات الحلف الأطلسي في نطاق برنامج «الشراكة باسم السلام». وقد بلغ عدد هذه التدريبات المشتركة في بلد منضمّ إلى رابطة الدول المستقلة «موالٍ لروسيا»، حسبما كان يقال، أكثر من مائة في السنة.

في آسيا الوسطى والقوقاز

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وبروز دول مستقلّة جديدة في منطقة آسيا الوسطى، بدأت الإدارة الأميركية تعمل للدخول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلى هذه المنطقة. وكان مفترضاً أن تصبح منطقة ما يسمّى «بلقان أوراسيا» بؤرة ينتشر منها عدم الاستقرار في أرجاء العالم، وهو ما يبرّر هذا الدخول الأميركي بقوّة إلى هناك. ولكن هذه الدول، وإن أبدت في معظمها بناءً على «كارت بلانش» روسي، استعداداً لقبول قوّات أميركية في أراضيها خلال الحملة الأميركية على أفغانستان باسم مكافحة الإرهاب الدولي، فإن الولايات المتحدة، حسب ما يعتقد المحلّل الأرمني من كرباخ المتخصّص في الجغرافيا السياسية إيغور مراديان[14]، «وجدت سعياً قوياً لدى هذه الدول إلى الإستقلال، ليس فقط عن روسيا وعن الدول الأسيوية المجاورة، بل أيضاً عن الولايات المتحدة والمجتمع الغربي». فخلافاً لما هو حاصل في عشرات الدول في «العالم الثالث»، لم تعثر الولايات المتحدة على وسائل تأثير فعّالة في بلدان آسيا الوسطى، حتى من خلال المساعدات الإقتصادية أو المشاركة في تسوية النزاعات أو من خلال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات. فهناك تجتمع عوامل مثل التقاليد الثقافية والدينية العريقة والتعصّب الإتني والقومي ونمط السلوك الإمبراطوري الموروث عن الذهنيّة السوفياتية ووجود مطامح جغراسياسية. وإذا كانت المستعمرات السابقة بعد انهيار الأنظمة الاستعمارية تبقى عادة بعد تحرّرها، مرتبطة ارتباطاً سياسياً واقتصادياً، أو على الأقل ثقافياً، بمستعمريها السابقين (الكومنولث البريطاني أو

الفرنكوفونية مثلاً)، فإن الدول المستقلّة الجديدة في شرق أوروبا وأوراسيا (أي المجال السوفياتي سابقا) تفضّل التنويع في وجهات ارتباطها.

فخلال الفترة غير المديدة من وجود هذه الدول مستقلّة، حاولت الولايات المتحدة مرتين أو ثلاثاً تثبيت وجودها العسكري تثبيتا جذرياً في آسيا الوسطى، غير أن كل هذه الخطط إما أعيد النظر فيها، وإما صحّحت تصحيحاً شديداً. فقد اتّضح أن الوجود العسكري الأميركي في هذه المناطق أمر معقّد للغاية ومكلّف جداً وغير مبرّر سياسياً ولا اقتصاديا. حتى أن الولايات المتحدة لم تقدّم المعونة اللائقة لحليفها الأهم، تركيا، في مسألة تغلغله في منطقة آسيا الوسطى. وإلى جانب هذا تنظر كل دول آسيا الوسطى عملياً إلى التشارك مع الولايات المتحدة كأحد توجّهاتها ذات الأولوية في سياساتها الخارجية، وهي عملياً منفتحة على التعاون معها لا سيما في الميدان الإقتصادي. أمّا في ميدان الدفاع والأمن العام، فإنّ الولايات المتحدة والمجموعة الغربية لم تعرض على هذه الدول حتى الآن بديلاً أمنيا واقعياً. فعلاقات التعاون وحدها من دون وجود مبنيّ على معاهدات، ومن دون إمكان وجود ميداني للقوّات الأميركية، لا يمكن أن ينظر إليه كضمانة أمنية من قبل كل دول المنطقة عملياً.

ويعتقد مراديان[15] أن أهميّة هذه المناطق تدنّت بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على الرغم من بعض الوجود العسكري الأميركي المحلّي فيها، إذ ليس لديها هناك إلاّ هدف واحد هو استخراج ونقل موارد الطاقة. ويرى مراديان أنّ استقرار هذه المناطق يعالج بكل بساطة في ظل التعاون مع

روسيا تحديداً، ومن دون بذل جهد خاص. ويضيف: «لا بدّ من أن نلفت إلى أنّ هذه المناطق ليست مذكورة عمليّاً في المبدأ الاستراتيجي الذي أقرّه جورج بوش في أيلول عام 2002 (بخلاف مبدأ العام 1999) إلاّ بالإرتباط بقضايا الطّاقة دون غيرها».

ممّا سبق ذكره يبدو أنّ الأميركيين لا يرون في المرحلة الحاليّة ضرورة تركيز القوى على تلك المنطقة. ويبدو أن تكتيكهم في محاصرة روسيا من الجنوب يكمن في «استيعاب» العراق أولاً، على أن تكون المرحلةُ التالية هي إيرانَ وسوريا المدرجتين على قائمة «داعمي الإرهاب»، وعلى قائمة «محور الشر». ولهذا نراهم يتركون حالياً بعض النفوذ العسكري للروس يأخذ مجراه في الجمهوريّات السوفياتية الجنوبية سابقاً، من خلال معاهدة الأمن الجماعي، وبعض القواعد الروسية التي بدأت «تحاشرها» القواعد الأميركية والأوروبية شيئاً فشيئاً هناك.

بين حبّ قوي وحبّ أقوى!

التكتيك شيء والنهج الإستراتيجي شيء آخر. فقد أوضحت الولايات المتحدة (ومعها الحلف الأطلسي) غير مرّة أنها تنوي التغلغل في بلدان رابطة الدول المستقلّة السوفياتية سابقاً والبقاء فيها طويلاً طويلاً، وإذا أمكن، إلى الأبد. ولذا يبدو مثابة صرخة في وادٍ، كلام وزير الخارجية الروسي السابق إيغور إيفانوف من أنّ على مجلس الأمن الدولي أن يضع «أطراً زمنية» لوجود الولايات المتحدة عسكرياً في آسيا الوسطى. ولقد تجاهل «مكافحو الإرهاب» هذا التصريح مثلما تجاهلوا غيره. ولم يبق

للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لحفظ ماء الوجه، سوى القول إن بلدان الرابطة المستقلّة حرّة في أن تقرّر بنفسها من الذي تسمح له، بدخول أراضيها ومن الذي لا تسمح له. مع أن بلاده التي لا تزال تزوّد كل هذه البلدان بالكثير من أسباب البقاء، تصبح أكثر فأكثر غير مرغوب فيها.

... وفي قرقيزيا

في أواسط تموز عام 2002 قُدِّم إلى الجمهور في قرغيزيا الرئيس الجديد للقاعدة العسكرية القائمة في مطار العاصمة القرغيزية مناس منذ نصف عام، الجنرال جورج باتريك، رئيس أركان الحرس الوطني الجوّي لولاية كارولينا الجنوبية، والمشارك في عملية «عاصفة الصحراء» في الشرق الأوسط. وقد اعتبر هذا التبديل في القيادة مثابةَ شاهد على خطط الوحدة العسكرية الأطلسية بعيدة الأمد، وهي البقاء طويلاً في أسيا الوسطى.

في البداية كان مفترضاً أن تكون قاعدة غانسي الجويّة (هذا الإسم أطلق عليها تكريماً لذكرى أحد الإطفائيين الذين سقطوا خلال عمليات الإنقاذ في تفجير المركز التجاري العالمي في نيويورك) موقع مرابطة مؤقّتاً لن تتعدّى فترة وجوده فترة إجراء العملية المناهضة للإرهاب في أفغانستان والمسمّاة بـ«الحريّة التي لا تقهر». وكان الأميركيون يخطّطون لإنهائها خلال بضعة أسابيع. غير أنه تبيّن لاحقا أنّ الأميركيين جاؤوا إلى أفغانستان ليبقوا فيها طويلاً أيضاً. فإرهابيو «الطالبان» و«القاعدة» سيتطلّب القضاء عليهم الكثير من الجهد والوقت.

ولفت المحلّلون السياسيون في قرغيزيا آنذاك إلى أنّ الصين كمنافس

وفي نهاية أيلول عام 2003 وقّع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والقرغيزي عسكر أكايف، في جوّ إحتفالي في الكرملين، إتفاقية حول إقامة «أوّل قاعدة عسكرية روسية في أراضي دولة أجنبية»[16]. وسوف يرابط في قاعدة «كانط» الجويّة هذه ما يزيد على 10 طائرات ومروحيّات قتالية وتدريبية (!!). وقد شحذ أكايف قريحته ليعلن أن «هذه القاعدة ستكون قلعة الكفاح ضد الأخطار والتحدّيات المستجدّة، وستتيح لبلدينا ضمان الإستقرار». كما أنّ هذه القاعدة ستصبح الميناء الجوّي الرئيسي في آسيا الوسطى لقوّات الرد السريع المشتركة التابعة لمنظّمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضمّ إلى قرغيزيا كلاً من أرمينيا وبيلوروسيا وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان.

في الوقت نفسه نجد أن قاعدة «غانسي» الواقعة في مطار مناس بمحاذاة العاصمة القرغيزية بيشكك، تنشط للسنة الثالثة على التوالي على بعد كيلومترين من قاعدة «كانط». وفيها، بحسب المعطيات الرسمية، ما يقرب من 1500 عسكري أميركي وإيطالي ودانمركي وهولندي وكوري جنوبي. وقد أبرم البرلمان القرغيزي مؤخّراً إتفاقية حكومية مع النمسا والدانمرك وكندا وتركيا وفرنسا حول مرابطة عسكريين من هذه البلدان أيضا هناك.

وأعلِن أنّ تعداد مجموعة ما يسمّى بالقوّات الدّولية المناهضة للإرهاب في قرغيزيا سيبلغ مع مرّ الزمن 3-4 آلاف جندي يقومون بخدمة ما يقارب الـ40 طائرة حربية. وتقول معطيات غير رسمية أنّ ما يقرب من 3 آلاف عسكري أجنبي موجودون هناك منذ زمن بعيد، وأنّ بضع عشرات من الطائرات

جغراسياسي جدّي للولايات المتحدة، تصبح سهلة المنال هي الأخرى من مطار مناس. ورأى بعضهم أنّ محاربة الطالبان ليست بالنسبة إلى الأميركيين سوى حجة لنصب قواعدهم العسكرية على مقربة مباشرة من حدود الصين.

وفي الوقت نفسه كثّف الروس تحرّكاتهم في المنطقة، فكانت زيارة وزير الدفاع الروسي سرغي إيفانوف لبشكك في حزيران عام 2002 حيث وقّع معاهدات في شأن تمديد فترة بقاء المنشآت العسكرية الروسية في قرغيزيا بين 7 سنوات و15 سنة. من هذه المنشآت مثلاً مركز الإتصال بعيد المدى التابع للقوات البحرّية الروسية، وحقل اختبار الطوربيدات عند بحيرة إيصيك-كول. وفي سياق محادثات غير رسميّة صرّح العسكريون القادمون من موسكو بأنهم لا ينوون الخروج من آسيا الوسطى، وأنهم سوف يدافعون عن مصالحهم فيها بكل الوسائل الممكنة. وأكّد هذا الكلام إسهام العسكريين الروس في إعادة تأهيل منظومة الدفاع الجوّي القرغيزية. وقد اشترت القوات المسلّحة القرغيزية من روسيا في حزيران عام 2002 فقط، معدّات عسكرية شتى لتحديث راداراتها بقيمة تفوق الأربعة ملايين روبل (الروبل يساوي تقريبا جزءاً من ثلاثين من الدولار)، على أن تزوّد بمعدات أخرى بالقيمة نفسها تقريباً لإعادة تأهيل منصّات الصواريخ، وكذلك لنصب منصّات صواريخ عصرية من طراز «إس-300» في قرغيزيا.

وهناك أيضا قوّات الردّ السريع الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلّة التي بدأ نشرها إثر زيارة سرغي إيفانوف إلى مطار عسكري بمدينة كانط. وتقع هذه المدينة أيضا في ضواحي بيشكك على بعد 15 كلم. من العاصمة، وتشكّل الطائرات العسكرية الروسية أساس الفصيل الجوّي التابع لهذه القوات.

الهجومية الأميركية «آ-10» والمقاتلات الفرنسية «ميراج-2000» ترابط هناك منذ بدء الحرب في أفغانستان. وفي بداية أيار وقّع المسؤولون في قاعدة مناس العسكرية عقداً مع الحكومة القرغيزية يقضي باستئجار قطعة أرض إضافية لوضع المعدّات العسكرية التابعة للقوات الأجنبية عليها. وعلى الرغم من احتجاجات الفلاحين، حصل هؤلاء على قرابة 300 هكتار من الأرض شمال المطار حيث شرع الأميركيون في الحال ببناء منشآت خصّص لها مبلغ أربعين مليون دولار.

وهكذا يتكوّن وضع ذو مفارقات، إذ أنه في بلد واحد وفي مدينة واحدة تقريباً تقام قاعدتان جويتان تتبعان حلفين عسكريين وسياسيين مختلفين، بل في الكثير من الأمور متنافسين.

وقد ردّ الساسة المحليّون هذا الأمر إلى البراغماتية التي يتحلّى بها قادة هذه الجمهورية. فقرغيزيا حسب قولهم بلد ضعيف. وهجمات فصائل المتطرّفين الإسلاميين عليها صيف عامي 2000 و2001 أظهرت أنه سيكون صعباً عليها كثيراً (من دون مساعدة خارجية) أن تحمي حدودها، وأن وجود الأميركيين فيها يفترض أن يؤمّن هذا الغطاء.

وليس ممكناً للمرء أن يتجاهل أيضا المنافع الإقتصادية من هذا. فقد صرّح نائب رئيس الوزراء القرغيزي جومارت أوتوربايف آنذاك[17] بأنّ الضيوف الأميركيين أدخلوا خلال نصف السنة الفائت إلى اقتصاد البلاد 35 مليون دولار. هذا فيما موازنة البلد السنوية تبلغ 250 مليون دولار لا غير، وفيما لم يعط مجمع استخراج الذهب القرغيزي الكندي الضخم «كومتور» البلاد خلال عشر سنوات على بدئه العمل إلا 56 مليون دولار.

ولكن أيًّا يكن تفسير السياسيين لهذا الوضع، يمكن القول بالتأكيد إنّ قرغيزيا أضحت حقل تصادم لمصالح الدول الكبرى، وإنّ بيشكك تجد نفسها، بفعل ظروف موضوعية، مضطرّة إلى الموافقة على التعاون مع كل من هو قادر على مدّ يد العون لها، أكان هذا بالمال أو بالسلاح أو عوناً معنوياً.

وهي غالبا ما تجد نفسها في موقف حرج. فتوقيع قرغيزيا معاهدة الأمن الجماعي لبلدان رابطة الدول المستقلة، يمنعها مثلاً من أن تقيم في أراضيها قواعد عسكرية لدول أخرى غير منضمّة إلى معاهدة الأمن الجماعي. ولذا حصل معسكر غانسي الأميركي على صفة البعثة الديبلوماسية الخاصة. وفي بيشكك اليوم مركزان اثنان لمناهضة الإرهاب، أحدهما أنشأته منظّمة شنغهاي للتعاون، والثاني أنشأته بلدان معاهدة الأمن الجماعي التابعة لرابطة الدول المستقلّة. ويمكن إيراد أكثر من مثل على الموقف الحرج الذي تجد قرغيزيا نفسها فيه.

ولعل هذه الدولة ستبقى مستقبلاً «تصادق الجميع» لأن ليست لديها لا القوّة ولا الموارد التي تمكّنها من الوقوف موقفاً أكثر استقلالية.

هذا هو إذن عسكر أكايف حليف روسيا وشريكها في معاهدة الأمن الجماعي، الذي يخال من يسمعه وهو يتكلّم بالروسية بعيد توقيع المعاهدة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أنه يكّن الحبّ الأقوى لروسيا.

الحلف الأطلسي وطاجيكستان

الصحف الروسية الموالية للسلطة تنشر جوّا يشي بأن ثمة حبّاً أقوى من هذا تهبّ رياحه من طاجيكستان «البلد الأوحد في المنطقة الذي لم

يغيّر من أولوياته الجغراسياسية خلال السنوات العشر الأخيرة» حسب زعمها. غير أن الحقائق تؤكّد ما هو خلاف ذلك. فمعلوم أنّ القطاع الأخطر من الحدود الأفغانية-الطاجيكية، والذي يؤمّن فعلاً وجود هذا البلد على الخارطة السياسية، تحميه الفرقة الروسية201 بيد أن هيئة أركان هذه الفرقة اضطرّت مع بعض الوحدات، «بإصرار» من السلطات الطاجيكية، إلى مغادرة منطقة وسط العاصمة دوشانبه إلى الضواحي، علماً أنها كانت في كانون الأول من عام 1992, حين اشتدّ سعار الحرب الأهلية في طاجيكستان، تؤمّن عمل الحكومة وتحمي الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمونوف في كنفها.

فهل نسي الجميل مسؤولو هذا البلد؟ من المرجّح أنهم الآن يعوّلون على حماية أخرى أضمن. فقد ورد مؤخّراً نبأ يقول أنّ الولايات المتحدة بدأت في وسط العاصمة إيّاه الذي غادرته القوّات الروسية، بناء سفارة لها بقيمة 63 مليون دولار. وخصّص الأميركيون أيضاً مليوني دولار لترميم مطار دوشانبه، ومليونين آخرين لترميم مطار عسكري في منطقة كولاب. ويرفد إقلاعُ وهبوط كل طائرة «هركولس» أميركية أو طائرة «ميراج» فرنسية موازنةَ هذا البلد بـ5-7 آلاف دولار أميركي. فأيّ حبّ يمكن أن يقوى على هذه الإغراءات التي تُدفَع عداً ونقداً؟

وليس صدفة هنا أن تقترح دو شانبه على روسيا دفع بدل إيجار «وجود عسكرييها» في هذه الجمهوريّة، وإن كان هذا الإيجار غير منصوص عليه في معاهدة الأمن الجماعي. وحتى الإبقاء على منشآت عسكرية روسية أخرى مثل محطّة المراقبة الفضائية «نوريك»، باتت سلطات دوشانبه

الرسميّة تربطه بإعفاء دوشانبه من سداد دينها لروسيا البالغ 300 مليون دولار. والحبل على الجرّار.

وتناقش حالياً فكرة «إعادة إخضاع» الفرقة الروسية 201 ذاتها في بعض «الحالات الاستثنائية» للقيادة الطاجيكية. لعلّ أحداً في الولايات المتحدة لا يمكنه أن يتصوّر أن يُجعل جنود قاعدة أميركية في كوريا الجنوبية أو اليابان أو حتى أوروبا في ظل «ظرف» ما، تحت قيادة وإمرة السلطات في هذه البلدان...

قواعد في أوزبكستان

وليست البلدان الأخرى في آسيا الوسطى بعيدة هي أيضا عن الرغبة في إعطاء الأوامر للعسكريين الروس. ولكن ربما من حسن حظ الروس أنهم ليسوا موجودين فيها. فالموجودون هناك هم الأميركيون. فالآن ترابط في أوزبكستان داخل قاعدة خان أباد الجويّة الواقعة على بعد 500 كلم. من طشقند، وحدة من العسكريين الأميركيين يبلغ تعدادها 1500 جندي. وهناك قاعدة أميركية أيضا في كوكايت. وفي مدينة ترمز الشهيرة توجد قاعدة عسكرية جويّة للألمان. وبوسع الطائرات الفرنسية أيضا أن تحط في مطارات أوزبكستان العسكرية.

تعاونٌ أطلسي مع كازاخستان

تنجرّ كازاخستان أكثر فأكثر إلى دائرة المصالح الإستراتيجية الأميركية والأطلسية. فمن مطاراتها العسكرية، انطلقت طائرات عسكرية أميركية. وسيزوّد الأميركيون أستانا الآن، وفقاً لخطّة تعاون ثنائي خمسية،

بخمس مروحيّات من طراز «نيسو 2» وبطائرات نقل عسكرية من طراز «إس-130» وبسفن تصل حمولتها إلى 1000 طن، وذلك ليبيّنوا لروسيا بمزيد من الإقناع أنهم ينافسونها على بحر قزوين الغني بالنفط. وتبدي الخارجية الأميركية استعداداً لتخصيص 200 ألف دولار لكازاخستان كي تتلف «الفائض» من البنادق السوفياتية الصنع، بحجّة الخوف من أن يقع هذا الفائض في أيدي إرهابيين مفترضين!! حتى الساذج يعرف أن الهدف الأساسي من هذا «الاهتمام» الذي تبديه الولايات المتحدة حيال كازاخستان ما هو إلاّ لجرّها إلى التعاون معها في مجال شراء المعدّات العسكرية لتبيعها معدّات أميركية.

أما تركمانيا فلم تسمح لا للولايات المتحدة ولا لحلفائها الغربيين بإقامة القواعد فيها. ولذا لا يبقى للحلف الغربي إلاّ أن يمتعض من «سياسة التركمان باشي» مثلما فعل قبله الساسة الروس وأن يعرب عن «قلقه العميق» جرّاء وضع حقوق الإنسان في هذا البلد.

القوقاز من جديد

إن فرّاعة الإرهاب الدولي التي باتت الولايات المتحدة تلوّح بها عالياً (أين من هذا نابوليون وجيشه المؤلّف من 500 ألف نفر، وأين هتلر وجيشه اللّجب الذي لا يقهر؟) قد أتاحت للأميركيين فرض اقتسام العالم مجدّداً، إقتساماً سافراً وفرض مشيئتهم على معظمه. وكان من نتيجة ذلك أن فقدت موسكو، مواقعها في آسيا الوسطى وفي جنوب القوقاز حيث طالما طالبها «الأحبّة الجورجيون» منذ عهد الرئيس الجورجي إدوارد

شيفاردنادزه المخلوع «حبيّاً» على الطريقة الأميركية بواسطة «ثورة مخملية» فوقيّة جاءت بحكّام جورجيا الحاليين (المطلوبين أميركياً)، وذلك على رغم اتفاقيات اسطنبول عام 1999، بإخراج القاعدتين الروسيّتين من باطومي وأخالكالاخي خلال 3 سنوات بدلاً من 15 سنة. فشيفاردنادزة الذي أمّن فرار الهرولة المشين للقوّات السوفياتية من أوروبا الشرقية، شاء أيضاً أن يعيد السيناريو نفسه في بلاده جورجيا. وقد أخرجت مؤخراً من هناك قاعدتان روسيتان كانتا في مدينتي غاداووتا وفازياني. وها هي واحدة منهما، استخدمتها طائرة «أواكس» أميركية (بوينغ إي-767) حوّمت أكثر من ساعتين في سماء جورجيا واخترقتها إلى السماء الروسيّة دون عائق. فأعلن وزير الدفاع الروسي سرغي إيفانوف (المتخصّص أصلاً في العلوم الإنسانية) قائلا: «أنا متأكّد مائة بالمائة من أن تحليقات كهذه لا صلة لها البتّة بمكافحة الإرهاب. هذا أستطيع أن أقوله كمحترف، ولكوني أعلم لأي غرض تستخدم أصلاً هذه الطائرات»[18]. ولعله «كمحترف» يعرف أيضا لأي غرض يستخدم شعار «مكافحة الإرهاب».

وعلاوة على التحليقات التجسسية، ها هم الأميركيون يباشرون إعادة تأهيل مدارج الإقلاع والهبوط في المطارات العسكرية القديمة الواقعة في المناطق الجورجية المحاذية لروسيا.

رسميو أذربيجان وقواعد الأطلسي

«من شأن قواعد عسكرية للحلف الأطلسي في القوقاز أن تخفّف من غلواء الدول التي تحاول بلبلة الوضع في المنطقة». هكذا صرّح في لقاء

بنائب قائد القوات المسلّحة الأميركية في أوروبا الجنرال كارلتون فولفورد، وزير الدفاع الأذري صفر أبييف في 26 آذار عام 2001.

ولفت أبييف إلى أنّ يريفان تمارس ضغوطاً على باكو من خلال احتلالها خمس الأراضي الأذرّية، فتشكّل هناك «مجموعات من القوى المعادية لا سيطرة لها عليها». وقد أعجبت فكرة نصب قواعد للحلف الأطلسي في القوقاز الجنرال فولفورد فأعلن أنه «من الواجب التفكير مليًّا في الأمر».

غير أن هناك بالطبع المعارضة الإسلامية التي ترفض وجود الحلف الأطلسي في القوقاز. فقد اتّهم أحد زعماء المعارضة الإسلامية في أذربيجان ماهر جوادوف حكم علييف، في ردّ على أسئلة جريدة «زفترا» القوميّة اليسارية الروسية[19] حول ما إذا كان بوسع المعارضة الإسلامية أن تعيق تقدّم الحلف الأطلسي في القوقاز، باقتراح نقل القاعدة العسكرية في أنجرلك (تركيا) إلى أذربيجان لأجل بدء احتلال أميركي لأذربيجان ذات الأهمية الجغراسياسية. ذلك أنّ مثل هذا الاحتلال يتيح للحلف الأطلسي أن يتدخّل في الأوضاع في القوقاز ويستولي على حقول النفط في قزوين ويمارس نفوذه على بلدان آسيا الوسطى كلها، وأخيراً لا آخراً أن يهدّد جمهورية إيران الإسلامية. ومن الواضح تماما أن الحلف الأطلسي في شخص الولايات المتحدة وتركيا، ومعهما أيضا إسرائيل التي كان ينسّق الأميركيون والأتراك تحرّكاتهم معها، حريص على امتلاك مثل هذا المعبر، بينما يصرّح رسميو أذربيجان بأنّ «البلد بحاجة إلى حلفاء أقوياء»، وهم في الحقيقة يريدون استخدام أذربيجان ضد خصمي الغرب الجغراسياسيين إيران وروسيا، وليسوا أبداً في وارد حلّ مشكلة ناغورني

كرباخ كما يحاولون أن يصوّروا الأمر. فكلّ همّهم هو تثبيت أقدامهم في القوقاز لأجل المجيء مستقبلاً بـ«قوّات سلام» والسيطرة عسكرياً على كل المنطقة.

بين التحذير الكلامي والقبول الفعلي

سبق أن ذكرنا في بداية هذا البحث كيف أنّ القادة الروس دأبوا، منذ بدء التحوّلات الديموقراطية المتبنّية كل الطروحات الغربية من «اقتصاد السوق» (النظام الاقتصادي الحرّ) إلى «محاربة الإرهاب» مؤخّراً، على التراجع شيئاً فشيئاً أمام هجوم الغرب سياسياً و«قواعديّاً» في اتجاه بلادهم، وكيف أنّ معارضتهم لهذا الهجوم كانت دائماً خجولة وغير جديّة. ولم يحد عن هذا النهج عموماً الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، على الرغم من إبرازه أكثر من سابقيه لمصالح الدولة الروسية أو لما سمّاه أحدهم بـ«الفكرة الوطنية العامة». وهنا لا بدّ من القول إن عهد الرئيس الحالي بات يتميّز ببدء استقرار نظام الرأسمالية الروسية وبدء تبلور مصالحها في الداخل والخارج أكثر فأكثر، وتعارض هذه المصالح مع مصالح الطبقات السياسية والإقتصادية الحاكمة في البلدان الأخرى. غير أن هذه الرأسمالية لم يصلب عودها بعد كما يجب ولم ينبت نابها الذي يمكن لها أن تبرزه في مواجهة الزحف الأطلسي صوبها. ولربما كمن في هذا بالذات السكوت السلطوي الروسي الذي يخالطه بعض الاعتراض والتحفّظ الخجول على تقدّم الحلف الأطلسي شرقاً.

في هذا الموضوع كتب يوري بردختشييف عام 1997 في صحيفة «زفترا»

المعارضة تحت عنوان «فعل موافقة»[20]: «في 19 أيار حذّر يلتسين من أنّ موسكو ستعيد النظر في علاقتها بالحلف الأطلسي إذا ما اتخذ الحلف مستقبلاً، قراراً يقضي بقبول جمهوريّات الإتحاد السوفياتي السابق في قوامه. وفي 31 أيار أقرّ لقاء وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي في البرتغال قبول خمسة طامحين جدداً من بلدان أوروبا الشرقية لدخول الحلف. وكان توقيع الميثاق الأساسي حول العلاقات والتعاون والأمن المتبادل في باريس بين روسيا والحلف قد حصل، على الرغم من شكوك معظم الساسة والعسكريين والمحلّلين الروس من مختلف الإتجاهات السياسية في ضرورة توقيعه. فهو، بحسب اعتقادهم، غير واضح الإلتزامات وغير محدّد الإصطلاحات (كالقول مثلا بـ«قوّات قتالية ذات شأن») وغير معروفة عواقبه السياسية والديبلوماسية بالنسبة إلى شبكة المعاهدات الدولية القائمة (كمثل معاهدة القوّات والأسلحة التقليدية في أوروبا) إلخ. ومن المعلوم أن الرئيس الروسي بوريس يلتسين كان المحرّك الأساسي لعملية الإسراع في توقيع ميثاق الناتو، وإن بادر وزير الخارجية يفغيني بريماكوف إلى إدخال تعديلات وإضافات إلى هذا الميثاق المسمّى بالوثيقة الأساسية، ولو على مستوى الكلمات التي تمنح روسيا ضمانات تجاه احتمال محاصرة الحلف لروسيا محاصرة تامّة.

ورأى بردختشييف أن لا وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت يومها ولا الرئيس كلينتون نفسه، اعترفا بأنّ هذه الوثيقة تلزم الحلف بألاّ يتوسّع شرقا. فقد أعلن كلينتون آنذاك أن الميثاق «يعطي روسيا حق أن يكون لها صوت، ولكنه لا يعطيها الحق في نقض ما لا يعجبها». وأعلنت

أولبرايت أنّ توسيع رقعة الحلف سوف يتم حسب الخطة، وأن الأعضاء الجدد لن يكونوا آخر الغيث، وأن أيّ بلد أوروبي لن يُرفض له حقُّه في أن تُطرح مسألة ترشيحه لدخول الحلف مستقبلاً على بساط البحث. وهكذا عنى الميثاق المذكور موافقة روسيا (مواربةً) على قبول أعضاء جدد في الناتو وعلى نشر وحدات تابعة لهذا الحلف عند حدودها مباشرة (عدد القوّات في ظل وسائل النقل الحديثة السريعة ليس بذي بال)، وموافقتها على ألاّ تكون لها منطقة مصالح خاصة بها في أوروبا الشرقية، وموافقتها أخيراً على ترك ونسيان كل مكاسبها في الحرب العالمية الثانية التي دفعت ثمنها أرواح أكثر من 20 مليوناً من أبنائها. وشبّه كاتب المقالة هذا بنصح أحدهم مازحاً: «ماذا على المرأة أن تفعل إذا كانت تُغتصب وليس بوسعها أن تقاوم مغتصبها؟ - «عليها أن تهدّيء من روعها وتستمتع». ولعل هذا، حسب قوله، هو ما فعلته روسيا مقابل وعود بديون رخيصة، ومقابل عضوية في منظّمة التجارة العالمية، وفي نادي باريس للدائنين، وفي «السبعة الكبار» إلى ما هنالك. وبعد التوقيع مباشرة صرّح يلتسين بأن «كل الرؤوس النووية الموجّهة صوب بلدان الناتو سوف تُنزع منذ اليوم من المناوبة القتالية». وهذا كان يعني في الواقع تفكيك شبكات تصويب للصواريخ البالستية عابرة القارّات معقّدة غاية التعقيد.

ويعتقد الكثيرون في روسيا وخارجها أن الأمور أخذت تتغيّر في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي حلّ خلفاً للرئيس يلتسين، وهو المعروف بأنه رجل «الدولة الروسية القوي» (الشيوعيون والقوميّون اتهموه في هذا المجال بسرقة شعاراتهم!!!). فهل الأمر كذلك حقاً؟

لقد صرّح الرئيس بوتين في كانون الأول عام 2001، وهو في زيارة لبريطانيا، ربما في محاولة «للهروب إلى الأمام» (عملاً بالمثل القائل: اليد التي لا تستطيع كسرها قبّلها وادعِ عليها بالكسر)، بإمكان انضمام روسيا إلى الناتو، وبأنّ البنية الجديدة للعلاقات بين روسيا والناتو «تعطي إمكانية نادرة هي إمكانية تغيير الوضع في العالم تغييراً جذرياً». ولعلّه وجد في هذه الخطوة الردَّ على تقدّم الحلف الأطلسي نحو بلاده. ومعلوم أن ستالين نفسه في 31 آذار عام 1954, أي بعد خمس سنوات تقريبا على قيام الحلف، طرح فكرة انضمام الإتحاد السوفياتي إلى الحلف الأطلسي واعتبرت فكرته آنذاك أمراً غير معقول. ولعلّ هذه الفكرة التي يطرحها بوتين اليوم بعد مضي خمسين عاماً، لن تجد هي أيضا آذاناً صاغية لدى الأميركيين المهيمنين على الحلف، لأن «الحلف لا يتّسع لدول كبيرة ذات مطامح كبيرة أيضاً مثل روسيا»، حسبما قال السياسي المعروف رئيس لجنة الخارجية في الدوما السابقة وأحد زعماء كتلة «رودينا» (الوطن) حالياً دميتري روغوزين في برنامج «الغريزة الأساس» الذي تقدّمه القناة الروسية الأولى[21].

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر ياكوفنكو تعليقاً على تصريح وزير حماية الإقليم في لتوانيا ليناس لينكيافيتشوس الذي كان دعا إلى إنشاء قواعد عسكرية للحلف الأطلسي في أراضي لتوانيا أو الدول المجاورة في البلطيق بعد انضمامها إلى الحلف، إنّ الإنتساب انتساباً كاملاً إلى الحلف سيفرض تنفيذ التعهّدات والإلتزامات التي أخذها الحلف على عاتقه لدى توقيع الميثاق الأساسي حول العلاقات والتعاون والأمن المتبادل في باريس وصدور إعلان روما، ألا وهي الإمساك عن نشر

قوّات قتالية إضافية ذات شأن نشراً دائماً في أراضي الأعضاء الجدد في الحلف. وقال إنّ هذا الإلتزام السياسي ذا الطابع الأساسي في علاقة روسيا بالحلف كان ينفَّذ حتى اللحظة[22]. وكان إعلان روما هذا قد فُسِّر على أنّه تخلٍّ روسي عن اعتراضها بالأمس على إمكان انضمام أيٍّ من دول الكتلة السوفياتية سابقاً إلى أيّة أحلاف عسكرية غربية. إلاّ أن نائب وزير الخارجية الروسي فلاديمير تشيجوف صرّح للبرنامج التلفزيوني الذي أشرنا إليه بأنّ 3 دول فقط من أصل ثلاثين دولة أبرمت حتى الآن هذا التعهّد الذي ثبّتته لاحقاً، اتفاقية اسطنبول عام 1999 وفي الوقت نفسه شكّل المجلس الروسي-الأطلسي الذي علّقت عليه موسكو من الآمال أكثر ممّا علّقته على ما سمّي مجلس الـ 19+1 الذي كان شكّل عام 1997 ومع ذلك لم تحصل روسيا على حقّ النقض حيال ما يقوم به الحلف الأطلسي من أعمال لا يستشيرها بشأنها. واعتبرت مكافحة الإرهاب وتقليص الأسلحة والتغلّب على الأزمات، المهام الرئيسة للمجلس المذكور.

وكانت روسيا ردّت بلسان الناطق الرسمي باسم الخارجية ياكوفنكو على تصريحات وزير الخارجية اللتواني لين لينكيفيتش حول أن لتوانيا ستعمل كل ما من شأنه أن يتيح إقامة قاعدة للناتو في أراضيها خلال السنوات المقبلة، وحذّرت من تخطّي الجانب القانوني للمسألة.

ومن جهة أخرى أكّد وزير الدفاع اللاتفي غيرت فالديس كريستوفسكيس[23] أنّ «لاتفيا منفتحة على الحوار حول نشر قواعد عسكرية للحلف الأطلسي في أراضيها»، غير أن روسيا معترضة وتزعم أن لا أساس قانونيا يعتمد عليه أعضاء الحلف الجدد لفعل ذلك.

أمّا في شأن قواعد آسيا الوسطى، فصرّح وزير الدفاع الروسي سرغي إيفانوف في مؤتمر صحافي عقده إثر انتهاء لقائه بوزراء دفاع الحلف الأطلسي في كولورادو سبرنغز، بأنّ روسيا وافقت على وجود قواعد عسكرية أجنبية في أوزبكستان وقرغيزيا فقط لفترة القيام بالعملية المناهضة للإرهاب في أفغانستان لا أكثر[24]. وقال إنّ هذا يتّفق وما أقرّته الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وقال إيفانوف إن قواعد الحلف الأطلسي أنشئت بناء على موافقة الأمم المتحدة. وقد وافقت روسيا آنذاك على ضرورة مثل هذه القواعد على ألاّ يتعدّى وجودها الفترة اللاّزمة لاستتباب الإستقرار نهائياً في أفغانستان.

الخروج من القواعد في كوبا وفيتنام

من «إنجازات» الرئيس الروسي الحالي على صعيد التخلّي عن المطامح الجغراسياسية لروسيا بعد قراره السير في نهج «مكافحة الإرهاب» الأميركي بعد أحداث أيلول عام 2001، وإقراره بـ«شرعية» الوجود العسكري الأميركي في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، كان إغلاق قاعدة لوردِس في كوبا وقاعدة كمران في فيتنام «لعدم الحاجة إليهما»، ما دام هذا ينجم منطقياً عن مبدأ «التخلّي عن الأيديولوجيا في السياسة الخارجية الروسية» والتمسّك بالشراكة مع أميركا. ويقول الباحث في الإقتصاد، مدير معهد قضايا العولمة ميخائيل دلياغين في وصفه لقاعدة لوردِس[25] : «لقد تخلّوا عن «سوبر قاعدة»، يُرى منها ويُسمَع كل ما يجري في أراضي الولايات المتحدة، وكيف تحلّق الطائرات والصواريخ وماذا يقال في بورصة

نيويورك. إنها ثروة لا تقدّر بثمن لمن يريد انتهاج سياسة قوية. ولكن ليس لبوتين سياسة خاصة، ليس له استراتيجيته، ليس له فريقه، وليس له جهاز استخبارات».

معارضة من أهل البيت

كان الموقف من هذه الدراما كلّها متبايناً تباين المصالح والأهواء. فالبعض راح يقول أن لا شيء يدعو إلى القلق. والبعض الآخر كان يسرّ لما يجري ويهلّل له. قادة الكرملين كانوا في البداية من المرحبّين بـ«توسيع» رقعة الحلف الأطلسي، وانضمّوا إلى مشروع «الشراكة باسم السلام»[26]، ووقّعوا «الوثيقة الأساسية»[27] بشأن التعاون مع الحلف الأطلسي في باريس، ثم حين «راحت السكرة وأتت الفكرة» دبّ فيهم الهلع وأخذوا يعارضون بما بقي في حوزتهم من أوراق المعارضة القليلة. ووقف الكثير من المنظّمات الشعبية الأوروبية ضدّ هذا «التوسيع» فدانوه ودانوا الولايات المتحدة على «تدخّلها في الشؤون الأوروبية».

أمّا في الولايات المتحدة نفسها فاختلف الرأي. فإدارة الرئيس كلينتون بدت عنيدة في مسعاها إلى الهدف، ولأجله راحت تعمل جاهدة على إزالة «آثار يالطا». غير أن ثمة أميركيين كثراً ما كانوا يريدون للحلف الأطلسي أن يتمدّد شرقاً. فقد توجّهت، مثلاً، مجموعة كبيرة من الأميركيين البارزين (50 شخصية) بكتاب مفتوح إلى الرئيس كلينتون اعتبرت فيه السياسة الأميركية الرامية إلى توسيع الحلف الأطلسي شرقاً خطأ تاريخياً. ورأى هؤلاء أن التمدّد نحو الشرق سوف يضعف أمن الحلف، ويخلّ بالإستقرار في

أوروبا، ويثير في روسيا مقاومة في وجه تطبيق معاهدتي «ستارت-2» و«ستارت-3»، وأن هذه السياسة المحفوفة بالمخاطر والعواقب الوخيمة يجب أن يتمّ التخلّي عنها.

وكان من بين من وقفوا ضد جموح واشنطن، شخصيات سياسية واجتماعية أميركية بارزة مثل رئيس «محفل الحريّة الرابع» ديفيد كارترايت، ونائب رئيس مكتب السلام الدولي كارل فايس، ومدير مجلس الأمن الإعلامي البريطاني - الأميركي دانييل بلايش وآخرون (ما مجموعه 10 شخصيات). وقد أعلنوا موقفهم هذا في جلسة حول «مائدة مستديرة» عقدوها في موسكو في 10 حزيران 1997 وقالوا إن تمدّد الحلف الأطلسي شرقاً ليس إلا توسّعاً صريحاً لا لبس فيه، من شأنه ان يسيء إلى العلاقات الروسية - الأميركية، وأن يقوّض استقرار الوضع في أوروبا. وأضافوا إن الرئيس كلينتون مستعجل جداً للسير في هذا النهج التوسّعي الخارجي، وإنه لأجل هذا وقّع «الوثيقة الأساسية» بين روسيا والحلف الأطلسي، وذلك دون أن يسألوا شعوب بلدان الحلف رأيها في الموضوع، ودون أن يبلّغوا به الرأي العام الأميركي العريض.

وبالمناسبة، ينبغي التذكير بأنّ هذا التمدّد يفترض أن يكلّف دافعي الضرائب في بولندا والمجر وتشيكيا، بحسب تقديرات وزارة الدفاع الأميركية، بين 27 و35 مليار دولار، وربما أكثر.

واعتقد رسل أميركا المسالمة آنذاك أنّ عملية تمدّد الحلف الأطلسي نحو الشرق ما يزال ممكناً وقفها، ولو في مراحل لاحقة، إذا ما تمّ إقناع السلطة التشريعية والرأي العام في أوروبا الغربية بالضرر الذي سينجم عن تقدّم

القوّات والمعدّات العسكرية التابعة للحلف نحو الحدود الروسية، واقتراح بديل معقول لهذه العملية المشبعة بروح العسكرة و«الحرب الباردة». وأعربوا عن دهشتهم من كون الروس لا يردّون على ما يجري الردَّ المناسب، فلا يدافعون كما ينبغي عن مصالحهم. أفيعقل أن يشعروا بالراحة والأمان إذا ما باتت دبّابات الحلف الأطلسي وصواريخه على مقربة من ديارهم؟

المعارضة البيلوروسية

في ظل ممالأة الحلف الأطلسي من قبل القادة الروس، تبدو جمهورية بيلوروسيا شبه وحيدة في مواجهة زحفه بجديّة، لا سيما أنّ الغرب يعتبر الرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشنكو «دكتاتوراً» غير مرغوب فيه. إنّ تمدّد الحلف الأطلسي شرقاً والحرب التي شنّها على يوغوسلافيا، اضطرّا بيلوروسيا إلى المزيد من التعاون الوثيق مع روسيا في مجال التقنيّات العسكرية[28]. وبما أن بيلوروسيا هي أصلاً شريكة لروسيا في برنامج «التسلّح لأعوام 2001-2005» فقد نشأت ضرورة لتوحيد نظاميّ الطلبيات العسكرية. وبدأت بيلوروسيا مع روسيا عملية تحديث لوسائل الدفاع الجوّي إذ أنّ كل منصّات الصواريخ المضادّة بما في ذلك صواريخ «إس-300» هي بحاجة إليها.

ولكنّ العديد من المراقبين يرى أن روسيا إذ تغادر آسيا والقوقاز، لا تعمل أيّ شيء لحماية حدودها الغربية عسكرياً أو سياسياً او ديبلوماسياً، وأنها تقدّم هنا أيضاً التنازل تلو التنازل من أجل «علاقات التشارك الجديدة» مع الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة. فالقواعد الأميركية والأطلسية تقترب أكثر فأكثر من حدود روسيا الغربية. وهي تنهج في كل

مناسبة حيال بيلوروسيا، (الحاجز الوحيد المتبقي بينها وبين قوّات الحلف الغربي) سياسة مؤيّدة للحرب الإعلامية والنفسية التي يخوضها الغرب ضد هذه الجمهورية، بل سياسة اقتصادية ضاغطة عليها أيضاً، كما جرى قطع الغاز الروسي عنها مؤخراً بحجّة عدم قبولها بزيادة سعره.

عشية الذكرى الأخيرة لبدء ما درج الروس على تسميته «الحرب الوطنية العظمى» (بدء هجوم جيش هتلر على الإتحاد السوفياتي إبّان الحرب العالمية الثانية) زار الرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشنكو إحدى الوحدات العسكرية المرابطة في منطقة برست Brest (حيث قلعة برست الشهيرة) التي تلقّت أولى ضربات جيوش الفاشية الألمانية. وصرّح ردًّا على سؤال حول احتمال انتقال القواعد العسكرية الأميركية من ألمانيا إلى بولندا قريباً من الحدود الروسية، بأنّ بيلوروسيا تنظر إلى هذا الأمر نظرتها إلى «خطر داهم على أمن البلاد القومي... وبأنّها ستكون مضطرّة إذا ما اتخذت الولايات المتحدة مثل هذا القرار، إلى الرّد بالمثل» مضيفاً قوله: «سوف نضع كل شيء تحت رقابة شديدة، وسوف نعير كل شيء يحصل في أراضي بولندا اهتمامنا. وهذه النقاط لن نراقبها وحسب، بل سنصوّب عليها أسلحتنا»[29].

لكن هيهات أن تكون بيلوروسيا قادرة وحدها على مواجهة الحلف الأطلسي. فإثر انهيار الإتحاد السوفياتي، لم ترد إلى هذه الجمهورية أيّ أسلحة جديدة عملياً. فأحدث طائراتها عمرها يزيد على العشر سنوات. ودباباتها الـ«تي-72» تعود إلى ثمانينات القرن المنصرم. ولا عجب في أن يستطيع أن يخرق دروعها، ليس المدفع الأميركي «أبرامس- إم 2» من عيار

120 ملم فقط، بل أيضا مدفع دبابة إسرائيلية من عيار 105 ملم. وعمر أنظمة الدفاع الجوّي عندها يزيد على العقدين من السنين. ولكن على الرغم من كل هذا يبقى الجيش البيلوروسي اليوم واحداً من أقوى جيوش بلدان رابطة الدول المستقلّة وأكثرها جاهزية للقتال. وربما لهذا السبّب أثارت تصريحات لوكاشنكو هذا الكمّ من التعليقات في الغرب. ولم تبق جانباً صحف المعارضة البيلوروسية ووسائل الإعلام الأخرى الروسية. فهي سارعت إلى إعلان أن «لوكاشنكو يهدّد بالويل والثبور لأجل أغراضه الشخصية»، وأنّ «أيّ قرارات رسمية حول تغيير مواقع القوات الأميركية لم تتّخذ لا في واشنطن ولا في وارسو»، وأنّ كلّ ما ورد حول هذا الموضوع إن هو إلاّ «أقاويل» صحافية»[30].

وكانت وزارة الخارجية البولندية قد أصدرت بياناً صحافياً، إستكمل لاحقاً بتصريح صادر عن السفارة البولندية في بيلوروسيا وجاء فيه: «إن مسألة نقل قواعد أو وحدات أو بنى تحتية عسكرية من أراضي أوروبا الغربية إلى بولندا لم يتم التطرّق إليها يوماً في الإتفاقيات الثنائية البولندية-الأميركية، ولم تقدّم أيّ طلبات في هذا الشأن، كما لم تكن طلبات كهذه موضع عمل أو دراسة من قبل حكومة جمهورية بولندا».

فهل هذا الكلام صحيح حقاً، أم أنّ وراء الأكمة ما وراءها؟ المعروف أنّه عندما تبدأ عملية النقل وتتحرّك كل هذه الآلة الحديدية نحو الشرق، فإنّ «قدّ المراجل» سيجيء ساعتئذ متأخراً.

وهذا بعض مما قاله الرئيس البيلوروسي ألكسندر لوكاشنكو خلال لقائه بممثّلي وسائل الإعلام في الأقاليم الروسية: «بالأمس، عندما كنت في

برِست، سألني مدير المحمية الوطنية «بيلوفجسكايا بوشا» الكائنة على مقربة من الحدود مع بولندا، أن آتي إلى هناك على جناح السرعة لأن ثمّة مشكلة تتعلّق بالأمن. وقد عرض عليَّ وقائع ووثائق وصوراً تدلّ على أنّ هناك زنوجاً أميركيين مدجّجين بالسلاح على الحدود البولندية-البيلوروسية. وتساءل عمّا يفعله هؤلاء قريباً من الحدود البيلوروسية- البولندية. وتبيّن الصور وجود نقاط تعقّب ومراقبة حديثة جداً كل 25 أو 30 أو 50 كيلومترا هي عبارة عن أعمدة ترتفع فوق الأشجار، وهذا دون إخفاء المعدّات الإلكترونية المختلفة التي يمكنها استكشاف كل أراضي بيلوروسيا. وليس بيلوروسيا فقط... نحن نرد، بالطبع، ولسوف نرد بالمثل، لأنّهم تحت ستار الكلام عن الإنضمام إلى الحلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي يفعلون فعلتهم ويمرّرون ما يريدون، فيما نحن نكتفي بالكلام وحسب...».

لستّين سنة خلت إستقرت القوّات الهتلرية في المناطق نفسها التي يخطّط قادة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي لنقل القواعد والقوّات إليها. وكان ثمّة من حاول إقناع الاتحاد السوفياتي آنذاك بأن ليس في هذا ما يخيف: فالقوّات الألمانية «تستجمّ» وحسب، استعداداً للهجوم على بريطانيا أو حتى على الولايات المتحدة (من السهل مقارنة ذلك بحجج اليوم حول أن القواعد الأميركية والأطلسية يجب أن تكون قريبة من منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة وأن تستعدّ للهجوم على سوريا أو إيران أو حتى على كوريا الشمالية). وقد أجبر الروس آنذاك على دفع ثمن عدم التبصّر دماراً هائلا لبلادهم وإزهاقاً لأرواح عشرات الملايين من أبنائهم. فهل يعقل ألاّ يتعلموا اليوم من دروس الماضي القاسية؟!

المعارضة الروسية

لئن راحت الأوساط الرسمية في الغرب، (ومعها بعض المسؤولين الروس) تسوّق الحجج وتقول من الكلام الجميل ما لا يقنع المجتمع الروسي بأن زحف الأطلسي باتجاه الحدود الروسية لا يحمل الخطر على المصالح الوطنية الروسية، فالروس لم يسمعوا في الحقيقة إلاّ عبارات جوفاء عن «الشراكة في ظل التكافؤ» و«تساوي روسيا والحلف الأطلسي» و«الارتقاء إلى مستوى أمني أرفع» و«إقامة أوروبا كبرى موحّدة» إلى ما هنالك من كليشيهات خادعة تكاد لا تصدَّق لأنها لا ترتبط بأيّة التزامات ملموسة. وهم ما كانوا ليروا فيها سوى مجرد وعود ونوايا وتأكيدات سياسية ضبابية ليس ما يدعمها حقوقياً أو على الأرض.

فقد قال الجنرال في الاحتياط والدكتور في العلوم العسكرية نيكولاي تشرفوف في هذا الصدد إن من الخطل بمكان التكلّم مثلاً عن تساوٍ وشراكة في ظلِّ التكافؤ في ما بين روسيا والحلف الأطلسي، فيما القدرات العسكرية والإقتصادية للحلف تفوق القدرات الروسية أضعافا مضاعفة، وفيما تحرم روسيا من حقّ النّقض لدى معالجة مسائل من مثل توسيع رقعة الحلف، وبخاصة عبر ضمّ جمهوريّات سوفياتية سابقة إليه. و«الشراكة في ظل التكافؤ» يجب فهمها – بفعل صدق النيّة – كعلاقات تكافؤ بين دول ذات سيادة. أمّا الفهم الأميركي لـ«الشراكة في ظل التكافؤ» فهو «السير بلا اعتراض في ركاب السياسة الأميركية وتبنّي مصالح واشنطن وسياساتها وأيديولوجيتها»[31]. وأضاف قائلاً: وتبدو مخادِعة وهادفةً، إلى درجة ذرّ الرماد في الأعين، محاولات الكرملين لإظهار روسيا وكأنها «ارتقت فعلاً

إلى مستوى أمني أعلى» في إطار النظام الأوروبي. فهي أصلاً لم تجد لها مكانا في هذا النظام. وما دامت روسيا غير مشاركةٍ مشارَكةً كاملة في النظام الأوروبي فإن أيّة ضمانات لأمن روسيا مقابل موافقة موسكو على تقدّم الحلف الأطلسي نحو حدودها لا وجود لها، وليس في وعود بلدان الحلف القائلة أن أيّة قوّات قتالية ذات شأن وأيّة أسلحة نووية إضافية لن تجد طريقها إلى الأراضي الجديدة التي سيشملها الحلف، ما من شأنه تهدئة خواطر الروس. وهذا ما أظهرته أحداث البلقان. فـ«تغيّر الوضع» لا يبقي للوعود على أثر. وأهل الحلف الأطلسي قالوا غير مرّة «نحن من يقرّر أنزيد من تواجدنا العسكري في الأراضي الجديدة أم لا».

أما السلاح النووي فتضخيم أهميّته أمر مقصود، حسب قول تشرفوف. فالحديث هنا هو عن السلاح النووي التكتيكي. إن دور هذا السلاح في واقع «التوسّع» الأطلسي يساوي صفراً، حسب رأيه، إذ ثمة وسائل أخرى مثل الطيران (من الحاملات والمطارات)، والصواريخ المجنّحة بعيدة المدى KRMB، والسلاح الدقيق التصويب المتوفّر بكميّات كبيرة، وكلها أسلحة تتميّز ببعد مداها، ولا حاجة لتقريبها من الحدود الروسية لتستطيع أن تنال من الهدف المطلوب.

وفيما يزعم الساسة والخبراء، من عسكريين ومدنيين، والصحافيون الغربيون، أنّ تقدّم الحلف الأطلسي نحو الحدود الروسية لا يشكّل خطراً على روسيا، وأن التجابه الذي كان سِمة زمن «الحرب الباردة» انتهى إلى غير رجعة(!) تبيّن استطلاعات الرأي أنّ أغلبية الروس لا تصدّق هذه المزاعم (بيّنت نتائج استطلاع رأي الحاضرين في البرنامج التلفزيوني

المذكور سابقاً أن هذه الأغلبية تقارب الـ70 بالمائة). ولهذا طبعاً جذور تاريخية ناهيك بأحداث السنوات الأخيرة في يوغوسلافيا والعراق وفي البوسنة مؤخّراً حيث تمّ تهجير الصرب على أيدي الألبان واستكمال عملية التطهير العرقي هناك دون أن تستطيع قوّات الحلف فعل أيّ شيء.

فمن وجهة النظر الجغراسياسية (geopolitics) تبدو روسيا اليوم وكأنها انتقلت إلى القرن السابع عشر، إلى روسيا بدون أوكرانيا وبيلوروسيا وملدافيا وجمهوريات البلطيق وجمهوريات جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. ولقد حدثت انحسارات مماثلة في الماضي القريب للأراضي الروسية (إبّان الحرب العالمية الأولى في عام 1918 بموجب معاهدة برست-ليتوفسك الجائرة، وإبّان الحرب العالمية الثانية في عام 1941)، ولكنها سرعان ما كانت تعوَّض بتوسّع وتمدّد جديدين.

اليوم فقدت روسيا أراضٍ وسكاناً بدون حرب. البلاشفة خرجوا من حرب «ساخنة» في «برست» عام 1918 كثمن لدخول النظام الشيوعي التاريخ والقرن العشرين، أما الديموقراطيون الروس فخرجوا من «الحرب الباردة» في مالطة كثمن لخروج تبيّن لاحقاً أنه غير مشرّف من هذه الحرب.

إن واقع كون الحلف الأطلسي يتقدّم شرقاً نحو الحدود الروسية، فيما هذه الحدود أخذت أصلاً بالتقلّص، وفيما يعتري روسيا الضعف والوهن على الرغم من انتعاشات الفترة الأخيرة من حكم بوتين بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفيما روسيا بدأت مسيرة الليبرالية الرأسمالية وتحسين العلاقات مع الغرب بعد سبعين سنة تقريباً من العداء والحذر المتبادلين، فذلك من شأنه أن يبقي المواطن الروسي على شيء من

الحذر واليقظة. فالأمر كان مغايراً لمّا كان على رأس روسيا قادة أقوياء أمثال نيقولاي الثاني أو ستالين أو بريجنيف. لقد كان الغرب يكنّ الاحترام لهؤلاء «الأعداء» ويتنازل لهم في أمور كثيرة. فالقوّة هي أكثر ما يقدَّر في العلاقات بين الدول حتى الآن.

واليوم انتهى التجابه بين الإتحاد السوفياتي والغرب، وانتهى الشكل التاريخي الخاص بالقرن العشرين (1914/1917-1991) لتجابه روسيا والغرب (أوروبا)، ولكن هذا لا يعني أن تجابهاً جديدا وبشكل جديد لن يحصل.

الجنرالات الروس

بعث عدد من الجنرالات الروس المتقاعدين رسالة إلى بوتين[32]، عندما تبّوأ للمرة الأولى سدة الرئاسة، تحدّثوا فيها عن تذمّر في بعض قطاعات الجيش. وشبّهت الصحف المعارضة بوتين إثر تصريحه آنذاك وهو في زيارة لبريطانيا، بإمكان انضمام روسيا إلى الناتو بأنه «نيوكوزيريف»، ذلك أن أندريه كوزيريف عندما كان وزيراً للخارجية في عهد يلتسين، سلّم الأميركيين عملياً كل الأوراق الروسية في السياسة الخارجية.

وجاء في الرسالة إن من المفهوم أنّ روسيا لن يقبلها الناتو بين أحضانه، ولكنّه سيقبل في صفوفه دون شك الجمهوريات السوفياتية السابقة الأخرى، ومن بينها جمهوريات البلطيق وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان، حيث لا جيوش فعليّة ولا مشكلة عندها في الاستعاضة عن أسلحتها العاديّة بأسلحة من الناتو. واعتبر كاتبو الرسالة تصريح بوتين

هذا للصحافي البريطاني تشجيعاً لهذه البلدان على الإنضمام إلى الحلف. فإذا لم تكن روسيا هي نفسها ضدّ الإنضمام إلى الناتو، فأيّ اعتراض سيكون على أيّ زعيم لبلد من الجمهوريات السوفياتية سابقاً يقرّر الإنضمام إلى الحلف؟ طالما طمح إلى هذا كلٌّ من الرئيس الأوكراني كوتشما والرئيس الجورجي السابق شيفاردنادزة (الرئيس الجديد ساكاشفيلي ليس بأقل حماساً لهذا) والرئيس الأذري السابق حيدر علييف (خلفه إبنه في الرئاسة بعد وفاته مؤخّراً).

وترى المعارضة أن هذا سيعني وقوف القوّات الأميركية على بعد بضع عشرات من الكيلومترات من روستوف، على الدون ونوفوروسيسك ومحجّ قلعة واستراخان، وانتقال بريدنستروفييه وسيفاستوبول إلى سيطرة الناتو. أما العشرون مليون روسي خارج الحدود الروسية فسوف تنهال عليهم حتماً موجة ثانية (بعد تلك التي تلت انهيار الإتحاد السوفياتي) من التطهير العرقي. ولعلّ الأمر الأفظع هو أن القوقاز حين يصبح تحت سيطرة الناتو سيرسل «جنود سلام» إلى الشيشان كما أرسل «جنود سلام» إلى كوسوفو للسهر لا على الأمن، بل على تطهير المنطقة من الصرب جميعاً، كما حدث في الآونة الأخيرة أيضاً.

وبعث عدد من الجنرالات والأميرالات السابقين مؤخّراً رسالة إلى الرئيس بوتين[33] تحت عنوان «من المسؤول عن الإنهيار؟» جاء فيها أن الرئيس يريد الانضمام إلى الناتو، فلأجل أيّ هدف وضدّ مَن؟ فالناتو حلف سياسي وعسكري ذو مطامع عدوانية وليس بالمنظّمة الخيرية. ورأوا أن هذا مستهجن في ظل طموح الولايات المتحدة إلى الهيمنة على العالم.

وأعرب كبار العسكريين السابقين عن قلقهم جرّاء انهيار القوّات المسلحة وهبوط مستوى تجهيزها بالمعدّات والأسلحة وهبوط مستوى إعدادها قتاليّاً وميدانيّاً وقدرتها على القتال وجاهزيتها له، مستنكرين تحوّل القوّات البريّة أركاناً ووحداتٍ إلى قوّات بوليسية تحفظ الأمن داخل البلاد بدلاً من أن تدافع عن الدولة من تطاولات الأعداء الخارجيين.

وكان من بين من وقّع الرسالة، وزير الدفاع سابقاً الجنرال روديونوف، والمرشّح للرئاسة الروسية سابقاً الجنرال ماكاشوف، وغيرهما من الجنرالات والأدميرالات.

وقال الخبير في الشؤون العسكرية أنطون سوريكوف لجريدة «زفترا» حول نتائج عمل الدّوما حول موازنة وزارة الدفاع الروسيّة للعام 1998[34]: «إن الردّ على تمدّد الناتو شرقاً يجب أن يكون التوحّد مجدّداً مع بيلوروسيا والتشارك الإستراتيجي مع الصين والهند وإيران والعرب، والتعاون معهم عسكريا وتقنياً على نطاق واسع». وحول المعاهدة الروسية-الأطلسية المعقودة في 27 أيار عام 1999، قال إن يلتسين بموافقته على تمدّد الحلف الأطلسي شرقاً في هلسنكي، لم يحصل على شيء. صحيح أن كلينتون وعد بأن تنصّ الاتفاقية المقبلة على بند حول عدم نشر الحلف أسلحة نووية تكتيكية في أراضي الأعضاء الجدد، غير أن عدم وجود مثل هذه الأسلحة في زمن السلم لا يعني البتة أنها لا يمكن أن يؤتى بها إلى هناك على جناح السرعة إذا تطلّب الأمن، في ظل وجود بنية تحتيّة جاهزة لها. فقد أعلنت العاصمة الفنلندية أن الحلف الأطلسي لا ينوي استخدام البنية التحتيّة التي سبق أن أنشئت من مطارات عسكرية وقواعد بحريّة ومستودعات للأسلحة

والذخيرة ومراكز للإدارة والاتصالات والمواصلات، بيد أن هذه المنشآت باتت منذ الآن تستخدمها جيوش بولندا وهنغاريا وتشيكيا. ومن الواضح أن المنشآت الواقعة في أراضي البلدان التي ستنضّم إلى الحلف في أوروبا الشرقية ستصبح حتماً تحت السيطرة الأميركية. وهذا يعني أن المعاهدة لا تعدو كونها محاولة لخداع الرأي العام الروسي.

وقال سوريكوف إن هناك أيضا مشكلة جمهوريات البلطيق. ففي هلسنكي لم تعطَ روسيا ضمانات بألاّ تنضمّ جمهوريات البلطيق هذه في أي يوم من الأيام إلى الحلف الأطلسي. ونحن لا يحق لنا أن نسمح بانضمامها إليه. ونظراً لجبروت مافيا الإعلام الروسية، من الصعب جدا اليوم التدخّل عسكرياً في لتوانيا أو لاتفيا أو إستونيا، إذ ستشنّ سريعاً حملة إرهاب معنوي ونفسي ضد الجيش مثلما حصل في الشيشان. كما أنه ليس من ضرورة لاحتلال إستونيا مثلاً. فيكفي في مرحلة أولى بلبلة الوضع هناك، كأن يتّم تشكيل إدارة موازية وتنظيم وتسليح التشكيلات الموالية لروسيا وإرسال حوالى 600-700 متطوّع إليها من عداد قوّات الإنزال والقوّات الخاصة، وتخصيص ما يلزم من المال لأجل هذه الأغراض. حينئذ ستحلّ الفوضى في الجمهورية وسيبدأ إطلاق صواريخ السغرادس وستصبح تالين شبيهة بغروزني.

وأضاف: «إننا نرى أن الأميركيين يشكّلون طوقا وقائيّا حول روسيا من كل من أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وبلدان آسيا الوسطى استناداً إلى فكرة «المعبر الأوراسي»، وإن واجبنا يقضي بأن نقاوم هذا الأمر».

وقال الخبير العسكري الروسي إن إحاطة أراضي روسيا بشبكة من

القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية، وتمدّد الحلف شرقاً نحو الحدود الروسية، ونيّة أوكرانيا وغيرها من دول الرابطة المستقلّة الإنضمام إلى الحلف، كلّها أمور تتطلّب اتخاذ تدابير استراتيجية الطابع، لحماية مصالح روسيا الهامّة حيويّاً، غير أن السلطات الرسميّة والقوى السياسية الروسية ذات التوجّه الغربي ترحّب بهذا التمدّد وبهذا الحصار.

معارضة القوميين والحزب الشيوعي

تحت عنوان «لا مجال للتراجع!»[35] بعث زعيم الحزب الشيوعي الروسي والإتحاد الشعبي الوطني الروسي غينادي زوغانوف في تشرين الثاني من العام 2001 رسالة إلى الرئيس الروسي بوتين قبيل سفره في زيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية، إتهّم فيها السلطة بأنها تسعى للعودة إلى «سياسة كوزيريف المشينة، سياسة تجاهل مصالح روسيا». ومما قاله زوغانوف في رسالته: «إن تمدّد الناتو يقلق شعبنا الذي يحسّ من خلال تجربته التاريخية بخطر اقتراب جيوش الغرب من حدودنا... والكثير منهم واثق من أن القيادة الروسية موافقة على توسّع الحلف. وهذا الرأي هو السائد خارج روسيا أيضاً. وتصريحاتك مؤخّراً في فيينا وهلسنكي اعتبرت من دون أدنى شك مثابة موافقة، لا على جرٍّ لاتفيا ولتوانيا وإستونيا وحسب إلى أحضان الناتو، بل أيضا بلداناً محايدة مثل النمسا وفنلندا والسويد». وأضاف زوغانوف في رسالته إلى بوتين: «إن الرأي العام الروسي مستاء جداً من قراركم إغلاق القواعد في كل من فيتنام وكوبا، والموافقة على إنشاء قواعد أميركية في أوزبكستان وطاجيكستان. فقريباً لن يبقى لروسيا

أي مؤجّرة جغراسياسية. وهذا كله فيما يستمر تدمير جيشنا وقوّاته النووية الإستراتيجية، المرتكز الرئيس لأمن روسيا». وقال: «إن قيادة بلادنا بدأت مرتين خلال السنوات الـ15 الأخيرة تنتهج بحماس سياسة أحاديّة الجانب في موالاتها لأميركا تحت شعارات من مثل «التفكير الجديد» و«الانخراط في الأسرة العالمية». غير أن كلاً من غورباتشوف ويلتسين عاد من هذا و«سلّته فارغة». فالغرب بعد أن حصل على أكثر ما يمكن من التنازلات، لم يقدم على أيّة خطوات تجاوب وملاقاة في وسط الطريق. والوضع الاستراتيجي لبلادنا يواصل تردّيه. وروسيا باتت اليوم تقوم بدور «العربة» في قطار تزويد البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعية الرخيصة. أما غداً فهي ستضحي، في ظل سياسة كهذه، مثابة «قوّات خاصة لأميركا» تزوّدها بلحم المدافع لمزيد من المغامرات الدولية».

وقال زوغانوف إن الزعم الرسمي حول إمكان انضمام روسيا إلى الحلف الأطلسي لن يزيد عدد أصدقائنا لا في الجنوب ولا في الشرق... لقد انتظر الشعب منك نهجاً جديداً وتحوّلات منقذة للبلاد، وها أنت رحت تسير على النهج الإنزلاقي الذي سار عليه غورباتشوف ويلتسين. وإنه ليخشى أن ينتهي لقاؤك ببوش الإبن إلى مثل ما انتهى إليه لقاء غورباتشوف قبلك ببوش الأب في مالطا عام 1989: إلى خيانة جديدة لمصالح بلادنا القومية. نحن لا ندعو بالطبع إلى مواجهة مع الغرب، نحن نريد أن نعيش معه في سلام ووئام، ولكن يجب أن نكون شركاء متساوين محترمين. فلروسيا مصيرها وتاريخها وطبعها ومصالحها القومية التي ليس لزاماً أن تتطابق ومصالح الغرب».

وأصدرت الحركة الشعبية المسمّاة «روسيا بلا بوتين» بياناً في أوائل السنة الجارية[36] جاء فيه «إن سنوات رئاسة بوتين سلسلة لا تنتهي من الخطوات الفاشلة في مجال السياسة الخارجية: خسارة القواعد العسكرية في كوبا وفي فيتنام، ظهور منشآت عسكرية للحلف الأطلسي عند حدود روسيا الغربية، في البلطيق، تسليم المواقع في آسيا الوسطى حيث استقر بقوّة العسكريون الأميركيون، فشل المبادرات الروسية في بريدنستروفييه، فرض التأشيرات للسفر من موسكو إلى كالينيغراد وهو ما سيؤدّي حتماً إلى سلخ كالينيغراد عن روسيا، إهداء ميناء كلايبيدا إلى لتوانيا، الموقف الملتبس والجبان من أحداث العراق. وهي ليست السلسلة الكاملة من هزائم روسيا في السياسة الخارجية والتي تصوّرها دعاية نظام بوتين وكأنّها انتصارات لا سابق لها».

نجم القوميين وبوتين

أسفرت الإنتخابات النيابية والرئاسية الأخيرة في روسيا عن نجاح الحزب الموالي للسلطة والداعم لبوتين، حزب «روسيا الواحدة»، وعن بقاء بوتين رئيساً لروسيا لولاية ثانية ستمتد أربع سنوات أخرى.

واعتبر المراقبون أن التيار المعبّر عن مصالح البورجوازية الوطنية الروسية هو الذي كانت له الغلبة على حساب بعض أطراف الأوليغارشيا المحسوبة على الغرب. فالرئيس الروسي، برأيها، سيحمل معه خلال الفترة الثانية من ولايته هموم رأس المال الروسي الطامح، بعد أن بلغ سنّ الرشد وانفصل عن رعاة نشأته الغربيين في بداية التسعينيات، وبعد أن تأمّنت له

السيطرة والاستقرار داخل روسيا، إلى المزيد من تثبيت أقدامه اقتصاديا في الجمهوريات السوفياتية السابقة. ولعلّ هذا ما سيجعل المرحلة المقبلة مرحلة تنافس أشدّ مع الأميركيين والأوروبيين على مناطق النفوذ في المجال السوفياتي السابق. واحتجاج روسيا مع الأوروبيين (ألمانيا وفرنسا) على ضرب الولايات المتحدة لمصالحهم جميعاً في العراق خير مثال على استيقاظ وعي الطبقة الحاكمة في روسيا لمصالحها المستجدّة. ولئن كانت روسيا لم تنضج بعد لتتسع رقعة مطامحها الجغراسياسية فتشمل ما كانت عليه هذه أيام الإتحاد السوفياتي، فهي تطمح على الأقل إلى أن تقوم بدور «الدولة العظمى الإقليمية» حالياً بما ينسجم مع طرحها المعروف حول ضرورة قيام عالم متعدد الأقطاب.

ومن النماذج على محاولة روسيا استرجاع دورها ونفوذها في المجال السوفياتي السابق توسّطها مؤخراً في النزاع الجورجي الأدجاري الذي كاد أن يؤدّي إلى حرب أهلية جديدة في نطاق هذه الجمهورية كما حصل سابقاً مع أبخازيا وأوسيتيا، الجمهوريتين الداخلتين في نطاق جورجيا. إن حرباً جديدة في المنطقة المذكورة ستكون حتماً ذريعة لتدخّل الحلف الأطلسي. ونجاح المساعي السلمية الروسية بنزع فتيل الحرب سريعاً كان مثابة إبعاد للأسباب التي قد يتذرّع بها الحلف لزيادة وجوده في المنطقة.

خاتمة

من المعلوم أنه إذا كانت هناك بندقية معلّقة على جدار في مسرحية ما، فمن المفترض أن تطلق منها النار لاحقاً. والقواعد التي يزرعها الحلف الأطلسي في محيط روسيا من كل الجهات، ليست، في اعتقاد الكثيرين من المراقبين، مجرّد منصّات «مراقبة عن بعد» وحسب، بل هي على الأرجح منصّات انطلاق لطائرات وصواريخ وجيوش هذا الحلف نحو الأراضي الروسية عندما تأتي الفرصة السانحة وتكتمل فصول «المسرحية» المأساة. وثمّة من قال: التاريخ يعيد نفسه.

وعلى الرّغم من وجود قوى داخل روسيا تدعو إلى استيعاب التقدّم الغربي والأميركي نحو الحدود الروسية بالإنضمام إلى الحلف الأطلسي، وبالتعاون مع الأميركيين والأوروبيين على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدّرات من خلال بنى تحالفية مثل المجلس الروسي الأطلسي [37]، وعلى الرغم من أن النظام الحالي في روسيا قد يكون يرى في تقدّم الحلف الغربي نحو الحدود الروسية، ضمانة تحميه من احتمال حصول ثورات روسية جديدة تقلب الطاولة مجدّداً على أنصار الغرب والرأسمالية في بلد تعوّد على الثورات، فستضطر روسيا، عاجلاً أو آجلاً، وهي التي ينظر إليها الغرب أيضاً، أيًّا يكن النظام الإقتصادي والسياسي فيها، كخصم جغراسياسي وكبلد غني بالثروات الطبيعية، أن تواجه التقدّم الاستراتيجي للغرب نحو حدودها وثرواتها، رغم أن كلفة المواجهة ستكون أكبر كلما تأجّلت بدايتها، وذلك على خطّين متوازيين لإعادة تركيز مجالها الأمني: مواجهة توسّع الأطلسي في المجال السوفياتي السابق، وإعادة بسط

نفوذها في جمهوريّات الإتحاد السوفياتي سابقاً. وربما أصبح الإتحاد الروسي - البيلوروسي حاجة ماسّة للمواجهة الأولى، على الرغم من مقاومة القوى الليبرالية داخل روسيا له، المقاومة المستميتة، ونواة لاتّحاد أوسع نطاقاً يخلّف «مجموعة الدول المستقلّة» التي تأكلها التناقضات واللاّفعل.

وعلى الرغم من كثرة الآراء والتكهّنات التي دفنت روسيا نهائيّا في عالم التبعيّة والتخلّف، يخيّل إلينا أنّ لديها من القوى والطاقات البشريّة والماديّة والروحيّة ما يمكّنها من استعادة دورها كأحد روافد الحضارة العالمية الأساسية.

المراجع

1- «إزفستيا. رو»، 2004/3/29

2- دميتري ياكوشيف، جريدة «كومونيست. رو». العدد 112 في 2004/2/2

3- olska.ru.24 ,02 ,03

4- زفترا، العدد 42, 2003/6/4

5- النجم الأحمر، 2003/6/5

6- زفترا، العدد.43،3002/10/12

7- «نيزافيسيمايا غازيتا»، 2003/8/20

8- فاسيلي بوبنوف، برافدا. رو، 2003/8/7

9- «زفترا»، العدد 45 (520)، في 2003/11/5

10- المصدر السابق

11- المصدر السابق

12- أندريه نيفيدوف. الحلف الأطلسي يجتاز نهر الدنيستر والخارجية الروسية تفرش له العبّارات سهلاً. «زفترا» العدد 47 (364)، في 2000/11/21.

13- من تصريح لنائب البرلمان المولدافي آنذاك يوري روشكا.

14- إيغور مراديان، أرتساخ (ناغورني قره باخ). قضايا الأمن في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ARCGroup، 2003.

15- المصدر السابق.

16- 21/90/30 .http://faststart.ru/viewnews

17- برافدا. رو. عدد 2002/7/25

18- http://www.sakartvelo.ru/digest/newsforprint 24 ,09 ,3002

19- زفترا. العدد 31 (296). 1999/8/3.

20- «زفترا» العدد 23 (184)، 1997/6/9.

21- حوار حول ما يجب أن يكون عليه موقف الروس من مسألة تقدم الحلف الأطلسي شرقاً في برنامج «الغريزة الأساس» الذي قدمته القناة الروسية الأولى مساء 2 نيسان 2004

22- وكالة «أورياندا» في 52 حزيران 2003

23- وكالة Neatkariga Rita Avize في 27 حزيران 2003

24- وكالة الأنباء القرغيزية، 2003/10/10

25- زفترا، العدد 48(523)، في 2003/11/25

26- وقّعت روسيا برنامج «الشراكة باسم السلام» الذي ارتكز سياسياً على مجلس الشراكة الأوروأطلسية المنضمّ إليه 46 بلداً بينها أوكرانيا وروسيا. وقد جمّدت روسيا عضويتها فيه إثر قرار الناتو التدخّل عسكرياً في كوسوفو عام 1999، غير أنها استأنفت نشاطها فيه جزئيًّا في شباط عام2000

27- ما سمّي «الوثيقة الأساسية حول العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين الفدرالية الروسية ومنظمة حلف شمالي الأطلسي» الموقّعة في باريس في أيار عام 1997 بين الرئيس الروسي يلتسين وزعماء دول وحكومات الحلف.

28- «زفترا»، العدد 26 (291)، في 1999/6/29

29- جريدة «غازيتا سلونيمسكايا»، العدد 314 , 2003/5/12

30- http://naviny.by/node.phtml?index=1534607.11.200366

11 - مشروع الإنترنت التحليلي «رأينا»-أسبوعية سياسية لرصد التطورات في بيلوروسيا http://nmn.by/links/belarus.html , 10 , 2003

31- مجلة «أبزريفاتِل» («مراقب»)، أيار1999 روسيا والحلف الأطلسي: حول مستقبل الأمن الأوروبي. للجنرال المتقاعد، الدكتور في العلوم العسكرية، الأستاذ في الكلية الحربية ن.تشرفوف.

32- «زفترا»، العدد 11 (238) في 2000/3/14.

33- «زفترا»، العدد 8 (431) في 2002/2/19.

34- «زفترا»، العدد 18 (179)، في 1997/5/5

35- «زفترا»، العدد 46 (415)، في 2001/11/13

36- زفترا، 2004/1/27

37- معلوم أن الحلف الأطلسي قرّر بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة إنشاء بنية لمكافحة الإرهاب، واستؤنفت بناء عليه الجهود المبذولة للتقريب بين الحلف وروسيا.

العمل السياسي بين الواقع والمرتجى

د. ألبير رحمة*

الوطني اللبناني

وُجدت السياسة بمفهومها المبدئي لخير ورفاهية المجتمعات، وذلك بالعمل على إرساء السلام والمساواة بين البشر، وحلّ النزاعات والمشاكل الاجتماعية بالطرق السلمية. فالعمل السياسي يتمحور بخاصة حول تطبيق هذه المبادىء عملياً بغية التوجّه بالبشرية نحو مستقبل أفضل ينبذ التسلّط الفردي المطلق والأنانية الضيّقة. أمّا في الواقع فالمبادىء السياسية لا تُطبّق بالطرق القويمة في معظم البلدان بشكلٍ عام، إلاّ من قبل بعض الأفراد والمجموعات التي لا يُعتّد بها بسبب قلّة أعدادها (في العصر الحالي كما في السابق)، ما يستوجب إحياء السياسة الحقّة بالممارسة الفعلية ضمن ضوابط قانونية واضحة، خصوصاً لدى المسؤولين في السلطة وخارجها على حدّ سواء، وتفادياً للحروب والمآسي والمظالم التي يُسبّبها تحكّم القوي بالضعيف. ويجب أن يتغلّب الطابع السياسي

*دكتوراه دولة في العلوم السياسية والإدارية

المرتكز على المنطق والعقلانية التي تحفظ كرامة الإنسان كمخلوق بشري له حقوق وعليه موجبات.

من هذا المنطلق يجب البحث عن حلّ يساهم بتنقية العمل السياسي من غالبية عيوبه لدى العاملين في الشؤون العامة داخل السلطة وخارجها وفي مختلف البلدان. ويقتضي ذلك معالجة ثلاثة محاور رئيسية، يتناول الأول منها تحديد مفاهيم السياسة والعمل السياسي، السلطة، الجماعات الضاغطة والإنحراف السياسي. أما الثاني فيعالج مسألة واقع العمل السياسي ومشاكل تطبيق المبادىء السياسية في العالم، مع ما يعقب ذلك من أخطار ومشاكل تعيق تقدّم البشرية إن لم تتسبّب بانهيارها. ويعمل المحور الأخير على وضع آلية محدّدة وشروط قابلة للتطبيق لإبعاد المعوّقات قدر الإمكان بالسّبل المتوفّرة وبشكل مُرضٍ ومقبول يعطي ثماره المرجوّة.

تحديد المفاهيم

إنّ تحديد مفاهيم عناصر البحث الأساسية ضروري قبل الشروع في معالجة الإشكالية المطروحة، لذا ينبغي تعريف كلٍّ من المقوّمات التي تندرج ضمن نطاق العمل السياسي، وهي: السياسة، العمل السياسي، السلطة، الجماعات الضاغطة والإنحراف السياسي.

ما هي السياسة ؟

إنّ المعنى الأساسي لكلمة سياسة مشتقّ من كلمة ساس ويُقال سَاسَ القوم أي دبّر شؤونهم أو اعتنى بهم وبأوضاعهم من النواحي الإجتماعية أو

الإقتصادية وغيرها، مع العمل المتواصل على حلّ النزاعات بينهم بالطرق السلمية، والتخطيط الدائم لمستقبل أفضل يأخذ بالإعتبار المستجدّات الراهنة والتطوّر الحاصل من النواحي العلمية والفكرية والتقنية وغيرها. والسياسة كما يعرّفها القاموس هي، «علم الدولة ولغة القيام بشؤون الرعية»[1]. ويعتبر أرسطو من مؤسسي هذا العلم في كتابه «السياسة» الذي بحث فيه نظام المجتمع الإنساني مبتدئاً بالأسرة، وهي الخلية الإجتماعية الأولى، ثم المدينة، فالدولة، من حيث علاقتها بالأفراد وبالدول الأخرى، وهذا ما يعرف بالسياسة المدنية والسياسة الدولية. وكذلك فعل أفلاطون عندما اعتبر أنّ العلم ليس حكراً على الآلهة، وأنّ الحقائق الفيزيائية هي علم قائم بذاته. ويمكن القول أنّ أرسطو وأفلاطون شهدا على إدخال مفهوم جديد في السياسة قوامه مقدرة الناس على حكم أنفسهم إذا ما طبّقوا المبادىء العقلانية، فأصبح علم السياسة قائماً على العقلانية والعلم الذي يساعد على تحسين الممارسة السياسية، مع الأخذ بتوجّهات الناس وأولوياتهم والمثل العليا والتقاليد الإجتماعية والسياسية معا. ويمكن القول إنّ الفينيقيين، منذ زمن بعيد، مارسوا السياسة في تدبير شؤون مدنهم وفي علاقاتهم مع الشعوب الأخرى خلال أسفارهم عبر البحار حبّاً بالإكتشاف والتجارة، لكنّهم لم يسمّوها علماً كما فعل أرسطو، بل مارسوها عمليا وانفتحوا على العالم بحسن الدراية وليس باعتماد أساليب القوة العسكرية والحربية، فكانوا روّاد الأمبراطورية السياسية - من دون أن يسمّوها- وليس الحربية المبنية على القمع والتعسّف.

أمّا العرب فقد استخدموا لفظة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، ووضعوا في علم السياسة كتباً لعلّ من أقدمها كتاب «تهذيب السياسة» للأهوازي.

إنّ دراسة السياسة تشمل بنظرنا نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها ونظامها التشريعي، كما تتضمّن دراسة النظم السياسية في العالم والمبادىء التي استمّدت وجودها منها. وقد تأثّرت هذه الدراسات بنظريات الكثيرين من الفلاسفة ورجال الفكر والإقتصاد من أشهرهم هوبز (Hobbs) ولوك (Look) وروسو (Rousseau) – الذي نادى بنظرية العقد الاجتماعي – ومونتسكيو (Montesquieu) الذي ابتكر نظرية فصل السلطات.

وباتت لفظة السياسة تستخدم بمعنى «فنّ الحكم والقواعد المنظّمة للعلاقات بين الدول ومع المنظمات الدولية»، ممّا يدخل في نطاق القانون الدولي والديبلوماسي، كما تشمل هذه الدراسة النظام الداخلي في الدولة، والأساليب التي تستخدمها التنظيمات الداخلية كالأحزاب السياسية في إدارة شؤون البلاد للوصول إلى مقاعد الحكم[2].

والسياسة من الناحية المبدئية هي علم وفن إدارة شؤون الناس، وهي بالتالي تشبه الدين في بعض تطلّعاتها، والجريمة في بعض ممارساتها، ويمكن لها أن تظهر الأفضل كما أن تظهر الأسوأ عند الشعوب. لكن سواء كانت السياسة فنّاً أم ديناً أم جريمة أم غير ذلك، فمن الواضح أنها جزء لا يتجزّأ من واقع الحياة، وأنها من بديهيّات الأمور في المجتمعات، سيّئة كانت أم جيّدة أم لامبالية. وليس هناك من مستقبل للدول من دون حياة سياسية، فهي تقدّم آلية لحلّ النزاعات البشرية بالطرق السلمية وبالتفاوض والحوار، وهي سبيل للإرتقاء إلى الأفضل بإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه من دون

الإستعانة بمنطق القوّة. لذا اعتبرها المفكّر بودان (Boudan) «العلاقات بين السلطات التي تعمل على ضبط المجتمع وصيانة الدولة بشكل دائم».

بدأت الدراسات السياسية عندما اقتنع الإنسان بأنّه سيّد نفسه، أي أنّه قادر على التصرّف والتحكّم بمصيره وفقاً لمبادىء ومفاهيم معروفة تطال الشأن العام بأبعاده كافة، بدءاً بالحياة اليومية المعاشة وصولاً إلى الأفق المستقبلي، إذ هناك السياسة الإقتصادية التي تنبع من سياسة الدولة، كمثل الإقتصاد الموجّه في الدول الإشتراكية، والإقتصاد الحرّ في الدول التي تعتمد الرأسمالية حيث السياسة الإقتصادية رهن بنشاط المؤسسات الحرّة وما إليها من وضع الخطط والبرامج التي تحقّق أقصى مستويات الربح. وتختلف السياسة الإقتصادية للدولة تبعاً لمستوى الإستقرار الإقتصادي الذي بلغته، ففي الدول النامية تهدف هذه السياسة الى التنمية الإقتصادية في جميع المجالات، أمّا في الدول المستقرة إقتصادياً، فتعمل على الإحتفاظ باحتكاراتها ومناطق نفوذها ما أمكنها ذلك. ويشمل مضمون السياسة الإقتصادية، النواحي الضريبية والنقدية والمصرفية وسياسة التصدير والإستيراد، والسياسة الجمركية، والتموينية، وسياسة الحدّ من الاستهلاك وتشجيع الإدّخار، وسياسة تثبيت الأسعار وتحديد الأجور والتنمية الإقتصادية.

يتّضح مما سبق بأنّ السياسة لها علاقة مباشرة بالشأن العام والأنظمة والقوانين والتخطيط بكل أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والفكرية والعلمية والأخلاقية، وحتى على مستوى العلاقات بين الأفراد، فكل هذه الأمور والشؤون لها مفاعيلها ومردودها السلبي أو الإيجابي على النظام السياسي المعتمد.

نظراً لتعدّد مهام السياسة وشؤونها، يتوجّب على من يمتهنها أن يتقنها وفق معايير دقيقة تتناسب مع أهمية العمل السياسي التي تفوق أهمية أيّ عمل آخر.

كيف يكون العمل السياسي ؟

قبل الشروع بتحديد العمل السياسي يجدر القول إن المجتمع الحالي في كل البلدان يعاني، وإن بنسب متفاوتة، من عدم التمكّن من صنع مؤسسات لحلّ المشاكل بشكل أوسع، وليس هناك مؤسسات رقابة على تطبيق العمل السياسي للتأكّد من المصداقية في هذا المجال، بالتالي لا يوجد تحديد واضح لهذا العمل يمكّن من الإحاطة به داخل السلطة وخارجها، أو على الأقل ليعرّف ممتهن السياسة على تفاصيل وحدود مهنته. إلى ذلك أصبح الناس يتفاعلون مع الأحداث بطرق أكثر تعقيداً من السابق، ما يدفعهم إلى احترام المبادىء التي تقوم عليها السياسة دون سابق تصميم، خصوصاً في الأنظمة الديمقراطية، ما يدعو إلى التساؤل: ما هي النتائج السياسية المطلوبة للتعاطي مع المشاعر الإنسانية كالغضب والملل واليأس وضغوط العمل والبطالة والطبابة والنزوح من القرى والضغط على المدن والمتطلّبات الاجتماعية وغيرها؟ إن هذه المشاكل تتغلب على منطق العلم والعقل نظراً لتنوّعها، لذا فإن استنباط الحلول يستوجب الجهود المضنية التي بدورها تتطلّب القدرة والوقت اللازمين.

ويهتمّ العمل السياسي بكل هذه الأمور مع التخطيط الدائم لتلافي مشاكل الحياة اليومية المتفاقمة باضطراد، والعمل على نزع فتيل الحروب. من هنا فالعمل السياسي هو لولب الحياة الإجتماعية وركن السلام العالمي

نظراً لأهميته القصوى في شتى ميادين الحياة، لأن السياسة «ليست فرضية تحدّد بواسطة تحليل، بل هي مسألة متشعّبة وواسعة النطاق، حيث تبدو متناقضة في بعض تفاصيلها، وتُعطي عدّة معانٍ للقضايا نفسها»[3].

إذا حددنا هدف السياسة بأنه ضمان استمرار المجتمع البشري باستعمال الحنكة والدراية، فالعمل السياسي في أمسّ الحاجة إلى الذكاء. يبقى أن الذين يتولّون زمام الأمور، ليسوا دائماً على مستوى المسؤولية، ما يشكّل معضلة جديدة تواجه تطبيق المبادىء السياسية، وتُنتج التخبّط بين الأمل وقلّة الثقة في من يعمل على تحقيق الأهداف السياسية. لذا يصبح الغموض القاسم المشترك بين علم السياسة والممارسة السياسية على حدّ سواء[4].

إنَّ قيام كل فرد بنسج علاقات مع الآخرين، يستوجب إتقانه سياسة معيّنة ليتمّ ذلك بنجاح، وهذا ما يسمى العمل السياسي الفردي. أمّا قيام الحاكم بتدبير أمور رعيته على أحسن وجه، مع الحفاظ على مركزه، فيدعى عملاً سياسيا، وإذا تّم ذلك بنجاح يكون العمل السياسي صحيحا، وإن لم يوفّق يعتبر عمله السياسي منقوصا ويشوبه الكثير من العيوب في تنفيذ السياسة المرسومة. للعمل السياسي إذاً أطر ومفاهيم ومبادىء لا يمكنه الخروج عنها، أما في الواقع فنادراً ما نجد من يتقيّد بها.

فعندما تقوم المؤسسات بتحقيق الأهداف السياسية وبلورتها في الممارسات الحكومية، تعمد إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بوسائل سياسية. وخلال قيامها بعملية التنظيم، تؤثر على نوعية وخصائص الأهداف السياسية. وهكذا يصبح الحكم التمثيلي مؤسسة ضرورية لتطبيق المبادىء السياسية المرسومة في أيّ مجتمع أو دولة. لكن المؤسسة لا

تقوم من تلقاء نفسها، فهي تتألف من أُناس يتصرّفون بوحي من تفسيراتهم الفردية لصلاحية الهيئات الحاكمة. علاوة على ذلك، قلّما يحصر الأفراد تصرّفهم السياسي ضمن الأُطر المحددة بالمؤسسات والفلسفات والمبادىء العامة.

إنّ العمل السياسي الناجح يعتمد أرقى درجات المعرفة وأدقّها، دون الحاجة بالضرورة إلى دراسة علم السياسة، وربما يكون ذلك بالفطرة أو نتيجة مجهود فكري منظّم (كما كان يحصل في المجتمعات البدائية)، ولكنّ ذلك لا يكفي للقول بأنّهم أتقنوا فنّ السياسة، لكنّهم استطاعوا تأمين التعاطي الآمن في ما بينهم.

يتطلّب العمل السياسي القيام بدراسة الحوادث والظواهر دراسة موضوعية حيادية تبتعد كل البعد عن التحيّز والتعصّب والأفكار الشخصية والذاتية. وما يحصل في الواقع هو الإعتماد على الدراسة الشمولية والكلّية للظواهر المنوي الإهتمام بها. أما عملياً، فإن غالبية العاملين في الحقل السياسي لا يعيرون شأناً لهذه الموضوعية والشمولية والحيادية، ما يشكّل معضلة أمام اعتماد السياسة الحقيقية في تصرّفات طبقة الـ «سياسيين» في معظم دول العالم. لذلك لا تزال البشرية رازحة تحت نير المظالم والحروب والعبودية بشكلٍ أو بآخر.

وبكلمة نهائية، فالعمل السياسي هو كلّ ما من شأنه السعي لتطبيق المبادىء التي تدور في فلكها السياسة، ومنها على سبيل المثال: حلّ المشاكل بالطرق السلمية، حسن الدراية في القيادة أو التنفيذ، إتقان الفضائل الخيّرة، الصدق في المعاملة والتنسيق الدائم مع المعنيين، المحافظة على

العلاقات الجيّدة بين الناس وبين الدول،إبعاد منطق التحدّي وتجنّب الأسباب المؤدية إلى الأزمات والحروب، نشر الوئام بين ربوع الوطن وفي العالم، العمل على الإستفادة من الذكاء الفردي والجماعي، التخطيط لمستقبل أفضل، العمل على التغيير الدائم، وغير ذلك.

ماذا تعني السلطة؟

السلطة بمفهومها الإيجابي لا تعني القمع والتسلّط؛ إنها اصطلاح دستوري يقصد به وظائف الدولة الرئيسية، وتقسّم تقليدياً (منذ وضع العلاّمة الفرنسي مونتسكيو Montesquieu نظريته في كتابه «روح الشرائع» عام 1748)، إلى ثلاث سلطات هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وارتبط بهذه النظرية مبدأ سياسي لا يزال قائماً ومطبّقاً الى حدٍ كبير مع اختلاف نظم الحكم في العالم، هو مبدأ «فصل السلطات» باعتباره دعامة تقوم عليها الحرية السياسية[5].

أ – السلطة التشريعية، وهي الهيئة المنوط بها وضع القوانين في الدولة في حدود الإطار الدستوري، وهي مهمّة يضطلع بها الشعب أو نوّابه أو الطرفان معاً. وتتمثّل النيابة الشعبية في هيئة منتخبة يطلق عليها إسم البرلمان أو المجلس الوطني أو مجلس النّواب أو مجلس الأمّة، فإذا كانت هذه الهيئة واحدة (كمجلس النواب في لبنان مثلاً) يقال أن السلطة التشريعية قائمة على نظام المجلس الفردي، أمّا إذا تألفت من مجلسين (بريطانية – الولايات المتحدة الأميركية مثلاً) فيقال أنّ الهيئة التشريعية تقوم على نظام المجلس المزدوج، ولكلٍ من النظامين مبرّراته.

ب - السلطة التنفيذية، وتُعرف كذلك بالحكومة، وهي الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين، والوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية. وتضمّ الهيئة التنفيذية جميع موظفي الدولة.

د - السلطة القضائية، وهي الهيئة المنوط بها تفسير القانون وتطبيقه. وتتمّثل هذه السلطة في القضاء وأعضاء النيابة ومعاونيهم من المحامين. ويشترط في الإنضمام إليها الإلمام بالقانون والحصول على درجة علميّة خاصة ومراس عملي، كما يشترط استقلال أعضائها من حيث اختيارهم أو عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من العوامل التي قد تؤثّر في تحقيق العدالة.

الجماعات الضاغطة

يشمل عمل الجماعات الضاغطة الوجه السلبي والوجه الإيجابي في كل دولة، إذ تساهم هذه الجماعات سلباً أو إيجاباً في تطّور المفاهيم والأنظمة بفعل تأثيرها المباشر وغير المباشر على السلطة والمجتمع معا، وتساهم أيضاً بتحسين أو انحراف الأداء السياسي إلى حدّ معيّن. وهناك المعارضة والموالاة من خارج السلطة التي تشكّل أدوات ضغط أساسية لا يمكن تجاهلها في أيّ دولة كانت ومهما كان نظامها. ففي الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية تتمثّل المعارضة بالجماعات السريّة التي تعمل دائماً على نشر وتعميم وجهات نظرها لتغيير النظام، أما في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، فتكون المعارضة علنية في أغلب الأحيان مستندة في علنيتها هذه على طبيعة النظام المرتكز على التساهل والتسامح والإنفتاح الدائم، فتتّخذ الصفة الرسمية

والشرعية كما هو حاصل في المملكة المتحدة الإنكليزية (بريطانيا العظمى) حيث هناك حكومة الظل وتدعى «حكومة المعارضة لدى جلالة الملك» وهي مؤلّفة من أعضاء الحزب المعارض أيّ الحزب الخاسر في الانتخابات النيابية، حيث يقابل كل وزارة في المجلس الوزاري لدى السلطة، وزارة في الظل، أي وزارة مراقبة لأعمال الأُولى، وذلك ليتسنّى للمعارضة مراقبة تنفيذ الشؤون السياسية في البلد عن كثب. بذلك تكون المملكة المتحدة قد خطت خطىً متقدّمة من ناحية تطبيق الديمقراطية التي تساهم بإرساء قواعد العمل السياسي إلى أبعد الحدود، ما يجعلها من أقرب الدول تطبيقاً للعمل السياسي، نسبةً إلى سائر البلدان لا سيما التي تُعدّ متطوّرة حاليا.

يتلخّص تأثير الجماعات الضاغطة على السلطة والحكم بواسطة المعارضة والجمعيات والأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والأقطاب السياسيين خارج السلطة. وتكون المعارضة داخل السلطة في بعض الأحيان، متمثّلة ببعض النواب أو الكتل النيابية أو بحكومة الظل على سبيل المثال.

وهناك عدّة أنواع من المعارضة والمجموعات الضاغطة، منها ما هو إيجابي وبنّاء، ومنها ما هو سلبي وقائم على اعتبارات شخصية وكيدية أو سلطوية (حبّ السلطة والإستئثار بها) وغير ذلك من الطرق التي لا نعتبرها سياسية بل مجرد تشويه للسياسة ومبادئها. في كل الأحوال، على المعارضة التدّرب على الأخذ بالحق والإلتزام بالقانون والعدل والتوازن والرصانة، لتمارس من خلال كل ذلك عندما تستلم مقاليد الحكم إذا تسنّى لها ذلك. فإذا هي أباحت لنفسها انتهاك القوانين حين تكون في موقع المعارضة، فمن الطبيعي أن تستمر كذلك بعد أن تصبح شرعية.

الإنحراف السياسي

الإنحراف السياسي يعني خروج رجل السياسة عن المبادىء التي ترعى هذه المهنة أو الرسالة، إذ أنّ العمل السياسي هو رسالة، وكلّ خروج عن روحية وأهداف هذا العمل يعتبر انحرافاً سياسياً يستوجب العمل على تصحيحه من قبل المعنيين إن وُجدوا، وإلاّ فينبغي الشروع بإيجادهم نظراً لحتميّة وأهميّة أعمالهم في المجتمعات والدول داخل السلطة وخارجها.

أصبح الإنحراف السياسي اليوم ظاهرة شائعة في كل دولة ومجتمع،كأنّه الأساس. فالعادات والتقاليد والأعراف تكاد تكون الطاغية لدى الحكام والمعارضين معاً، أمّا القيم فهي من التمنيّات والمثاليات «الهيولية» غير القابلة للتجسيد عمليا.

إنّ أولوية المصلحة الفردية على النفع العام، والاستئثار بالسلطة وما يتبعه من تزوير للواقع وتشويه لسمعة الأشخاص المناوئين، وكل مخالفة للمباديء السياسية، تعتبر من الإنحراف السياسي، أي أنّها مخالفة لمبادىء العمل السياسي. وذلك ما يحصل عن قصد أو عن غير قصد لدى غالبية المسؤولين والحكّام والجماعات الضاغطة أيضاً في معظم الدول، وهو ما يسبّب إحراجاً للسياسة ومراميها. وقد صار لزاماً على كلّ عاقلٍ حماية العمل السياسي من الإنحراف المؤدّي حتما الى تفاقم الحروب والأزمات التي بدورها قد تساهم ربما بضياع وفناء البشرية. فالطبيعة والأرض بكاملها أصبحت اليوم، أكثر مما في الماضي، خاضعة لإرادة البشر الذين يحتاجون إلى تطبيق العمل السياسي القويم الذي ينقذ الجميع، إذ يصحّ القول إنّ «الطبيعة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، تبدو كامتداد عضوي

لجسد الإنسان، اليابسة والمحيطات والغلاف الذي يحيط بهذا الكوكب، كلها وحدة واحدة رغم أن العالم لا يزال ينقسم إلى مجموعة دول ومجتمعات، ونحن جميعاً نعتمد على محيط حيوي واحد للإبقاء على حياتنا، ولو أن كلّ بلد يكافح من أجل البقاء والرفاه من دون اعتبار لأثر ذلك على الآخرين»[6]

فالحكومات تخضع لضرورة تنظيم وتقنين العلاقة مع الطبيعة والبيئة، وتدرك بصورة متزايدة أهمية التنسيق للحفاظ على هذا المدى الحيوي للحضارة والإنسان[7] إزاء الواقع الحالي للعمل السياسي، أي الإنحراف السياسي الذي لا يُنبىء بمستقبل أفضل للبشرية إذ ما استمر على هذا المنوال.

المحور الثاني: الواقع الحالي للعمل السياسي

تعاني المبادىء السياسية اليوم من عدم تطبيقها بالشكل الصحيح، حتى يمكن القول إن مهنة السياسةً واقعة في مأزق سيتفاقم إن لم يبادر خيّرو هذا العالم إلى الإنقاذ بوضع الآلية الكفيلة بذلك. ولتلك المشكلة مسبّباتها العديدة، منها ما هو عائد للأعراف والتقاليد، ومنها ما سببه الحروب إلى ما سوى ذلك.

إنّ حلول العمل السياسي الحقّ مكان ما يسمى بتسيّس الحكّام والمسؤولين بات حاجة ملحّة، حيث يمكن اعتبار تصرّفات الحكّام والمسؤولين والمعارضين معاً غير سياسية، بل تسيّساً وتعدّياً على السياسة التي هي براء من هذه التعدّيات على مبادئها. ولقد قيل إن «عدالة الإنسان لا يمكن أن تكون إلاّ على صورة الإنسان نفسه، ضعيفة ومنقوصة...»[8]. لذلك فعلى رجل

السياسة أن يتبّع المبادىء في ظل رقابة الضوابط السياسية، وليس كما هو حاصل حالياً. فالعاملون في الشأن العام يجب أن يتقنوا فنّ السياسة عملياً، وإلاّ فلا مبرر لدخولهم هذا المضمار.

ولمعالجة هذه المسألة لا بد من طرح مشاكل تطبيق المبادىء السياسيّة، ومن ثمّ إلقاء الضوء على بعض محاولات الإصلاح، وبعدها يتمّ إظهار سلبيات وحجم المشكلة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على مستقبل البشرية.

مشاكل عدم تطبيق المبادىء السياسية

تؤدي المشاكل الناجمة عن عدم تطبيق المبادىء السياسية إلى الإساءة للسلطة وللدولة وللمجتمع معاً، وتتلخص بالنقاط التالية:

- عدم توصّل البشرية حتى اليوم إلى السلام المنشود، حيث لا تزال الحروب والنزاعات قائمة، وشريعة القوي هي السائدة، بمعزل عن تطلّعات الشعوب الضعيفة وآرائها.
- الخلافات والانقسامات والمساومات والتنافس حول القضايا العامة المتعلّقة بالمبادىء في كل دولة ومجتمع، ترتفع أو تنخفض بحسب نوعية كل نظام، لكنها لا تزال موجودة بنسب عالية، حتى في الدول التي تُعتبر متقدّمة.
- إنّ الكثيرين من الذين يعتبرون أنفسهم رجال سياسة، لا يملكون هذه الصفة في الواقع، لأنّ محاور اهتماماتهم تدور أولاً وأخيراً حول مفهوم القوة العسكرية والهيمنة على الآخرين بشتّى السبل، ولا يُتقنون قوة المنطق والعقل المرتكزة على المبادىء والآيلة لخدمة المجتمع، والتي

أُنشئت السياسة من أجلها. فالمسؤول يستخدم القوّة ويريدها ويعمل على اعتمادها في الغالب، وهي بالنسبة له وسيلة وغاية، لذلك ينظر إلى عالم السياسة كما ينظر الجنرال إلى المعركة، همّه الوحيد هو الربح بشتّى السبل، فتتمحور استراتيجيّته حول كسب المعركة مستعيناً بالقوة،ويهمّه العديد من الأصوات المؤيّدة أكثر ممّا يهتم بالمبادىء، في حين يحتاج السياسي الناجح إلى المقدرة على معالجة القضايا المعقّدة والأوضاع الصعبة بتصميم وإصرار حسبما يمليه عليه العقل والمنطق.

المساعي لتحسين الأداء السياسي

لم تتوقف مساعي الإصلاح يوماً إزاء الحروب والنكبات المتواصلة التي يعود سببها غالباً إلى عدم إتقان فنّ السياسة بشكل فعّال، ولا سيما في الظروف التي تتطلّب الاستعانة بمبادىء السياسة لدرء الأخطار المحدقة بالبشرية.

إن الذين عملوا على وضع الأنماط والمبادىء السياسية،أي علماء السياسة، يمكن اعتبارهم كفئةٍ من الأنبياء حملوا رسالة السلام والعدل. لكن المشكلة بقيت دائماً في التطبيق العملي لدى القيمّين على هذا الشأن. وكان للعلماء القدامى أمثال أرسطو وأفلاطون والأهوازي وهوبس ولوك ومونتسكيو وبودان... مساهمة فعّالة على مرّ العصور، وتجلى تأثيرهم على المنظّمات الدولية والإقليمية بتبنّي الكثير من مبادئهم، بالإضافة إلى المحاولات الجدّية لتطبيقها عملياً في العالم، لكنّها كانت تصطدم دائماً بالمعوّقات المتأتية عن استعمال القوة العسكرية التي ما زال يؤمن بها قادة

الدول التي تملك النفوذ الأهم على الساحة الدولية. وتتلخص هذه الخطوات بالنقاط التالية:

أ - الإعتراف بالغير وحقه بالوجود والتغاير

هناك أعمال تعتبر سياسية إلى حدٍ معين لأنها أدّت إلى فضّ النزاعات والحروب ومن أهمها[9]:

- المجامع المسيحية لدرء أخطار الإنقسام بين الفرق المسيحية قبل ظهور الإسلام، فهي تعتبر من الأعمال السياسية رغم أنها كانت تتعلّق بالنشاطات الدينية.
- عهود الأحكام الشرعية بين الحكام المسلمين والطوائف المسيحية واليهودية التي كانت واقعة في ذمّة الإسلام.
- إتفاقية أوغسبورغ (Augsbourg) عام 1555بين ملوك لوثريين وكاثوليكيين لتنظيم بعض المسائل الدينية في ألمانيا.
- منشور (De Turda) عام 1568 في هنغاريا الذي أقرّ بالتعددية الدينية في تلك الدولة آنذاك.
- إتفاقية فيينا عام 1815 التي أقرّت الكثير من الحقوق المدنية للمواطن، كالحريّة والمساواة وغيرها في الحقوق التي تعتبر من صلب الأعمال السياسية.

ب - إنشاء عصبة الأمم

إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918 أنشئت «عصبة الأمم»، وكان من أهم أهدافها العمل سياسياً لإرساء السلام في العالم. أما إسهامها في هذا المجال فاقتصر على توطيد روح التفاوض بين الدول والمجموعات بدلاً

من اعتماد الحلول العسكرية في فضّ النزاعات القائمة، واعتماد مبدأ احترام الرأي وتأمين حريّة وحقوق الأقليّات مع وضع ضمانات للأقليات السياسية والدينية والعرقية... بالإضافة إلى ذلك أنشأت هذه المنظمة محكمة العدل الدولية الدائمة التي أسهمت بالحفاظ على حقوق الدول، ما أنشأ نمطاً جديداً في التعامل، تمثّل بتطبيق نهج السياسة الأساسي في التعامل بين الدول بما يخفّف من احتمال وقوع الحروب. أما في الواقع فقد بقيت المعوقات قائمة على خلفية التسابق على النفوذ، فأوقعت العالم في أتون الحرب العالمية الثانية، وحلّ التقاتل والظلم والحروب مكان العمل السياسي والديبلوماسي بين الدول، في غياب أيّ مسعى فاعل مرتكز على السياسة ومبادئها التي وُجدت أصلا لإرساء السلام العالمي وإبعاد الحروب.

ج - قيام منظّمة الأمم المتحدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 حاولت غالبية الدول تفادي الحروب المستقبلية، فعملت على إنشاء منظّمة الأمم المتحدة، وحقّق القانون الدّولي خطوات كبيرة على طريق تنظيم العلاقات الدولية وبروح أكثر مسؤولية عبر هذه المنظّمة العالمية، ما انعكس بشكل إيجابي على إرساء بعض مبادىء السياسة على الصعيدين الدولي والفردي. ويمكن القول بهذا الصدد إن غياب العمل السياسي بشكله الفعّال قبل الحرب العالمية الثانية، أي غلبة منطق القوة على مبدأ السلم، أدّى إلى ما آلت إليه تلك الحرب من ويلات ودمار الخ... فإذا ما استمرّ استبعاد العمل السياسي بين الدول في حلّ خلافاتها ونزاعاتها بشكل سلمي، ستبقى الحروب المؤديّة إلى فناء البشرية احتمالاً قائما.

إنّ حلول العمل السياسي وتوطيده من خلال هذه المنظّمة يظهر بالشكل التالي:

- ورد في ديباجة إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1948 ما معناه إيجاد أوضاع قانونية جديدة عبر بروز الفرد كعنصر أساسي في القانون الدولي العام من خلال النص: «نحن شعوب الأمم المتحدة نُؤكّد.... إيماننا بالحقوق وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية»[10]. إن تعابير «شعوب»، «حقوق»، «الرجال والنساء» و «الأمم كبيرها وصغيرها» الخ... أوجدت دفعاً جديداً في التعامل السياسي داخل الدول لجهة الإحترام المتبادل والمساواة (أحد مبادىء الديمقراطية) بشكل لافت أكثر من السابق.
- أوجدت الأمم المتّحدة لجنة منبثقة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن، لمواجهة التمييز العنصري في كل الدول، مع الدفاع عن حريّة الإنضمام إلى الجمعيات السياسية والمساواة في فرص التعبير عن الرأي في الإنتخابات الديمقراطية، وتأمين الحوار والحريّة والمساواة بين البشر.
- تعمل الأونيسكو (UNESCO) المتفرّعة عن منظّمة الأمم المتحدة على نشر التعليم والعلوم والثقافات المتعدّدة والوعي بين الأمم وخصوصاً في بلدان العالم النامي، ما يؤدّي إلى خلق آفاقٍ جديدة أمام المواطنين تساعد على الوعي والتطوّر في شتّى المجالات، لا سيّما منها المجال السياسي المرتبط مباشرة بالوعي والإطّلاع على الثقافات المتعدّدة.

لكن وبالرغم من إسهامات الأمم المتّحدة، ظلّ العمل السياسي يعاني من النقص الفادح في تطبيق مبادئه الأساسية. وذلك بفعل سيطرة نظريّة القوّة

العسكرية في العالم حتى اليوم، ما يتناقض مع مبادىء السياسة والعمل السياسي بشكل واسع.

المشكلة ومستقبل البشرية

إزاء عدم إيجاد حلّ جذري لمشكلة عدم تطبيق مبادىء السياسة حتى اليوم، واصل العالم التخبّط في مآزقه، ويبدو أن التسابق قائم على التمسّك بزمام السلطة والحكم بدلاً من التسابق على خدمة البشرية بالمعنى الإنساني، فيزداد التسلّح العسكري حفاظاً على المواقع، بدلاً من التعاون على حلّ المشاكل العالقة بشكل سلمي، أي بشكل سياسي. لذلك لا بدّ من طرح النقاط التالية:

- لا مستقبل لبشرية يقودها منطق القوة والتقاتل على فتات الخبز في حين تهمل الثروات الطائلة، فيضيع كل شيء.
- لا حلول للمشاكل العالقة إلاّ بالسياسة البنّاءة وليس بالتسييس الأعمى.
- السياسة ترفض الأنا وتقدّس الجماعة وتلغي الحروب. فإذا ما اعتمدت كانت الحلّ الناجع، وإن استبعدت حلّ الظلام.
- لا تزال غالبية القيمّين على التغيير غارقة في بحيرة الوهم القائل: «أنا قوي، إذاً أنا موجود» في حين يجب العمل حسب منطق: «وجودي مرهون بالقوى الفكرية والمنطقية للجماعة».
- إن التقدّم والتغيير نحو الأفضل لجهة الأداء السياسي لدى الأفراد والجماعات، كان ولا يزال دون المطلوب لدى الأمم.
- هناك مقولة تسود العالم قوامها: الرجعية والتخلّف سببهما «الغير»

وكل فرد أو مسؤول يرجع سبب الفشل إلى غيره. لكن سبب الرجعية والتخلّف هو اعتماد «الأنا» بشكل واسع عند الغالبية. وكل ما هو دون هذه الأنا لا أهمية له، في حين يجب اعتماد عكس ما هو حاصل لهذه الناحية.

- يعمل المتنافسون على السلطة على أساس مبدأ: «يجب أن أُظهر مساويء غيري (خصمي) لأُثبت محاسن نفسي»، في حين يؤدّي هذا إلى الأسوأ.

هذه النقاط هي عينّة صغيرة عمّا يحدث في عالم ما يسمى سياسة اليوم، وما هو في الواقع إلاّ عالم يعرف من السياسة إسمها فحسب.

أمام هذا الواقع يجب العمل على إيجاد آليّة تساهم إلى حدٍّ ما بالحفاظ على السياسة ومبادئها لدى العاملين في هذا الحقل، بغية تأمين حياة أرقى للبشرية جمعاء، بموجب التفاوض كأداة لحل المشاكل العالقة بين الأمم، بدلاً من اللجوء إلى الحروب والدمار، وحلول العمل السياسي مكان التسلّط والظلم والأنانية في المجتمعات، والعدل بدلاً من الإنحراف عن المبادىء.

وتحقيق ذلك أمر عسير في عالم اعتاد مساراً مختلفاً. لكن لا بدّ من طرح آليّة تستوجب الكثير من الجهود، وتكون سهلة التحقيق إذا ما توفّرت الجهود الخيّرة، فتتحول المعصيات والمعضلات إلى أدوات لصنع الإصلاح المنشود ؛ فالمهم هو نقطة البداية أو الخطوة الأولى.

المحور الثالث: إنقاذ العمل السياسي

شكّل الإنحراف السياسي ظاهرة خطيرة في غالبية المجتمعات، فأصبح

لزاماً البدء بإصلاح هذه الحالة على ضوء مستجدّات الواقع الراهن، إنما ليس بوضع النظريات غير القابلة للتحقيق وغير الملائمة لمشاكل وأمراض هذه المجتمعات. فكما مهنة الهندسة أو الطب ترتكز على ثوابت وقواعد وقوانين، كذلك يجب العمل على إيجاد قواعد وقوانين تجعل من العمل السياسي مهنة تتلاءم مع سعة حجمها وأهدافها وتطلّعاتها في شتى الميادين، وفق آلية وشروط محدّدة توجب وتؤكّد التنفيذ القويم دون الوقوع بما يعرقل صيرورتها.

آليّة وشروط تأسيس هيئات ناظمة

يجب البدء بتنفيذ آلية محدّدة للقيام بالعمل السياسي وفق خطّة مدروسة تأخذ في الإعتبار القناعة أولاً بضرورة إصلاح الوضع الحالي، مع إيجاد إطار للعمل السياسي تتبلور تفاصيله وفق نصوص صريحة وواضحة لا تحتمل الإلتباس، منها:

- لا يمكن لممارس العمل السياسي إلاّ أن يتقنه لينجح ويستمر، وذلك شأن كل المهن والممارسات.
- يجب العمل على إيجاد مؤسّسات ومعاهد سياسية تهتم بتحضير من يريد ممارسة هذه المهنة بشكل واعٍ ومتقن، مع القيام بالتدرّب على تطبيقها لمدّة معيّنة للتأكّد من إتقانها واقعياً وليس نظرياً فحسب، بإشراف لجان متخصصة، إذ ليس من المنطق - كما يحصل حالياً - وجود مسؤولين في المجالات السياسية لا يتقنون هذا العمل، ولا تتوفر لديهم خبرات كافية، ولا هم على قدر المسؤولية المناطة بهم. فالمسؤول

السياسي يمارس مهامه في الشأن العام الذي يهّم كل أفراد المجتمع. من هنا فان المجال السياسي واسع جداً وكثير التشعّبات، يصل أحياناً إلى حدّ التدخل في الحياة الشخصية للمواطن، لأن الإنسان ينطلق دائماً من ذاته، وهذه الذات مليئة بالخصوصيات النفسيّة والعقليّة، بالإضافة إلى تأثير البيئة والمحيط والتقاليد وغير ذلك.

- هناك فرق بين السياسي الممارس، والمفكّر السياسي، والمواطن العادي الذي لا يعمل في الحقل السياسي، هذا الأخير لا يمكن إقصاؤه عن فهم العمل السياسي إذ هو من يجب أن يحاسِب في أغلب الأحيان. وليس مهمّاً أن يكون خرّيج المعهد أو المؤسّسة السياسية، أو أن يعمل في السياسة، أو أن يكون مسؤولاً في الحكم.
- قيمة المواطنين تقدّر بعد منحهم فرصاً متكافئة ضمن نطاق العمل الذي يقومون به في سبيل تقدّم المجتمع والدولة.
- القيادة عملية لا تنفصل عن مجموع الشعب، أو إنها بطريقة أو بأخرى، محصّلة لفعل يجسّد تلك العملية بالممارسة، ويحتاج إلى الموقف السليم. والقانون كقاعدة اجتماعية يتأثّر بالوسط الجغرافي والجماعة أو المجتمع الذي يطبّقه؛ لكن القاعدة القانونية هي التي تقرّر الحقوق وترسم حدودها وتفرض ضماناتها، وهي التي تضع بيد الشخص سلطة تمكّنه من أن يعمل على نحو معيّن في علاقاته مع الغير[11]. كذلك يخضع العمل السياسي للمنطق عينه، دون الخروج عن المبادىء الأساسية التي تتوافق وتطلّعات المجتمعات، فتارةً تأخذ السياسة قيمها الأخلاقية من الشرائع السماوية، وتارة أخرى من الممارسات

والخبرات المتتابعة، فتغدو قيماً روحية وثقافية وخلقية ووطنية تحدّد ذاتية كل مجتمع.

- يجب نبذ أيّ نظام سلطوي تحاول بواسطته أقليّة في السلطة أو خارجها، التحكّم بمسار المجتمع في كل أنشطته من خلال السيطرة على أجهزة الدولة أو المجتمع، فذلك يتناقض مع العمل السياسي الهادف إلى خدمة الجماعة مع توفير كل مستلزمات أمنها الإجتماعي بالقيام بما يصلح حالها في عاجل أمرها وآجله[12]، وليس لخدمة مصالح فئة معيّنة من الناس كما يحصل في العديد من المجتمعات والبلدان.

إنطلاقاً من هذه النقاط، يمكن وضع آليّة عمل جديدة ترمي إلى بلورة نوع جديد من التعاطي السياسي، بحيث يخضع لضوابط وأصول شبيهة بتلك التي تخضع لها سائر المهن.. فالطبيب لا يمكنه مزاولة عمله إلاّ بعد حيازته الإجازة ومتابعة اختصاصه بنجاح ومواكبة الأعمال التطبيقية والإطّلاع المتواصل على المستجدّات في هذا الحقل... هذا ما ينطبق على سائر المهن والاختصاصات، وهذا ما ينبغي تطبيقه على ممتهني العمل السياسي. ويكون ذلك على الشكل التالي:

- الخضوع للتأهيل السياسي أكاديمياً وعملياً للإطلاع على كل جوانب هذه المهنة وأطرها. فالمقصود ليس تلقين الناس ما لا يُستطاع تنفيذه، بل المعرفة التامّة لأسسه وتفاصيله الدقيقة والهامّة،كونه يطال مجمل شؤون الحياة اليومية لدى المواطن. ولا يجوز أن يُترك عمل كهذا لغير محترفيه، فتتّجه المجتمعات نحو الغربة عن السياسة ومبادئها

الإيجابية، ويصير العالم كتلة شرور وأحقاد تجرّ الويلات والحروب والصراع الدائم على السلطة، وهذا ليس من أجل السلطة فحسب، بل في سبيل الحفاظ على مقوّمات وأهداف العمل السياسي الرامي من حيث المبدأ إلى خير ورفاهية المجتمعات، مع اعتماد الواقعية بحيث يصحّ القول: «لا يمكن تجاوز الواقع الكارثي بتجاهله، أو رفضه السلبي، أو القفز فوقه وابتغاء المستحيل»[13].

- إنشاء هيئات ومؤسّسات رقابة دائمة تشرف على الأعمال السياسية من قبل متخصّصين بهذا الشأن مشهود بكفاءتهم وجدارتهم وحسن درايتهم، إذ يمكنهم تحديد المخالفات وتوضيحها بشكل دقيق وواقعي لا يحتمل الجدل أو الإلتباس. ويتم كل ذلك بمعونة ورعاية سلطات الدولة، لأنه لا يمكن بناء سياسات اجتماعية أو أيّ نشاط آخر بمعزل عن السلطة المركزية التي تقرر فعالية الحكم والمؤسّسات، خصوصاً في العصر الحالي، حيث فرضت الحاجة الجماعية تدّخل الحكومات في الحياة العامة لتحقيق أغراض متعدّدة في معظم الميادين، وتغيّرت النظرة إلى وظائف الدولة تحت تأثير القوى الإجتماعية والنزعة إلى الشراكة، ما أدّى إلى خروج الدولة عن دورها كشرطي[14]، فأصبحت الحكومات مساهمة إلى حدٍّ كبير بالتغيير المرتقب، تساعدها على ذلك نوعية النظام المعتمد والذي يفسح المجال أمام الحركات الشعبية للتغيير السياسي. ولقد برهنت الديمقراطية عن جدواها في هذا المضمار.
- إن التربية البيتية والمدرسية هي الركن الأساس في بناء صرح المجتمع، وبالتالي في إنجاح كل المشاريع، ولا سيما منها الرامية إلى إنهاض المجتمع

وترقّيه بإرساء قواعد السياسة البنّاءة والإيجابية التي تهدف إلى حلّ كل المشاكل بالحوار المثمر وتأمين الخدمات الواجبة للجميع وإعطاء كل ذي حق حقه وفق منطق العدل والإنصاف المعترف بهما من قبل الجميع[15].

- إن نبذ روح التحيّز والأنانية أمر لا بدّ منه لدى العاملين في الشأن السياسي العام، وبالتالي فإن رفض الأنا واجب، والذوبان في الصالح العام هو المطلوب. فالمبدأ أن يكون الكلّ للكلّ والفرد ملك المجموع والجماعة للمجموع وليس من أجل خدمة أفراد معيّنين، بل من أجل الكلّ دون تمييز، إلاّ من حيث الإستحقاق والجدارة والضرورة، مع تحديد واضح وشامل لهذه التعابير والمفاهيم الشائعة، يتّفق عليه الجميع.

كل ذلك يجب أن يتحقّق من منطلق المقولة: «أنا لست لذاتي ولم أُخلق من أجلها، بل أنا جزء من المجموع، واجبي أن أقدّم له العطاء، انطلاقاً من ذاتي القائمة على هذا المبدأ القابل للتطوّر لصالح المجموع الذي هو أنا في نهاية المطاف».

- إن نقطة البداية هي الأهم، فمن يبدأ بالإصلاح أولاً؟ ومن يحدّد الأطر والضوابط والمقاييس؟ مَن يردع مَن عن الظلم؟ من يحدّد أهلية الأشخاص الكفوئين لممارسة العمل السياسي، ومن يحاسبهم إذا أخطأوا، ومن يُظهر الخطأ اذ ما حصل من قبل أيّ مُخالف؟ كل ذلك يتطلب مرجعيات وهيئات ناظمة تعمل وفق مبادىء وأهداف واضحة المعالم وقابلة للتطبيق ولا تخرج عن مبدأ السياسة وشروط العمل السياسي التي سبق تحديدها.

وينبغي أن يكون أعضاء هذه الهيئات من الأشخاص المشهود لهم، ليس

بالكفاءة العلمية فحسب، بل بالموهبة السياسية وحسن الإدارة. وهؤلاء كُثر في كل المجتمعات، ولم يبقَ سوى تواصلهم وتضافر جهودهم بشكل دائم من أجل بلوغ هذه الأهداف.

كيفيّة قيام اللّجان السياسية بأعمالها

إنّ قيام اللّجان والهيئات السياسية بأعمالها على أكمل وجه، يتطلّب رسم الخطوط العريضة لتسير ضمن فلكها التفاصيل. فالطبيب على سبيل المثال، لا يمكنه مزاولة عمله إلاّ وفق شروط ومعايير علمية معترف بها. وعندما يعالج المريض يسترشد بعلمه ومعرفته وخبرته المكتسبة من طبيعة اختصاصه المحدّد، آخذاً في الإعتبار احترام قوانين وضوابط مهنته في مجال اختصاصه، وإلاّ يكون غير جدير بعمله، وما على نقابة الأطباء إلاّ اتّخاذ الإجراءات المناسبة بحقّه، وحرمانه مزاولة هذا العمل لمدّة معيّنة ريثما يعود عن الخطأ ويسلك الطريق القويم. وهكذا دواليك بالنسبة لسائر المهن والنشاطات، حتى العقائدية والدينية منها.

هذا المنطق يجب أن يطبّق على العاملين في السياسة والشأن العام بشكل خاص، حيث أنهم غالباً لا يتقنّون فنّ السياسة وليس لديهم الحد الأدنى من المعرفة في هذا المجال، فيتصرّفون وفق بداهتهم ومعارفهم الخاصّة وأهوائهم الشخصيّة البعيدة كل البعد عن منطق السياسة وأهدافها، بالتالي وفي كثير من الأحيان، يتخذّون بعض المواقف التي لا دخل لها بالسياسة أصلا، فيقحمون الشأن العام بمتاهات وألاعيب مضلّلة عن أهداف السياسة الخيّرة التي سبقت الإشارة إليها.

إن السياسة تشبه الدين في بعض تطلّعاتها وأهدافها، وينبغي لرجل السياسة أن يكون كرجل الدين في ممارسته لنشاطاته وأعماله الخاضعة للرقابة الهرمية من قبل المسؤولين التسلسليين، وهؤلاء بدورهم يخضعون لنواميس الشرائع والأديان. إنما وبالرغم من الضوابط المقيّدة لرجال الدين فثمة العديد من المخالفات. فكم بالحرّي بالنسبة للعمل السياسي المتروك لذمّة الأشخاص، عدا بعض الضوابط التي لا تكاد تذكر. إنّ ذلك يستدعي إيجاد حلّ عملي يبعد هذا الشأن الهام جداً عن المتاهات.

إن عمل الهيئات السياسية المختصّة ولجانها يساهم بحماية العمل السياسي بشكل عملي، وذلك بإيجاد وترتيب أدوات تنفيذية تعمل على تخريج السياسيين العمليين، مع المراقبة الدائمة للتنفيذ العملي بغية المحاسبة على الأخطاء بواسطة ما يسمّى القضاء السياسي على سبيل المثال، والذي يفترض أن يكون على شاكلة القضاء العادي، ليتمّ الفصل بين ما هو عمل سياسي أوغير ذلك، ويمكن تيسير الأمر على الشكل التالي:

- إقامة رقابة دائمة لمدى الإنطباق على الأنظمة الأساسية.
- جعل تحرّكات السياسيين اليومية مرصودة وواضحة.
- إعتبار أن لا أحد فوق القانون السياسي، ولا حصانة ولا استثناء ولا تحيّز.
- جعل جهاز حماية العمل السياسي غير خاضع للسطات أو لأيّ حزب.
- على كل ممتهن للعمل السياسي أن يخضع للتأهيل بشكل دوري للتأكدّ من انطباق أعماله على مبادىء مهنته. وكما يُجري أيّ امريء فحوصات طبيّة مخبريّة بشكل دوريّ للتأكدّ من سلامة صحّته، هكذا

بالنسبة لممارس السياسة، فالمرشد السياسي مع فريق عمل خاص هو من يتولّى إصلاح أيّ خطأ قد يحصل لدى التنفيذ ؛ وإن لم يستجب المخالف فمحكمة العمل السياسي هي المخوّلة بإصدار الحكم اللازم بهذا الشأن، كأن ترغمه على تنفيذ ما يلزم وفق القوانين والأنظمة السياسية، وإلاّ تقصيه عن ممارسة العمل السياسي.

هذه النقاط تشكّل الإطار العام، والتفاصيل تتحدّد أثناء التنفيذ وبشكل لا يسمح بحصول مخالفات كبيرة تثني العمل السياسي عن أهدافه المرسومة له، فالمعاهد السياسية تصبح مثابة مستشفيات سياسية على شاكلة المستشفيات الطبية، ومكاتب الإرشاد والإصلاح السياسي تصبح مثابة عيادات طبية تعمل على إزالة الأمراض من جسم المجتمع بشكل دائم.

الخاتمة

يشكّل العمل السياسي أعمدة بنيان المجتمع، ولا يمكن تصوّر الدولة دون سلطات، كذلك من الصعوبة استشراف مستقبل أفضل للبشرية من دون مواكبة العمل السياسي بالشكل الصحيح.

من هذا المنطلق تبدو الحاجة ملحّة للحفاظ على العمل السياسي نقيّاً من كل شائبة، لان المسؤولية تترتّب على الجميع، السلطات الشرعية من ناحية والهيئات الشعبية والجماعات الضاغطة من جهة أخرى.

بما إنّ الواقع الحالي للعمل السياسي لا يدعو إلى التفاؤل، بات الإصلاح في هذا لمجال من بديهيّات الأمور الملحّة، ويتجلّى ذلك بتضافر الجهود على المستويات الفكرية والشعبية والرسمية كافّة لبلوغ المرتجى بشكل يقارب اليقين، لا سيّما وأنّ البشرية اليوم (أكثر من أيّ وقت مضى) لم تعد تتحمّل التجارب والحلول المجتزأة أو المبادرات الفردية القائمة على تعميم ما هو حالة طارئة ولا يتناسب في الزمان والمكان مع المجتمع البشري الحالي.

من أجل بلوغ الغاية بات لزاماً البدء بالإصلاح السياسي القائم على الإعتبارات التالية:

- لا يجوز لممتهن السياسة إلاّ أن يتقنها.
- لا يجوز للمخالف الإستمرار بمخالفته.
- لا يجوز أن تبقى البشرية تحت رحمة المجهول الناجم عن سياسة الأفراد أو المجموعات غير المرتكزة على مبادىء سياسية سليمة، عامّة وشاملة.
- التخلّي عن الفطرة البديّهية والإعتماد على العلم والمنطق والواقعية والمصلحة العامّة فعلاً وليس قولاً فحسب.

- الكلّ مسؤول أمام التقدّم والرقي، سلطةً كانت أم معارضةً أم مفكرين أم أفراداً.
- العمل السياسي من حيث المبدأ يجعل الأرض موطن الجميع وللجميع من دون استثناء، وبالتالي يجعل الناس أخوة ولو اختلفوا، لأن رجل السياسة لا عدوَّ له.

إن الحدود المصطنعة بين الدول هي تدابير مؤقتة، تزول بعد زوال المظالم والحروب بين البشر، ويتم ذلك بفضل امتهان العمل السياسي وفق القوانين والأصول التي تحترم الفرد على أنه الجزء المهم من الوطن والمجتمع معاً. بهذا ترتقي السياسة وتحقّق الغاية المنشودة من وجودها في المجتمعات كافة.

وذلك هو المبتغى حقيقة وواقعاً، وما يحصل حالياً في كل مكان من مظالم وحروب وويلات واستغلال، هو من نسج خيال ومشيئة بعض الأفراد.

وربما سيأتي زمن يتمّ فيه إحقاق الحقّ في كل مكان... وبالطرق السلمية من خلال وضع تحديدٍ واضح ودقيق لقنوات العمل السياسي ومستلزماته.

المراجع

1 - القاموس السياسي، وضع أحمد عطية الله، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ص 661.

2 - القاموس السياسي، المرجع ذاته، ص 661.

3 - Denqui, Jea-Marie, Sc. Politique, 5 édition, mise à jour, presse universitaire de France 1996, p.76-77

4 - د. مرغريت الحلو، المنهجية السياسية، الدراسات العليا - قسم العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية - الفرع الثاني، 1993.

5 - القاموس السياسي، المرجع ذاته، ص 628

6 - سليمان تقيّ الدين، تحوّلات المجتمع والسياسة [نقلاً عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - مستقبلنا المشترك- (عالم المعرفة 1984)] دار الحداثة، بيروت 1992، ص 11.

7 - سليمان تقيّ الدين، المرجع ذاته، ص 11

8 - واصف الحركة، بحث تحت عنوان «القانون»، في كتاب عنوانه «مواطن الغد»، منشورات المؤسّسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المطبعة البوليسية، جونية، 1995 ص 274.

9 - د. ألبير رحمة، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية - مسألة الأقليّات في العالم - شركة شمالي آند شمالي للطباعة، بيروت 2003، ص 33 و 34.

10 - ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، المادة الأولى، الفقرات 1 و2 و3، بالإضافة إلى الفصل الرابع، م 13 والفصل التاسع م 55 فقرة أ. ب. ج. والفصل العاشر م 73 فقرة أ. ب. والفصل الثاني عشر م 76 فقرة ج.

11 - واصف الحركة، مواطن الغد، المرجع ذاته، ص 253 و258

12 - أسعد هرموش، بحث تحت عنوان «حقوق الشمال الإجتماعية»، ضمن كتاب «بناء السياسات الإجتماعية في لبنان - الإشكالية والتخطيط»، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، إشراف الدكتور أنطوان مسرة، بيروت 1995، ص 121.

13 - د. جورج طربيه،بحث تحت عنوان «أسس لبناء دولة حديثة وفق تصور مستقل» ضمن كتاب «سلام واستشراف لبنان آفاق 2002»، الهيئة اللبنانية للسلام، وقائع المؤتمر الأول، كانون الأول 1992، إشراف د. جوزف فاضل، ص 433.

14 – طوني عطاالله، بحث تحت عنوان «السلام يبنى من توازن المجتمع»، ضمن كتاب «بناء السياسات الإجتماعية في لبنان...» المرجع السابق، ص 88.

15 – يراجع في هذا المجال كتاب د. ألبير رحمة، المرجع السابق ص 309 – 314.

الدّور الإجتماعي للجيش في دول العالم الثالث

د. سامي عجم*

يتمتّع الجيش عموماً بثلاث مزايا أساسية لا تتمتّع بها أيّ مؤسّسة إجتماعية أخرى وهي: التنظيم الدقيق وامتلاك القوّة المتمثّلة في الأسلحة والمعدّات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقاً للقوانين، والهيبة العالية الناتجة عن ذلك، هذا بالإضافة إلى توفير المال اللازم لتأمين التسلّح وتحقيق الأمن. وهكذا فإنّ كثيراً من دول العالم محكومة من قبل عسكريين سيطروا على السّلطة عن طريق الإنقلابات العسكرية. يضاف إليهم من انتقل من صفوف الجيش إلى السلطة السياسية عبر أحزاب حاكمة أو عبر الوسائل الديموقراطية وإشكالاتها المعقّدة، والناجمة في دول العالم الثالث عن «علاقات صراع» ما بين الجيش والمؤسّسات السياسية.

لدى الحديث عن الجيش في دول العالم الثالث بشكل عام، وفي مجتمعات الدول العربية بشكل

*أستاذ في الجامعة اللبنانية – معهد العلوم الإجتماعية

خاص، فإن أوّل ما يتبادر إلى الأذهان هو تلك الظاهرة العسكرية التي بدت من أبرز الظواهر السوسيولوجية في العالم العربي، سواء حملت أم لم تحمل بذور الثورة، وسواء قامت أم لم تقم بإنقلابات عسكرية. ما يميّز الظاهرة العسكرية في الدول العربية: التشابك، وأحياناً كثيرة، التنازع مع الظاهرة السياسية، وذلك في إطار الصراع على السلطة. غير أننا لن ندخل في سياق هذا البحث في إطار مشاريع الصراع والتنازع، ولن نتطرّق إلى ما آلت إليه الظاهرة العسكرية في الدول العربية، بل سنتناول إشكالية الواقع، محاولين تفسير التوجّه الجديد للمؤسّسة العسكرية: المنحى الإجتماعي. إنّ الفارق كبير بين بناء النظريات حول الدّور المعاصر للجيش، بمعنى الدّور غير العسكري، وتطابق تلك النظريات مع حقائق أرض الواقع.

ترى ما هي قدرة وإمكانيّة الجيش، أيّ جيش، على إحداث تغييرات في المجتمع وتحديثه وعصرنته؟ وما هي قدرة المجتمع بدوره على تحديث وعصرنة الجيش؟ هل الحديث عن دور الجيش في التنمية شأن مبالغ فيه؟ وهل صحيح أنّ الروح العسكرية تضعف عندما يقوم الجيش بدور إنمائي؟ وأين تكمن الذهنية العسكرية وإجراءاتها المعيارية، وأين تنسجم مع الدّور الإجتماعي؟ علماً أنّ الدّور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية عموماً هو دور مجتمعي شامل لكلّ المجالات غير العسكرية (إقتصادية، تنموية، صحية، بيئية...)، وقد لعبت المؤسّسة العسكرية في الكثير من الدول دوراً أساسياً في مجالات المساعدة الإجتماعية والإسكانية والصحية (خلال الحروب والكوارث الطبيعية أو في حالات النزاعات المسلحة...). وسوف نركّز على هذا الدّور المجتمعي للجيش في حالات السلم، كونه يساهم في الحدّ من

التباين بين «المجتمع العسكري» و«المجتمع المدني»، هذا التباين الناجم عن الدّور الأمني للجيش من جهة، وعن التفرقة بينهما أيضاً في المجال الجغرافي من جهة أخرى، والمبررة بالتنشئة العسكرية وبالدّور الأساسي للجيش وبنيته المتمايزة. وربما أدّى كل ذلك بالبعض، من داخل أو من خارج المؤسّسة العسكرية، إلى التعامل معها كونها مميّزة.

إشكاليّة البحث

تفترض هذه الدراسة أنّ الدّور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية ما زال بحاجة إلى جهود كبيرة لبلورته وتجسيده بصورة جليّة على أرض الواقع. وهذ أمر لن يتحقّق بمعزل عن تغيير في الأسس التي تربّى عليها العسكريون كجماعة مهنية متميزة. والفهم السليم للمؤسّسة العسكرية لا يكون إلاّ عن طريق فهم دقيق وشامل للمجتمع، وتحديداً للسلطة السياسية فيه.

فإذا كانت السلطة السياسية قائمة على «القسر»، كما ذكر ووديز في مؤلفة «الجيوش والسلطة»[1]، فمن هو القادر على تحقيق صيغة القسر للدولة؟ لتطبيق صيغة القسر لا بد من إستخدام القوات المسلّحة، ويصبح الجيش القوّة الوحيدة القادرة على تحقيق هذه الصيغة، وتصبح المؤسّسة العسكرية بالتالي مختلفة بطبيعتها وبدورها عن باقي مؤسسات الدولة، لها نظامها وقانونها الخاص، يمارسان ويطبّقان ضمن إطار الولاء والتراتبية.

من هنا نفهم إشكاليّة العلاقة ما بين السلطة السياسية والمؤسّسة العسكرية في دول العالم الثالث: سلطة سياسية تطلب من المؤسّسة العسكرية الولاء لها، ومؤسّسة عسكرية تنطلق من دورها في حماية الدولة

ونظامها، وتصبح الإشكالية بينهما تحديداً في التساؤل التالي:

هل للحكومة السياسية حقّ ولاء الجيش لها بمقتضى الدستور، أم أنّ السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية؟[2]

من البديهي إذاً أن تقرّر العوامل السياسية، كونها نسيج المجتمع بكامله، التحّول أو سلوك القوّات المسلحة. فكلّما نضجت العوامل السياسية، أخذت العمليات مجراها داخل القوّات المسلّحة[3].

وهكذا فإنّ الإشكاليّة تبقى وتتمحور حول العلاقة بين المجتمع العسكري والمجتمع المدني، سواء كانت علاقة صراع أم علاقة إنسجام، والتي ليست سوى إنعكاس لبنيان المجتمع. هذه الإشكاليّة الحديثة لم تكن قديماً مطروحة للبحث، حيث سادت علاقة تشابك واضحة ما بين المدني- السياسي والعسكري- السياسي.

منهجية البحث

لبلورة فرضية البحث انطلقنا من إطار توثيقي نظري عام يرتكز على المنهج التحليلي الإجتماعي. وبذلك تكون الخلفية النظرية مستمدّة بشكل عام من مباديء علم الإجتماع وميادين علم النفس الإجتماعي.

أمّا المجتمعات المقصودة بهذا الإفتراض وبهذا المنهج، فهي مجتمعات العالم الثالث عموماً، والمجتمع اللبناني خصوصاً كنموذج لهذا العالم، فهو مجتمع يكاد يكون تمثيليّاً لأسباب عدة: أوّلها خروجه من حرب أنهكت مؤسساته وخصوصاً المؤسّسة العسكرية، وإنطلاقة حركة إعادة إعماره على المستويات كافة، إضافة إلى نظامه المفترض أن تتعاطى المؤسّسات ضمن

إطاره ألا وهو النظام الديموقراطي.

تجدر الإشارة إلى أنّ استخدام مفهوم «بلدان العالم الثالث» يشير إلى خصائص هذه البلدان الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وهذا المفهوم يشمل دولاً عديدة تتشابه على مستوى البنية الإقتصادية وعلى صعيد المشاكل التنموية، إلاّ أنه لا يعني بالضرورة تشابهاً بين هذه الدول في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقّدة بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية. فتجارب أميركا اللاتينية مثلاً بالنسبة لهذه المسألة، تختلف عن تجارب أفريقيا، وكذلك عن تلك التي عرفها ويعرفها العالم العربي.

ويعود هذا الإختلاف إلى عدّة عوامل تتعلّق بالتركيبة الإجتماعية والسياسية وكذلك العسكرية، وأبرزها عامل الثقافة السياسية الذي يحدّد العلاقة ما بين شرعية الحكم (سلطة سياسية) والتدخل العسكري[4] بأشكاله المختلفة التي تستند إلى القوّة (سلطة عسكرية).

تطوّر بنية التنظيم العسكري

سوسيولوجياً، يعتبر التطوّر البنيوي للجيش، قراءة وإستقراءً يلقيان الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط الجيش بالمجتمع المدني من خلال تطوّر النظم العسكرية والتكنولوجية.

ويمكن تقسيم تطوّر التنظيم العسكري في المجتمع العربي إلى ستّ مراحل[5]:

أ - **المرحلة الأولى:** بدأت مطلع الفتوحات الإسلامية وإنتهت بإنهيار الحكم الأموي.

ب- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الإزدهار، وإستمرت حتى بروز دولة المماليك ومن ثمّ الحكم العثماني.

ج- **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة السلطانية أو الملوكية، استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر، وشهدت تحوّل التنظيم العسكري إلى نظام بيروقراطي.

د- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة الإصلاح، بدأت في عصر التنظيمات الجديدة التي أدخلها سلاطين بني عثمان على الحكم، وإنتهت بسقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

هـ- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة التكوين، ترعرعت في ظلّ الإستعمار الأوروبي واستمرت بشكل أو بآخر حتى الإستقلال وبعده، وما زال تأثيرها قائماً حتى اليوم في كثير من البلدان العربية.

و- **المرحلة السادسة:** وهي مرحلة الإنماء والتنمية، ولعب فيها العسكر دوراً بارزاً في مسيرة الإنماء القومي لجهة التعبئة القومية وبرمجة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويمكن القول إن العسكر في المرحلة الخامسة، أي مرحلة الإستعمار، لم يتمكّن من اجتذاب مختلف الفئات الإجتماعية، فالأفضليّة كانت تُعطى للأقليّات وللعائلات البارزة. وبعد مرحلة الإستقلال صار الجيش يتّسم بثلاث صفات متلازمة[6] هي:

أ - المهنية العسكرية (Profession des armes).

ب- نموذجية دوره التنموي.

ج - صورته المصغّرة عن الدولة.

ودُعم الجيش من قبل الدولة والشعب، وصار جزء هام من ميزانيّة الدولة يقتطع لوزارة الدفاع[7]، وأدخلت التقنيّة في مهامه وفي تنظيمه، وكان تصوّر الناس للجيش بأنه «جنّة» الوظائف، فكان عديد الجيش أوّل من أُدخل الضمان الصحي ونال التعويضات العائلية والمكافآت إضافة إلى عدّة تقديمات، فترابطت النظرة إليه بازدواجية، إزدواجية الإنماء والقسر: الدّور الطليعي في الإنماء والتقدم، ودور التدخل العسكري.

إن تدخل العسكر، من حيث المبدأ، حاجة، وهي حاجة المجتمعات لقوى إنضباطية تساعدها في ما عجزت هي عنه، خصوصاً إذا ما ربطنا مجتمعاتنا بعميلة «التحديث». ومن زاوية سوسيولوجية، فإن الظاهرة العسكرية المعاصرة غير منفصلة عن التاريخ القومي العربي وعن مواريث الحضارة الإسلامية. فالتأكيد على أن الظاهرة تدور بين قطبين من العلاقات يبدو تأكيداً أساسياً: ما بين رجال الدولة ورجال الجيش[8].

وإذا ما عدنا إلى تقاليد الإسلام العسكرية، نجد أن ذلك الدِّين انطوى منذ ظهوره على مجموعة متغيّرات تتّصل بالدّور السياسي للعسكريين. وعادة ما يتمّ التدخل العسكري في الشؤون السياسية، ليس بدافع التحديث من عبء التاريخ. فالتاريخ العسكري يتأثّر بالمسائل المادية وبالمسائل المعنوية[9]، سواء بسواء.

إن السباق على التسلّح والإنفاق على أسلحة الدمار، ومن ثمّ الحدّ من سباق التسلح والميل إلى نزع الأسلحة، شكّلت كلّها صعوبات جدّية في ميدان التفوّق وتأمين أنظمة الدفاع الإستراتيجي، غير أنّها كانت مترافقة مع صعوبات نفسية ومعنوية ظهرت سابقاً في الشكوك والمخاوف المتبادلة ما بين المعسكرين الغربي والشرقي.

وقد لخّص «بيري» الإتجاهات العامة التي تسود تلك الدراسات في صدد العلاقة بين الإسلام والظاهرة العسكرية في العالم العربي بقوله:

«إن تأثير الإسلام يشكّل دافعاً مهماً في صعود الضبّاط العرب إلى السلطة... والرابطة رابطة جدلية»[10].

ورغم أن صورة الضابط وخصائص النخبة العسكرية تختلف من قطر عربي إلى آخر، كما وتختلف داخل القطر الواحد، إلاّ أن «مجموعة من الأنماط والتأثيرات تتمثّل خصوصاً في المصادر الأجنبية التي ألقت بتأثيراتها على تشكيل صورة الضبّاط في الأقطار العربية»... وحسب «بيري» فإن الصّفوف العسكرية العربية المعاصرة تشتقّ خصائصها من مصدرين أساسيين: العثماني والأوروبي، خصوصاً البريطاني والفرنسي والألماني.

واعتباراً من النصف الثاني للقرن العشرين، برز بحدّة مفهوم الأمن القومي الذي تمحور في الدول العربية حول ثلاث قضايا:

- السياسة الخارجية.
- الصراع ضد إسرائيل.
- مشكلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وبإعتقادنا فإن مفهوم الأمن القومي هو قضية مجتمعية قبل أن يكون مفهوماً عسكرياً[11] محدّداً حسب ما هو شائع وممارس. فالتنمية على علاقة وثيقة بالأمن، والنمط الذي تتخذه هذه العملية وشكلها وكيفية تعبئة الموارد البشرية والإقتصادية في مجتمع ما، تطرح آثارها على موضوع الأمن.

إن الإستراتيجية العسكرية هي جزء من الإستراتيجية الشاملة للدولة، وهي بالتالي بحاجة للتفاعل مع المجتمع المدني، الذي بدوره بحاجة للجيش

كقوّة نظامية تساعده، ليس فقط على حفظ الأمن، بل على الإستفادة أيضاً من الخدمات الكبرى التي لا يمكن لغير الجيش من القوى أن يؤمّنها.

غير أن هذه «الشمولية» و«الجزئية» لا تحدّد الأولويات بالمطلق، حيث أنّ الأولويات تبقى رهناً بعوامل موضوعية تارة، و«بخصوصيّات» بعض دول العالم الثالث تارة أخرى.

على المستوى الموضوعي نميّز بين حالتي السلم والحرب، ففي الأولى يفترض نظرياً أن تتقدّم أولويات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، المحدّدة أهدافها من قبل السلطة السياسية ومؤسساتها الدستورية، في حين تتقدم الإستراتيجية العسكرية ومتطلباتها على غيرها في حالة الحرب، وتصبح المؤسّسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كافة داعمة للمؤسّسة العسكرية. هذا على المستوى الموضوعي. غير أننا نلاحظ العديد من التجارب في دول العالم الثالث حين تتقدّم متطلّبات المؤسّسة العسكرية على غيرها حتى في حالات السلم، فنجد أن جزءاً كبيراً من ميزانيات هذه الدول يخصّص لتلبية متطلبات المؤسّسة العسكرية (تسلّح - تطويع- تجهيز - تدريب...).

4- الجيش مؤسّسة سياسية(1)

تلعب الدولة دوراً بارزاً في عملية التنمية عن طريق إداراتها المتنوعة. فهي توجّه سوق العمل وتشرف على إعادة توزيع الثروة الوطنية، فيتنافس الزعماء والسياسيون على المناصب في الدولة وفي مؤسّسة الجيش، على اعتبار أنّ «من يسيطر على الجيش يستطيع أن يسيطر على الدولة وعلى

المجتمع أيضا»[12]. وحيث أن الجيش يستقطب المتطوّعين، وهو «يساوي بين الضابط وزميله على أساس الرتبة العسكرية لا على أساس الأصل العائلي والوجاهة»[13]، أصبح الضابط في بعض الدول يحلّ محلّ السياسي التقليدي، وأضحى بالتالي أداة الوصل بين المجتمع عامة والمجتمع الريفي خاصة، والدولة. وكنتيجة لذلك أضحت المواقع والأدوار في دائرة متواصلة: الجيش مرآة المجتمع والمجتمع مرآة الجيش، حيث لا فصل بين الظاهرة الإجتماعية والظاهرة السياسية ومن ثمّ العسكرية. فالإجتماعي هنا هو الأساس الذي يتحكّم ببقية المستويات.

إن انكفاء المجتمع الزراعي - الفلاّحي مقابل بروز المجتمع الصناعي والخدماتي غيّر النموذج العسكري النظامي العربي الذي نشأ في ظل الإستعمار الأوروبي، وأصبح جزءاً من الدولة الحديثة بمصالحها الإنمائية المتنوعة[14]. وواقع الأمر أن تبنّي البلدان العربية للنظم الأوروبية جاء نتيجة لدوافع خارجية بدلاً من أن يأتي بهدف سدّ حاجات داخلية تنبع من صميم المجتمعات عينها، فأتى التنظيم العسكري ليسهّل أطماعاً خارجية واضحة، «العسكرية» فيه لا تختلف عن المسلك الرجولي والقيم العنترية أو شرف الدفاع عن الأرض والعرض[15].

إن العسكرية سلوك، والسلوك هو في صميم علم النفس، والبنية العسكرية مناطة بالتركيبة الإجتماعية، وهذه في صميم علم الإجتماع، والعلمان مترابطان ويمكن تجسيدهما في إطار علم النفس الإجتماعي.

أما على المستوى الوظائفي للمؤسّسة العسكرية، فإنها تصبح ميداناً لجميع العلوم الإنسانية (إقتصاد - إدارة أعمال - طبّ - تاريخ -

ديموغرافيا...) والدراسات الحديثة تقوم على رؤية شاملة للظاهرة وتدرّسها في مختلف مستوياتها عبر مقاربات متعددة الأنظمة (Multidisciplinaires)، هذه المقاربات هي نفسها التي تحملنا على إعادة النظر في الدور المجتمعي للجيش. فدور الجيش في المجتمع، كمؤسّسة، غير مفصول عن وضعية المجتمع وما يريده من المؤسّسة العسكرية، إذ يتوقف على النموذج الأم الذي نشأ عليه، وعلى تركيبة المجتمع وفصائله بشكل عام، وعلى التدخل السياسي لتلبية الإحتياجات العامة والتفصيلية لمؤسّسة الجيش (ميزانيات التسلّح - إحتياجات مادّية ومعنوية وتلبيتها). يمكن أن يليه اعتماد سياسة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير[16]، وهو من الأساليب الجديدة في إدارة المجتمع - الدولة، ويطرح بالتالي حتميّة الوظيفة الإجتماعية للمؤسّسة، وكلاهما يمهّد ويسهّل للشرعية الوطنية والوظيفية معاً، وهذه لا تقلّ أهمية عن تلك المشاكل السياسية الأخرى التي يعيشها العالم العربي، ولا عن الأيديولوجيات المعاشة: مشاكل التجزّئة والهوية والسّلطة وأحياناً «عبء الثورة» (حالة العراق) و «عبء التاريخ» (حالة السودان)[17]، فأغلب الوظائف وبالتالي الممارسات السياسية ذات أساس إجتماعي، نذكر منها على سبيل المثال:

أ- بناء المؤسّسات (وهي أساس التنمية الإجتماعية والاقتصادية)، وما زالت خاضعة لدرجة عالية من التسييس.

ب- التأثيرات المتبادلة ما بين الإستقرار السياسي والإستقرار الإجتماعي.

ج- التركيبة الإجتماعية لضبّاط الجيش وعلاقتها بالمساواة الإجتماعية

وبهيكلية المجتمع (المساواة بين أبناء مختلف الفئات الإجتماعية في مسألة تطويع التلامذة الضبّاط).

د- التدخّل العسكري، وأقصى مستوياته الإنقلاب العسكري المبرّر دوماً بكونه وسيلة لتحديث المجتمع وتحسين الظروف المعيشية للشعب.

5- الدّور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية

ترتبط رفاهية المجتمع إلى حدّ بعيد بقدرته العسكرية، أي بمدى توافر عناصر القوّة واستراتيجية استخدامها، إذ أنّ «حالة التوازن والوفرة في القوى تخلق موقفاً من التكافؤ النفسي ومن الإحساس بالقدرة على الحركة وإمكانية المناورة والمساومة، وتوجد فرصاً وبدائل متعددة»[18]. إن الدور الإجتماعي للجيش هو عنوان واسع يرتبط أولاً بأهمية المؤسّسة العسكرية ثم بالأدوار المناطة بها في بلدان العالم الثالث.

نفهم الدور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية بذاك الذي يجمع بين الجيش والمجتمع المدني، حيث أنّ عدم التلاحم بينهما هو إنفصام مرضي بسيكولوجي، يخسر فيه المجتمع سنداً قوياً، كما أن العدوانية والبأس الشديدين يجعلان من الصعب تنظيم القوّات المسلحة (كحالة النموذج القبلي مثلاً)، كما تشكّل الأنانية الغريزية، الفردية والجماعية أساساً لنشوب الحروب[19]، ولعدم مساندة المؤسّسات الإجتماعية.

مهمة الجيش إذاً ليست عسكرية أو أمنية فحسب، بل هي اهتمام بالمجالات الإجتماعية الخدماتية التي ما زالت على غير وجهٍ حسنٍ في

المجتمعات النامية، حيث إداراتها ومؤسّساتها عاجزة عن توفير الخدمات والمساعدات المطلوبة كمّاً ونوعاً.

ضمن هذا الإطار تبرز أهمية الدّور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية من خلال التنشئة العسكرية التي لا يمكن فصلها عن التنشئة المدنية والوطنية، والتي تتوجّه إلى العدد الكبير من المتطوّعين والمجنّدين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسّساته المدنية.

مفهوم الخدمة الإجتماعية

أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها تطوّر وتحوّل الإهتمام بخدمة الفرد من تقديم المساعدات المالية له وإعالته لتحسين وضعه الإقتصادي، ليشمل رصد سلوكه ومساعدته على تخطّي مشاكله، إنطلاقاً من التعمّق بدراسة مشاكله كفرد في المجتمع. وتوسّع الإطار المنهجي لهذه الدراسات نحو التشخيص الإجتماعي وتحديد العوامل النفسية، في وقت إنتشرت فيه مفاهيم الأسرة وأساليب التنشئة الإجتماعية، وتطوّرت كذلك مفاهيم الصحة النفسية، فأسندت إلى المتخصّصين الإجتماعيين والنفسيين مسؤوليات علاج أفراد القوّات المسلحة، وكانوا قد أشاروا أساساً إلى أنّ «السلوك الإنساني لا يعتمد على إرادة الفرد بل يخضع للخبرات المختلفة التي تمرّ بها حياة الفرد، إضافة إلى تأثير الأسرة[20] عليه».

تهتّم الخدمة الإجتماعية إذاً «بتنمية قدرة الفرد حتى يكتسب بصيرة في مشكلته ويتقبّل مسؤولياته ويشارك في إيجاد حلّ لها باستخدامه إمكانياته الخاصة والإستفادة من موارد وخدمات المجتمع»[21].

يستخدم المتخصّصون الإجتماعيون نظريات متعددة، ويطبّقون جوانب مختلفة من مدارس علم النفس عند مساعدة «العميل»[22]؛ وقد تطوّر مفهوم «دينامية الجماعة» مع بدايات القرن العشرين، وعُمل على تطبيقه، ليس فقط في المصانع والإدارات، بل أيضاً في القوّات المسلّحة (مفهوم القيادة – التنظيم خلال أوقات السلم – تأثير الحرب على الصحة النفسية للجنود). إن مفاهيم الخدمة الإجتماعية تعمل بشكل أساسي على تنظيم المجتمع وتطوير حاجاته الإجتماعية والنفسية التي تمثّل واقعاً هاماً في سلوكه؛ فأهم ما يبحث عنه الفرد هو الإنتماء والأمن، بالأهمية نفسها التي يبحث فيها عن التقدير والإلفة الإجتماعية.

إلاّ أنّه ولتحقيق إشباع حاجات الإنسان، هناك عقبات متنوعة، منها النفسية التي تعود إلى تاريخه الخاص وطبيعة علاقاته الأسرية، ومنها ما يعود إلى العقبات الإجتماعية والإقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في مظاهر سوء التكيّف. وهذه ليست عوائق نابعة من واقعه الخاص، بل من المجتمع بشكل عام، كعدم توفّر فرص العمل وإنتشار البطالة، أو عدم توفّر وسائل التدريب المهني، أو عدم قدرة الدولة على تأمين مختلف إحتياجات ومتطلّبات الشعب (بعد حرب او أزمة ما) ممّا يؤدي إلى ظهور مشكلات جديدة تتطلّب المساعدة والخدمة الإجتماعية التي يمكن للجيش أن يساهم في توفيرها بروح «مدنية» وبمدخل إصلاحي يهتمّ بتحقيق التوازن وبتنظيم الإحتياجات لتحقيق رفاهية مجتمعية وأمان وإنتماء وإستقرار لأفراد المجتمع.

التنشئة المدنية

تعتبر التنشئة المدنية مستوى أساسياً من التنشئة الإجتماعية التي لا تحدث من دون أن يبدأ التعلّق والتماهي الأول بالوطن.

يُقصد بالتنشئة المدنية التأثير الذي يقع على الطفل من بيئته الإجتماعية لتحويله إلى كائن إجتماعي، ولإعداده لثقافته التي يعيش فيها. إنّها، أي التنشئة، عملية تشكيل الفرد عن طريق ثقافته حتى يتمكّن من الحياة ضمن ثقافة مجتمعه. ولكلّ ثقافة سماتها الخاصة التي تحاول طبع أفرادها بها. لذا ينشأ أبناء الثقافة الواحدة ولهم طابع مشترك يميّزهم عن غيرهم من أبناء الثقافات الأخرى.

هذا الطابع المشترك يؤدي إلى وحدة الميول والإتجاهات النفسية. ورغم وجود تشابه بين أفراد الثقافة الواحدة، إلاّ أنّ هذا لا يلغي الإختلافات بين الأفراد (عوامل وراثية، مناطقية، أسرية...) والتي تحدّد إمكانيات التفاعل والإندماج بين الفرد وبيئته، ومدى هذا التفاعل أيضاً.

إن التنشئة هي إجتماعية بالضرورة، والوحدة الإجتماعية الأساسية في التنشئة هي الأسرة التي لها الدور الأول في إعداد الطفل لدوره في الحياة الإجتماعية والمدنية وحتى أحياناً العسكرية، وفي تحديد صورته عن نفسه (بدءاً من الرضاعة، الفطام، النظافة، التربية الجنسية...).

إننا نفّرق ما بين التنشئة الإجتماعية الأولى، خلال مرحلة الطفولة، حيث يتعلّم الطفل طرقاً وعاداتٍ ثقافية، والتنشئة الإجتماعية الثانية خلال مرحلة المراهقة والرّشد.

ويُظهر الرسم التالي شبكة العلاقات المؤسساتية التي يخضع لها الفرد

حكماً خلال تنشئته الإجتماعية، حيث يظهر دور المؤسّسة العسكرية جلياً من خلال تأثيرها المباشر في أذهان الناشئة (تطويع، تجنيد) وغير المباشر (التربية المدنية، مفاهيم: الوطن، القائد).

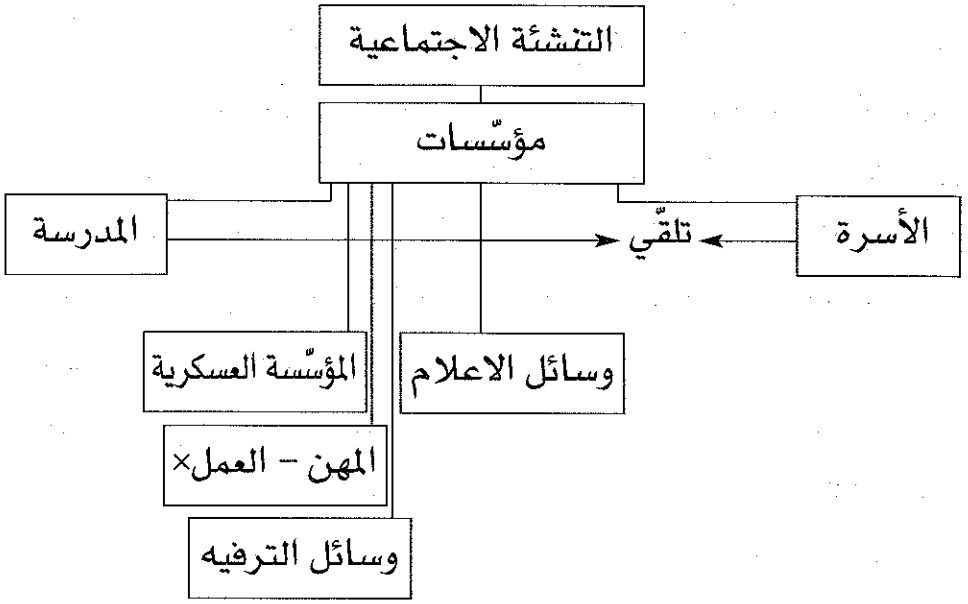

* مؤسّسات لها علاقة بالمعرفة وبالمبادرة.

** مؤسّسات تنتج وتعيد إنتاج «الإنضباط» و «القيم الإجتماعية».

ويظهر فعل «التلقّي» من المفاهيم الأساسية التي تبنّاها بإمتياز هذه المؤسّسات الإجتماعية (الأسرة - المدرسة). فالتلقّي هو ضرب من ضروب التأهيل والترويض للولد: أن نجعله يستبطن المعايير والأعراف والمواقف والأدوار؛ إنه مسار تكييفي يسعى للإندماج والتفاعل، مما يؤدي بالطفل إلى إكتساب إستعدادات خاصة تمكّنه من السيطرة على نزواته الخاصة، وهذا ما يؤدّي إلى الطابع المشترك بين مجموعة واحدة ذات

مظاهر موحدة في السلوك (طريقة الأكل - طريقة الكلام - المشي - الضحك - ردّ التحية - نغمة الصوت).

التنشئة الإجتماعية هي نوع من التشارك الإجتماعي؛ انها دخول في علاقة إجتماعية وتأهيل وإستيعاب للأفراد داخل الزّمر الإجتماعية، وهي نقطة مركزية في علم الإجتماع، تتناول مختلف أنماط تعليم الفرد، المرتبطة بالثقافات والأنساق الإجتماعية، بهدف التكيّف الإجتماعي الذي هو حالة تلاؤم مع المجتمع الذي نعيش فيه بشروطه وبظروفه وبمتطلباته. والفشل في حالة التكيّف هذه (سوء التكيّف) يمكن أن يؤدي إلى أمراض وصعوبات نفسية تتّسم بعدم التوازن وبالقلق وبعدم الشعور بالأمان. وممّا لا اختلاف حوله أنّ تنشئة الفرد تظهر في إتجاهاته الإجتماعية، ويمكن للمدرسة، كمؤسّسة إجتماعية ثانية بعد الأسرة، أن تكون هي الأخرى مكانا للحياة وللنموّ، وميداناً لتكوين ميول الفرد وتوجّهها، وللكشف عن قدراته وتأهيله لإقتحام ميادين الحياة. وهي، أي المدرسة، أهمّ مؤسّسة مسؤولة عن خلق الشعور بالإنتماء عند الطفل؛ والإنتماء المقصود هنا هو انتماء الفرد لوطنه ولمؤسّساته ولا سيما الوطنية منها، فتأتي التنشئة المدنية كجزء لا يتجزّأ من عملية التنشئة الإجتماعية الأساسية الهادفة الى تدريب وإعداد الفرد على حبّ وطنه. إنّها تربية الجسد والفكر والإرادة والوجدان وتهيئة المواطن ليكون صالحاً ومعتزّاً بوطنه وبثقافته.

ويأتي لاحقاً دور الجيش في عملية التنشئة هذه، حيث أنه يربّي أفراده على العلم والإدراك والإحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات. ولا بدّ هنا من التوقف عند دور القيادة في مسألتي الإنتماء الجماعي وتكوّن

الإدراك الشخصي الفردي، كونهما يشكّلان «فنّ التأثير على الآخرين للقيام بملء إرادتهم بما يلزم لتحقيق هدف ما أو لبلوغ غاية ما»[23]. في التنشئة يتحدد لكل فرد دور عام يمكن أن يتضمّن عدّة أدوار مختلفة أخرى، ناهيك عن الدور الخاص في تكوين هوامات الفرد وإسقاطاته الفعلية، والتي تأتي حصيلة لخبراته أثناء تفاعله مع أسرته ومع المجتمع الخارجي. ويتبع الدور مركزاً هو بمثابة فكرة المرء عن نفسه التي لا تتكوّن إلاّ عن طريق التفاعل الإجتماعي. إنّها التوازن في شعور الفرد بكونه جزءاً من المجتمع. فالتنشئة قوام حياة المواطن والمجتمع والدولة، وهي مرحلة عبور أساسية لتكوين هويته الفردية.

خدمة العلم

تشكّل خدمة العلم (الخدمة العسكرية الإلزامية) الوسيلة الفضلى لتحقيق التنشئة الوطنية كمستوى أساسي من مستويات التنشئة المدنية. غير أن هذا الدور الهام، لا يمكن للمؤسّسة العسكرية أن تؤدّيه دون القيام بعمليات تنشئة داخل صفوف الجيش على صعيدين إثنين:

أ- سياسي، لفهم حالات التسييس والبناء الأيديولوجي للمجتمع.

ب- إجتماعي، لفهم الواقع الإجتماعي ولضرورة تفهّم العسكريين للتركيبة الإجتماعية.

فمبدأ التجنيد هو من أهم مبادئ الخدمة العسكرية العامة، وأولى الوسائل لتحضير دفاع وطني لا يقوم على الإستعلاء والعدائية أو الكراهية. إنه مسار أوّلي نحو التغيير والحداثة (في هذه المؤسّسة الأساسية بين

مؤسّسات الدولة)، من أجل التأثير في سلوك وتفكير كوادرها بهدف تكوين اتجاه أكثر إنفتاحاً. إن خدمة العلم التي تساعد بانتقال الجيش من حالة السلم إلى حالة الحرب بإعداد إحتياطه الكبير، غير منفصلة عن مبدأ التنشئة، ولا يمكن أن تتمّ ما لم يدرك المواطن دوره في مساندة الجيش، وذلك عبر نشر الوعي الوطني من قبل المؤسّسة العسكرية، والعمل على تنمية ثقة الشاب بنفسه واتكاله على الذات.

إن خدمة العلم هي الطريق السليم لوصول المؤسّسة العسكرية إلى الشعب، لتعاونه ويعاونها على أداء رسالة مجتمعية نافعة. فبرنامج الخدمة، وأساليب التجنيد والرؤية الواضحة، تحدّد جيش المستقبل، خصوصاً وأنّ التحديث في مجتمعاتنا أصبح حاجة ملحّة. إنّ الشباب هم طاقات الجيش، فمن الأهميّة بمكان معرفة كيفية الولوج إلى عقولهم وتنشئتهم تنشئة صالحة واعية، وتوعيتهم وعدم القطع معهم. وربما إستفاد الجيش من طاقات المجنّدين في مجالات عدّة، لكنّ الإيجابية تتمثّل في عودة هؤلاء الشباب إلى مجتمعهم بثقة عالية بالنفس، وبشخصية متّزنة، وبأفكار وبمعتقدات وطنية عنوانها الولاء للوطن الذي إليه وحده الإنتماء، وليس لمنطقة من مناطقه أو لطائفة من طوائفه ولا لعشيرة من عشائره.

ومن وجهة نظر نفس - إجتماعية فإن خدمة العلم في لبنان مثلاً أعادت الهيبة للعائلة بعد أن كانت الحرب قد خلخلت السلطة الأبوية التي كانت عموماً بحالة تقهقر نتيجة تيّارات تربوية وثقافية معيّنة. ذلك أنّ استعارة الجيش لدوره الإجتماعي يعزّز تماسك الأسرة ويقوّي الوحدة الوطنية بما

تقدّمه للشباب من مفاهيم محددة للولاء والإنتماء، ومن تجربة معاشة أساسها احترام القانون والإنضباط والتعاون لتنفيذ المهام.

الواقع أنّ المجنّد لا يتلمّس أحياناً إيجابيات خدمة العلم[24] إلا بعد تمضية فترتها، حيث يتبيّن بعد عودته إلى مجتمعه، مدى مساهمتها في بلورة شخصيّته وإزدياد ثقته بنفسه وبدوره الإجتماعي.

وهذا ما يؤكد وجود تقصير إعلامي في لبنان تجاه الشباب حول الأهمية الوطنية لخدمة العلم، ومساهمتها الإيجابية في تنمية شخصية المجنّد. وهذا ما قد يقدّم للمجنّد إحتمالاً أعلى في الحصول على فرصة عمل بعد إنتهاء فترة خدمته العسكرية، أي عكس ما هو سائد عند غالبية المجنّدين.

ما تقترحه هذه الدراسة هو العمل على وضع خطّة إعلامية تقوم على كون أهداف الإستراتيجية العسكرية، هي، إضافة إلى الدفاع عن الوطن وتوفير أمنه، تحقيق تنمية إجتماعية، وصولاً إلى العدالة الإجتماعية التي وحدها توّفر الأمن الإجتماعي وتصون المجتمع وأفراده.

المقترحات والتوّصيات:

يتمحور الدور الإنمائي للجيش في لبنان، بالمفهوم الشائع والتقليدي، حول أربع مسائل:

أ- عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية.

ب- المساهمة بإنجاز البنى التحتية، خصوصاً في المناطق النائية (طرق المواصلات، بناء الجسور، مدّ شبكات الماء والكهرباء...).

ج- الحفاظ على البيئة (تشجير، تنظيف الشواطئ والأماكن الأثرية والسياحية، إخماد الحرائق).

د- توفير بعض الخدمات الصحية (حملات تلقيح...).

إن إنجاز هذه الوظائف التنموية العادية، كمّاً ونوعاً، مرتبط بالواقع الإجتماعي وبمدى تطوّر مؤسّساته، إلاّ أن حصر الدور الإجتماعي للجيش بهذه القضايا تحديداً يتعارض مع النظرة الشمولية للمؤسّسة العسكرية ولدورها الإجتماعي. فالتنظيم الجيّد وإمتلاك الآليات يجب ألاّ يؤدّيا إلى إختزال الدور الإنمائي الإجتماعي للجيش بمجرد أعمال إغاثة وإسعاف. من جهة ثانية، فإنّ هذه الأعمال التنموية لا تقوم بمعزل عن تطوير مفهوم علاقة العسكريين مع المجتمع المدني خصوصاً في الجانب الإجتماعي منها، بينما تحافظ الأدبيات العسكرية على إعطاء الأولوية للمستوى السياسي للبحث؛ ونحن إذ لا ننفي أهمية هذا المستوى، إلاّ أن هذا الإقرار لا يعني تغييباً للمستوى الإجتماعي.

ويبرز الدور الاجتماعي للجيش من خلال التخطيط الدقيق والتحضير المتقن، ولا يمكن القيام بهذا الدّور من دون توجيه بين صفوف العسكريين لفكرة وأهداف الخدمة الإجتماعية، تماماً كما هي الحال مع مبدأ التنشئة الوطنية أو التجنيد أو التطويع. والحديث عن هذا الدور المتطوّر للجيش يفقد مضمونه إن لم يسبقه تحديد إستراتيجية للعمل القومي والوطني في مجالات التنمية التي توازي بالأهمية ما بين الأمن القومي والأمن الإجتماعي.

هذا التغيير المطلوب لمضمون الدور الإجتماعي لن يتحقق إلا في إطار تغيير إجتماعي شامل يتعدّى إطلاق المواقف إلى العمل العلمي المنظّم

والهادف إلى تطوير المجتمع وبنيته. فالبنية العسكرية مترابطة مع البنية الإجتماعية التي تعزّز ظواهر وموضوعات للبحث والدراسة.

فما هو الواقع والموقف الإجتماعي في الدول العربية عموماً من مسائل السلام وتنظيم الأسرة والمساواة بين المرأة والرجل، وتطويع النساء وتجنيدهن؟

إن الإجابات الموضوعية عن هذه التساؤلات لا تكون إلاّ عبر تعزيز وتطوير الدراسات في المجالات التالية:

أ- التكنولوجيا

تظهر مقارنة مستوى التكنولوجيا العسكرية العربية مع مستوى التكنولوجيا العسكرية في الدول الغربية، الفرق الشاسع بينهما، ويفسّر ذلك بالفوارق ذاتها ما بين المجتمعات العربية وتلك الغربية على الصعيد التكنولوجي العام القائم على المعرفة والعلم والمناهج التربوية وصولاً إلى المختبرات ومراكز الأبحاث والمصانع في الغرب، في حين ان دول العالم الثالث، وبينها الدول العربية، تعتمد على إستيراد التكنولوجيا، وبشكل خاص الأسلحة المتطوّرة. وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة في مجال الأسلحة، تفرض ضرورة تصوّر طرق جديدة في التعليم، وخصوصاً في منظومات الإتصال والمعلوماتية، فإنّ تحقيق هذا الأمر لا يكون إلاّ عن طريق رفع مستوى المعرفة التكنولوجية في العالم العربي، وسائل وتقنيات، إذ أنّ تحديث هذا المجتمع أمر أساسي وعنصر لا يتحقّق من دونه تطبيق التكنولوجيا المتجددة في المؤسّسة العسكرية.

ب - توفير قاعدة إحصائية - ديموغرافية

إن معرفة الواقع بمستوياته كافة، ولا سيّما القدرات البشرية والإقتصادية، لا يمكن تحقيقها من دون توفّر معطيات رقمية دقيقة حول أوضاعها. كذلك فإن دراسة التطورات المرتقبة لجميع الظواهر الإجتماعية والديموغرافية والإقتصادية، تنطلق أساساً من تلك المعرفة الكمّية. وهذا ما يفترض وجود مراكز أبحاث، يتم مدّها باستمرار بالمعطيات اللاّزمة لإنجاز الدراسات وإيجاد حلول للمشاكل المطروحة، وهذا ما يوفّر إمكانية التأثير في التوجّه الإجتماعي بشكل يتلاءم والإستراتيجيات العامة، ومنها تحديداً الإستراتيجية العسكرية.

ج- الإعلام ووسائل الإتّصال:

يهدف الإعلام بشكل رئيسي إلى إيصال معلومات معّينة للجماهير لتأكيد رأي أو موقف، أو إلى تغيير هذه الآراء والمواقف من مسألة مطروحة. ودور الإعلام على صعيد بلورة أهمية الدور الإجتماعي للجيش، يمكن أن يندرج على مستويين:

- المجنّدون والأفراد والرتباء والضباط.
- المدنيون.

والتمييز بين هذين المستويين ينطلق من إختلاف التوجّهات والوسائل المتّبعة لتحرير مضمون الخطاب، غير أن الهدف هو واحد ويتحدّد بالتركيز على التوجّهات الجديدة للمؤسّسة العسكرية نحو الإنفتاح والتحديث.

د- تشجيع الدراسات النفسية وتطويرها داخل المؤسّسة العسكرية

توّفر الدراسات النفسية والنفس- إجتماعية إمكانية تحديد المشاكل

التي قد يواجهها الفرد في موضوعات الإنتماء للجماعة والإندماج والتكيّف.. وتحدّد هذه الدراسات الطرق والوسائل التي تشكّل حلولاً لتلك المشاكل. ونشير هنا بشكل خاص إلى دراسات دينامية الجماعة التي تتناول مسألة دينامية الفرد في جماعته، وصولاً إلى فهم أوالية إندماجه في الجماعة، والعلاقات القائمة بين أفراد الجماعة، ومنها موضوع القيادة.

هذه الدراسات تسمح بمتابعة أوضاع العسكريين، برتبهم كافة، والدينامية العلائقية التي تسيّرهم أثناء وخارج الخدمة، كما تسمح بإنطلاقة الحوار مع المجنّدين ومع أسرهم أيضاً.

إن مفهوم القيادة قد تطوّر نظرياً وعملياً من «القائد الفرد» إلى «القيادة الجماعية»، وهذا ما يؤكد على ضرورة تطوير المفهوم الدينامي للجماعة في المؤسّسة العسكرية.

وأخيراً، وإنطلاقاً من مسلّمة حتمية العصرنة للمجتمع ولمؤسّساته كافة، وأولها المؤسّسة العسكرية التي تمتلك شرعية القوة والقسر، نتساءل كيف يمكن لهذه المؤسّسة - الأساس أن «تتعصرن» في الأمور التقنية واللوجستية والتجهيزية من دون أن يطال ذلك بنيتها الإجتماعية؟

طالما أنّ السّلطة تمرّر عبر القوّة العسكرية، وإن بطريقة ضمنية، فكيف يمكن ألاّ يستجيب المجتمع، ليس لفوّهة البندقية، بل لحداثة ولعصرنة مطلوبتين؟

قد يبدو للبعض، وإجابة عن تساؤلات البحث، أنّ الحديث عن دور الجيش في التنمية والإنماء شأن مبالغ فيه، فللعسكر دوره التقليدي المعروف، إلاّ أن الوقائع أثبتت فشل التجارب السابقة في العالم العربي، حيث برزت خطوات

العسكريين أنفسهم (كبار القادة) لتحديث دورهم وتطوير أدائهم وزيادة إنفتاحهم على المجتمع كضرورة عصرية ملحّة. والنقيض لكل هذا، أي إنغلاق المؤسّسة العسكرية على نفسها، يؤدي حكماً الى أمراض نفس - إجتماعية تبقى، رغم سيّئاتها، أقلّ خطورة من النتائج الأخرى الملازمة لها، ألا وهي إنقسام المجتمع ما بين «عسكري» و«مدني» وهذان الإثنان، في هذه الحالة يكونان خاسرين.

ليس المطلوب إذاً أن يفقد العسكري روحه العسكرية، لأنّها مجال الإختصاص وتمايز المهنة، بل المطلوب هو الإنفتاح الإجتماعي والمشاركة الفعّالة، وعدم التقوقع.

إن عصرنة الجيش من وجهة نظر سوسيولوجية وسيكولوجية وتكنولوجية وإعلامية وخدماتية، هي الإطار التنموي الإجتماعي الأول.

وهذه مسؤولية مشتركة ما بين القيادة العسكرية والسلطة السياسية وفئة المثقفين (الإنتلجنسيا) التي ربما تتحمّل أكثر من غيرها مسؤولية بناء الدولة وإعادة البناء الإجتماعي على أسسٍ علمية وموضوعية. إن عملية إنتاج الثقافة يمكن أن توجّه لمساعدة المؤسّسة العسكرية والدولة على السواء في توجهاتهما الحديثة، بدءاً من الإقناع والتهيئة والتحضير للقيام بهذا الدّور التحديثي.

الهوامش

1- جاك وودیز: الجیوش والسیاسة - ترجمة عبد الحمید عبدالله- مؤسّسة الأبحاث العربیة - بیروت 1982 - الطبعة الأولى.

2- جاك وودیز: المصدر نفسه

3- ینقل وودیز عن «غرامشي» علاقة الدولة بالمجتمع المدني وبالأنظمة المتنوّعة.

4- أحمد أبراهیم خضر: علم الإجتماع العسكري - دار المعارف - القاهرة 1980 - ص285

5- فؤاد إسحق الخوري: العسكر والحكم في البلدان العربية - دار السّاقي - لندن 1990- ص13.

6- المصدر نفسه، ص 27.

7- في منتصف القرن العشرين، دخل العديد من الدول العربية في حروب داخلية وخارجية عزّزت من أهمية العسكر.

8- رغم أن رجال الجيش هم أساساً رجال من الدولة، إلاّ ان التمييز هنا هو على مستوى «دينامية العصبة» في علم النفس.

9- مجدي حمّاد: العسكريون العرب وقضية الوحدة- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 1978 - ص 25.

10- المصدر نفسه، ص 33.

11- عليّ الدين هلال: العرب والعالم - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت - 1988.

12- الخوري: مصدر سبق ذكره، ص 7.

13- المصدر نفسه، ص 69.

14- المصدر نفسه، ص 72.

15- المصدر نفسه، ص 50.

16- مجدي حمّاد: مصدر سبق ذكره، ص 193.

17- المصدر نفسه، ص 193.

18- علي الدين هلال: مصدر سبق ذكره، ص 941.

19- الخوري، مصدر سبق ذكره.

20- محمود حسن: الخدمات الاجتماعية المقارنة - دار النهضة العربية - بيروت - 2891 - ص 294.

21- المصدر نفسه، ص 295.

22- يقصد «بالعميل» الشخص المحتاج للمساعدة العلاجية أو الاستشارية في ميدان علم الاجتماع، وهي تسمية بدأت تستخدم بعد الحرب العالمية الثانية لدى بروز حاجة العلوم الإدارية والتسويقية للعلوم النفسيّة وبالعكس.

23- العميد الركن حسين شاهين: دور القائد وأهمية الحنكة العسكرية في الحروب الحديثة - بحث التخرّج من الأكاديمية العسكرية العليا - القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة - الجمهورية العربية السورية - ك2 2002 - ص 4

24- يمكن العودة لبحث ميرنا الضاروب: الشباب اللبناني والجيش - شهادة الجدارة في علم النفس الاجتماعي - الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الاول - 1997.

المراجع

أ- باللغة العربية:

- الكتب

- تركي، مصطفى - بحوث في سيكولوجية الشخصية - جامعة الكويت - الكويت 1980.

- الحبابي - محمد عزيز: عالم الغد - العالم الثالث يتّهم - مدخل إلى الغدّية الحينونة أو الزمن المنفلت - بيروت 1991.

- حسن، محمود: الخدمات الإجتماعية المقارنة - دار النهضة العربية - بيروت 1982.

- حمّاد، مجدي: العسكريون العرب وقضية الوحدة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 1987 - الطبعة الأولى.

- خضر، أحمد إبراهيم: علم الإجتماع العسكري - دار المعارف - القاهرة 1980.

- خوري، توما: علم النفس التربوي - مجد - بيروت 1999.

- الخوري، فؤاد إسحق: العسكر والحكم في البلدان العربية - دار الساقي - لندن. 1990- الطبعة الأولى.

- عبد الملك، أنور: المجتمع المصري والجيش - دار الطليعة - بيروت 1974.

- عصمت، شفيق: قاموس الشرطة - مكتبة لبنان - الطبعة الثانية - بيروت 1980.

- عوّاد، علي: الدعاية والرأي العام - مؤسسة كركي - بيروت 1993.

- لابلانش، ج: ترجمة مصطفى حجازي - معجم مصطلحات التحليل النفسي - مجد - بيروت 1978

- هلال، علي الدين: العرب والعالم، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1988.

- ووديز، جاك: ترجمة عبد الحميد عبد الله - الجيوش والسياسة - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت2891 - الطبعة الأولى.

- فان كريفلد، مارتين: ترجمة يزيد صانع - عناصر القوة القتالية - المؤسّسة العربية للدراسات والنشر - بيروت 1988.

- فرويد، سيغموند: الطوطم والحرام - دار الطليعة - بيروت 1983.

الدوريات:

- مجلة الدفاع الوطني أعداد 17-18-19
- مجلة الفكر العربي عدد 6
- نهار الشباب - الإثنين 21 ت 2 1994
- جريدة النهار - قضايا النهار - الأربعاء 20 ت 2 2002

دراسات غير منشورة وندوات:

- العميد الركن شاهين، حسين: دور القائد وأهمية الحنكة العسكرية في الحروب الحديثة-بحث إجازة التخرّج من الأكاديمية العسكرية العليا- القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة-الجمهورية العربية السورية- ك2 2002.
- الضاروب ميرنا: الشباب اللبناني والجيش (خدمة العلم وتأثيرها على نفسية الشباب المجندين). بحث أعد لنيل شهادة الجدارة في علم النفس الإجتماعي في الجامعة اللبنانية معهد العلوم الإجتماعية - الفرع الأول - 1996 - 1997.
- ندوة «سيفنا والقلم» - الجامعة اللبنانية وقيادة الجيش - بيروت 1993

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

يرى الباحث أنّ الفشل الأمني الأميركي في منطقة الخليج تسبّب في إنتاج ثلاثة حروب في تلك المنطقة. وبعد القضاء على صدّام حسين، جعلت إيران باعتبارها التحدّي الأساسي لأميركا في الخليج. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة لإيران بكلٍ من سوريا ولبنان، فضلاً عن امتداداتها العراقية، فقد اشتدّت ضغوط هذا المحور على القوّات الأميركية في العراق، ما أفضى بأميركا في النهاية، في ظلّ الرّعاية السورية للمقاومة اللبنانية ضدّ اسرائيل، إلى إصدار قانون لمعاقبة سوريا، وهو القانون الذي أثار سخطاً واستنكاراً فضلاً عن تساؤلات مختلفة حول مبرّراته الحقيقية.

والثابت أنّ إحتلال أميركا للعراق فاقم المشاكل القائمة بدلاً من أن يحلّها، والأمن المضطرب هناك قد يدفع أميركا إلى إعادة التفكير بسياستها القائمة على القوّة، ليس في العراق فحسب، بل في منطقة الخليج عموماً والشرق الأوسط برمّته. ولا بدّ أن تضع اميركا في حساباتها إعادة هندسة أمن الخليج واعتماد سياسة "القوّة الناعمة".

وفي حين أنّ سوريا تطلب من أميركا موقفاً عادلاً تجاهها، فإنّ موقف لبنان عموماً من النزاع في الشرق الأوسط يقول باستكمال عملية السلام العادل والشامل في المنطقة.

وكان الرئيس الأميركي بوش يأمل، بمهاجمته العراق، أن يعطي عبرة لدول مثل إيران وكوريا الشمالية بالتوقف عن إنتاج الأسلحة النووية. لكنّ هدفه لم يتحقّق. وجاءت تصريحات غونداليزا رايس عن نصب اسرائيل صواريخ بوسعها إلحاق الأذى بإيران، لتدفع وزير الدفاع الإيراني إلى التصريح بأن على إيران أن تهاجم هي أولاً عندما تتأكد لها نيّة أميركا بمهاجمتها. وهذا كله يفيد أنّ سياسة بوش المبنيّة على القوّة والعنف لم تنجح، وأنّ عليه اعتماد سياسة مختلفة مبنيّة على الحوار والتفاهم.

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى وفاة ما يزيد عن مليون ومئتي ألف قتيل في العام الواحد من جراء حوادث المرور في العالم، بالإضافة إلى إصابة ما يزيد عن أربعة وعشرين مليون شخص بجروح بليغة.

أصبحت حوادث السير مشكلة كبيرة ومتزايدة في مختلف دول العالم ولاسيما بالنسبة للشريحة العمرية ما بين ١٦ و٢٧ سنة، حيث تعتبر حوادث السير المسبّب الأول للوفاة أو للإعاقة الدائمة. وتشير معظم دراسات مؤسسة الأبحاث العلمية واليازا إلى احتمال تزايد حوادث السير في معظم الدول النامية وخصوصاً في الدول العربية، إذ تعتبر هذه الدول معرّضة لتزايد سنوي في تلك الحوادث يقارب العشرة بالمائة.

على الصعيد الدولي، ينبغي مطالبة الدول المتقدّمة والمنظّمات الدولية المستقلة والتابعة للأمم المتحدة بأن تعطي المزيد من الاهتمام لقضايا سلامة المرور، وأن تسعى لمساعدة الدول النامية للتصدّي لتزايد المآسي الناجمة عنها.

بعد الدراسة المفصّلة لوضع وتاريخ الوقاية من حوادث السير في دول الإتحاد الأوروبي نستنتج بأنّ تعاون المجتمع الأهلي في الإتحاد الأوروبي على مدى عقود أثمر تبادلاً مستمراً للخبرات والتجارب الناجحة تمثّلت بإنجازات هامة أدّت إلى تخفيض عدد الوفيات بشكل ملفت للنظر، كما نجحت برفع القضية إلى أعلى مستويات الإهتمام في دول الإتحاد الأوروبي. من هنا أهمية التأكيد على الدور

الفاعل والرئيسي للمجتمع الأهلي في الضغط على سلوك الأفراد بهدف نشر مفاهيم السلامة بالإضافة إلى السعي الدؤوب لرفع قضايا الوقاية من الحوادث على سلّم الأولويات في مختلف الدول العربية.

لذلك نكرر النداء بأنه حان الوقت للتصدّي للوفيات والإصابات البليغة الناجمة عن حوادث السير والتي بلغت ارقاماً قياسية في معظم الدول العربية. كما نأمل بنجاح جميع نشاطات يوم ٧ نيسان السنوي للحدّ من حوادث السير في لبنان والعالم. آملين التصدي لهذه المشكلة بشكل مستمر، وليس في هذه المناسبة وحسب.

بيان بإحصاءات ضحايا حوادث المرور في العالم
(الوفيات والإصابات البليغة)

أكثر من	1.2 مليون	وفاة	و	24 مليون	جريح	كل	سنة
أكثر من	100.000	وفاة	و	2 مليون	جريح	كل	شهر
أكثر من	3.300	وفاة	و	68.00	جريح	كل	يوم
أكثر من	120	وفاة	و	2.700	جريح	كل	ساعة
أكثر من	2	وفاة	و	40	جريح	كل	دقيقة

المصدر: يازا انترناسيونال - نيسان 2004

بيان بإحصاءات ضحايا حوادث المرور في العالم العربي
(الوفيات والإصابات البليغة)

أكثر من	40.000	وفاة	و	مليون	جريح	كل	سنة
أكثر من	3.300	وفاة	و	83.300	جريح	كل	شهر
أكثر من	111	وفاة	و	2770	جريح	كل	يوم
أكثر من	4	وفاة	و	116	جريح	كل	ساعة

المصدر: منظمة الصحة العالمية - نيسان 2004

بيان بإحصاءات ضحايا حوادث المرور في العالم العربي
(الوفيات والإصابات البليغة)

أكثر من	550	وفاة	و	9000	جريح	كل	سنة
أكثر من	54	وفاة	و	750	جريح	كل	شهر
أكثر من	1	وفاة	و	25	جريح	كل	يوم

المصدر: يازا لبنان - شباط 2004

تطرح الباحثة مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط عموماً في ظلّ الحاجة المتزايدة إليها، وضآلة الكميات المتوفرّة منها، إضافة إلى إشكالية طرح الكثير من المياه في البحر دون الاستفاده منها، وسعي إسرائيل إلى اعتماد كل السبل المتاحة أمامها لـ"سرقة" المياه من مختلف الدول المجاورة.

وهي ترى أنّ أهمية الماء بالغة الحيوية بالنسبة لاسرائيل إلى درجة اعتبارها أنّ الحرب القاسية التي تشنّها إسرائيل ضدّ الإنتفاضة الفلسطينية وقياداتها، ما هي إلاّ خطوة إحتياطية على طريق معركة المياه، بمعنى أنّ إسرائيل تسعى لهزمة الإنتفاضة كي تضمن لنفسها ربح المعركة الأخرى الأساسية وهي معركة المياه.

وهذا ليس مفاجئاً، فقد استعر النزاع بدايةً في المنطقة عام ١٩٥٣ عندما قرّرت إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن. وبعد ذلك بحوالي عقدين من الزمن، أقدمت إسرائيل على إحتلال هضبة الجولان السورية، ليس لأهمية استراتيجية موقعها فقط، بل لأنّها تختزن في باطنها كميات هائلة من المياه تستفيد إسرائيل منها مباشرة ولا يمكنها الإستغناء عنها.

تأتي المياه في طليعة أولويّات اسرائيل، حتى إنها تتقدّم على سُلّم الأهميّة، العديد من القضايا المعتبرة أساسية في إسرائيل مثل مستقبل مدينة القدس، أو مستقبل المستوطنات الصهيونية، أو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة وفي الشتات. ولفرط اهتمام إسرائيل بالمياه وحاجتها إليها، فهي

تستجرّها وتستغلّها بشتّى الطرق والوسائل إلى درجة إنها استنفذت مختلف مصادر المياه الجوفية والسطحية في كلٍ من الأردن وقطاع غزّة والضفّة الغربية.

وتتحدّث الباحثة عن شائعة أفادت بإنشاء وكالة دولية للمياه إبّام حكومة "باراك"، بمباركة أوروبية - أميركية - يابانية، وطرحت مشروعاً لتحويل نهر الليطاني اللبناني على مستوى وادي قلعة الشقيف، ليصبّ في إحد روافد نهر الأردن القريبة، ممّا يكفي فلسطين (الإنتدابية) والأردن حاجاتهما من المياه.

لكن الحلّ الذي تطرحه الباحثة لمشكلة المياه في المنطقة، ينطلق من حلّ شامل للأزمة السياسية في المنطقة، بما يؤدي إلى عقد إتفاقيات تعاون مائي حبيّة بين مختلف دول المنطقة لتقاسم خيرات الذهب الأزرق.

paternal authority and family bonds.

The researcher concludes with the following recommendations:

- intensifying guidance in military classes to the idea and goals of social services.

- increasing the level of technological knowledge within the military institution, and the society.

- the establishment of research centers capable of providing accurate statistics about the society.

- focusing the media on showing the importance of the army's social role.

- encouraging psychological studies within the military institution.

In conclusion, modernizing the army is a joint responsibility between its command from one side, and the political authority and intelligentsia from the other.

Dr. Sami AJAM

The social role of the army in third world countries

The researcher sheds light on the army's social role in third world countries in general (taking Lebanon as a model) and its contribution in limiting the incompatibility between the "military community" and the "civil community". The evolution of the military order in the military community is divided into several historical phases.

The most recent phase being called the development phase by researcher (Where the army played an outstanding ole on national, social and economical levels.)

Moreaver, the researcher views that there is quite a close relationship between security and development. Thus deducting that whoever controls the army, controls the state.

Knowing that the community's welfare is directly related to its military capability, the army's mission is not just military, but is also social, and prone to serve.

In the researcher's opinion, the military service is the preferred way for nurturing patriotism and preparing national defense, but it can't be achieved successfully without the citizens' knowledge of his role in support of the army.

The youth are the army's might, and it is essential to know how to gain access to their minds in order to insure a proper upbringing.

However, the most prominent positive aspect is represented in these conscripts' appearance as they re-enter their society with a balanced personality and patriotic thoughts and beliefs.

In this context, the researcher considers that the military service in Lebanon has brought back the family aspect after the war had shaken

United Nations... but international organizations, as diverse as they are, did not succeed totally in realizing that goal, and rescuing political work from deviation, therefore the researcher recommends the implemmentation of a mechanism for that rescue, that states on finding organizations and institutes to prepare and graduate politicians, and oversee their political work through their journey, to pinpoint their faults and the ways to solve them.

Political work forms the corner stone of society, and promoting it leads to promoting the community and humanity towards a prosperous future.

Dr. Albert RAHMEH

Political work between reality and expectations

The researcher considers that politics exist for the benefit and luxury of communities. However, political principles are not being applied in righteous ways, what deserves the restorations of righteous centralized politics in the mind and logic, where it be beholds human dignity, rights and presents the solution for human conflicts peacefully.

In respect for politics' multi roles, it requires of who takes it as a profession to master it according to precise standards that suit the importance of political work.

Even though political work has understandings and limitations that should not be crossed, but rarely do politicians respect these understandings and limitations and work by them.

And from here comes the political crisis that keeps humanity sinking under the burden of oppression and war.

The researcher also talks about authority, stating Montesqieu's theory and its division into three categories (legislative, executive, legal), then about pressure groups (on authority) or what is known as the opposition, he refers to it as secretive in dictatorship regimes, and public in democratic systems. He also considers that cooperation between the authority and the opposition in democratic systems, is the guarantee to the application of righteous politics.

The opposition to that consideration is political deviation, where a politician's deviation off principales that nurture his missionary profession.

Now that political deviation has become common today, it has negatively reflected the general view, which calls to treat that deviation and improving political performance. That was the main goal of international organizations such as the leage of nations, and then the

The Russian people has already offered precious victims in confronting at first the army of napoleon and then the army of Hitler and called the second world war on its land as the great national war because all the Russian people participated in this confrontation.

Since the early nine tees and until this day ten new members joined the NATO. Among these countries, 3 Baltic republics which were until recently a part of the soviet union with Russia and the NATO's forces started to take up positions in their territory and thus the cities of Russia and its villages became very near. In the south, the Americans and the west took advantage of the war on the successors of their friends among the freedom fighters part of the "Taliban" group in Afghanistan against the soviet union and made the republics of central Asia and the Caucase a path to this part of the world and soon the path became a headquarter.

And thus, the west inherited the legacy of the "sick man" and is still strengthening its siege.

Without distinction whether it was fear from the possibility of the rise of a new regime in Russia endowed with imperial and American ambition to dominate the whole world or whether it was a forethought operation to swoop down in the future this vast country, rich in natural resources to divide it and subjugate it and appropriate its ressources and advance towards China to divide it and transform it to a colony which was the "golden dream" of the west since the nineteenth century.

In both cases the reasons of seperation after the partnership still exist especially now after the new Russian capitalism began to harden and its distinctive interests on the regional level, not to say the world level, is becoming clearly.

Dr. Michel YAMMINE

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the magazine of "Lebanese National Defense" is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The bases of America and the Nato around Russia: Between the acceptance of the government and the complaint of the opposition.

The Americans and the other western countries considered the fall of the pact of Warsaw and the soviet union as a defeat of the eastern bloc in the cold war.

It goes without saying that the defeated party will retreat so that the victorious party will take its place. And that is what's happening with Russia, the legitimate air of the soviet union as a geopolitical concept. In spite of its recent friendship with the west on the basis of democracy and the free market economy and the war against terrorism ect... the west keeps on getting closer to its borders from every side, sometimes on the pretext of the necessity to fight illegal emigration and the traffic of drugs, and sometimes on the pretext pf fighting terrorism in Afghanistan which in all cases does not need an excuse...

And this what throws the Russian authorities into a political dilemma cause the party which is moving towards it is a "strategic partner" and the leader of the anti-terrorism alliance which Russia joined unwillingly, while the Russian community by virtue of the will to continue, despite of being unconcerned with all the issues of the higher politics, are fearful of the gigantic western military machine approaching from its borders.

Le chercheur conclut en exposant des recommandations dont notamment :

- ***Renforcer l'orientation parmi les rangs des militaires, de l'idée, et des buts du service social.***
- ***Développer le niveau de la connaissance technologique auprès de l'institution militaire et auprès de la société.***
- ***Assurer des données numériques précises de la société à travers les centres de recherche qui seront fondés.***
- ***L'information doit se concentrer sur l'éclaircissement de l'importance du rôle social de l'armée.***
- ***Encourager les études psychologiques à l'intérieur de l'institution militaire.***

En conclusion, la modernisation de l'armée est une responsabilité commune entre son commandement d'une part, et le pouvoir politique et l'intelligence d'autre part.

Le rôle social de l'armée dans les pays du tiers monde

Le chercheur éclaircit sur le rôle social de l'armée dans les pays du tiers monde en général (et prend le Liban comme étant un exemple) et la contribution de ce rôle à limiter la divergence entre « la société militaire » et « la société civile ». Pour le chercheur, le développement de l'organisation militaire dans la société arabe se divise en plusieurs phases historiques dont la plus récente fut la phase du développement, comme il l'a nommé et où l'armée a joué un rôle important sur les niveaux nationaux, sociaux et économiques.

Le chercheur croit qu'il existe un lien étroit entre la sécurité et le développement, en déduisant que celui qui contrôle l'armée, contrôlera l'Etat. La prospérité de la société est liée à sa puissance militaire. La mission de l'armée n'est pas seulement militaire, elle est aussi sociale et une mission de services. D'où le service militaire constitue le meilleur moyen pour réaliser l'instruction nationale et préparer une défense nationale. Mais le service militaire ne pourra réussir si le citoyen ne réalise pas l'importance de son rôle à appuyer l'armée. La jeunesse constitue le potentiel de l'armée , et il est nécessaire de trouver le moyen adéquat pour s'introduire dans leur esprit afin de leur offrir une bonne instruction.

L'effet le plus positif du service militaire se présente par le retour de ces recrutés à leur société tout en jouissant d'une personnalité stable, et d'idées et concepts rationaux.

C'est dans ce cadre que le chercheur voit que le service militaire au Liban a attribué de nouveau la vénération à la famille, après que la guerre avait ébranlé l'autorité paternelle et la famille. C'est avec l'armée qui a regagné le rôle social, que la solidarité de la famille s'est renforcée et l'unité nationale s'est enracinée par la suite.

pas réussi parfaitement à réaliser ce but et à sauver le travail politique du naufrage. C'est alors que le chercheur se concentre pour élaborer le mécanisme de cette délivrance qui cherche à établir des institutions pour préparer et former les politiciens, surveiller leurs travaux lors de leur exécution afin de définir les dérogations et les moyens pour les traiter.

Le travail politique constitue un des piliers fondamentaux de la société. Le travail politique avancé aboutit à la prospérité des sociétés et de l'humanité vers des horizons idéaux.

Le travail politique entre la réalité et la perspective

Le chercheur considère que la politique existe pour que les sociétés prospèrent, or les principes politiques ne s'appliquent pas à travers des moyens justes, cela suscite la régénération de la politique de fond basée sur la raison, ce qui préserve la dignité de l'être humain et ses droits, et offre la solution aux conflits humains par des moyens pacifiques. Vu les missions diversifiées de la politique, la personne qui la pratique doit l'exercer selon des critères très spécifiques qui se concordent avec la grande importance du travail politique. Rien que le travail politique jouit des concepts et des cadres bien déterminés, l'homme politique respecte rarement ces concepts et ne s'engage pas à les appliquer. D'où émane la crise de la politique qui laisse l'humanité extenuée sous l'injustice et les guerres.

Le chercheur parle du pouvoir tout en évoquant la théorie de Montesquieu concernant ce pouvoir qui est divisé en trois branches (le pouvoir législatif, le pouvoir exécutif et le pouvoir judiciaire), les groupes de pression (sur le pouvoir) ou ce qui est connu par l'opposition ; le chercheur signale que l'opposition est secrète dans les régimes totalitaires et publique dans les régimes démocratiques. Il croit que le balancement entre le pouvoir et l'opposition dans les régimes démocrates constitue la garantie pour appliquer la politique de fond. Tout acte qui est contre ce fait est une déviation politique; l'homme politique sort alors des principes qui patronnent le message de sa carrière.

Vu que la déviation politique est aujourd'hui répandue, cela a eu des répercussions négatives sur la réalité en général, donc cette déviation doit être traitée et la performance politique doit s'améliorer. Ceci fut le premier but des organisations internationales comme la bande des Nations Unies... Or les différentes organisations internationales n'ont

confrontation avec l'armée de Napoléon, et d'une autre avec celle de Hitler. Elle a nommé la 2ème Guerre Mondiale qui a eu lieu sur son territoire la « Grande Guerre Nationale » car tout le peuple a participé à ce défi.

Depuis le début des années 90, et jusqu'aujourd'hui, 10 nouveaux membres ont rejoint l'OTAN dont 3 républiques dans la mer Baltique faisant partie jusqu'à une date récente de l'Union Soviétique avec la Russie. Des forces de l'OTAN et leurs équipements ont commencé à stationner dans leurs territoires, elles sont alors devenues si près des villes et villages de la Russie. Au sud, le américains et les pays de l'Ouest ont profité de la guerre menée contre les héritiers, leurs amis, les lutteurs contre l'Union Soviétique, « les Talibans » en Afghanistan, et ont pris les républiques de l'Asie centrale et du Kokaz un passage pour eux. Peu à peu ce passage est devenu un siège. C'est alors que l'Ouest a hérité l'héritage de « l'homme malade » qui était encore sous l'embargo.

Il n'y avait pas de différence si ce fait était le fruit de la peur de l'éventualité de l'établissement d'un nouveau régime en Russie avec des ambitions impériales et géo-politiques se contredisant avec l'ambition américaine ou s'il était une opération bien étudiée afin d'attaquer plus tard ce pays très vaste et riche en sources naturelles afin de le diviser et s'emparer de ses sources et duquel, progresser vers la Chine pour la diviser et la transformer en colonie, c'était le rêve doré de l'Ouest, depuis au moins le 19ème siècle.

Dans les deux cas, les raisons de divergence après la participation existent encore notamment maintenant où le capitalisme russe moderne se renforce, et ses intérêts distingués au niveau régional et mondial commence à s'éclaircir.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, la magazine du « Défense Nationale Libanaise » publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Les bases de l'Amérique et du pacte atlantique concernant la Russie : Entre l'acceptation du pouvoir Et le mécontentement de l'opposition

Les Américains et les autres états de l'Ouest ont considéré l'effondrement du pacte de Varsovie et de l'Union Soviétique comme étant le résultat de défaite du camp de l'Est lors de la « guerre froide ». C'est évident que le parti défait se replie pour que le parti vainqueur occupe sa place. C'est le cas de la Russie, considérée l'héritier légitime de l'Union Soviétique comme étant un concept géo-politique. Malgré son amitié récente avec l'Ouest, basée sur la démocratie, l'économie du marché, la lutte contre le terrorisme etc.... cet Ouest n'arrête de s'approcher de ses frontières de tous côtés, tantôt sous prétexte de la nécessité de lutter contre l'émigration illégitime et le trafic de la drogue, et tantard sous prétexte de combattre le terrorisme en Afghanistan. En tous cas il n'a pas besoin de prétexte... Ce fait pousse les autorités russes à tomber dans une dédale politique : le progresseur est un « partenaire stratégique » et le chef du camp anti-terroriste que la Russie trouva bon de le joindre. Alors que la société russe afin de continuer, elle qui n'est pas concernée par toutes les affaires de cette « politique suprême », craint le progrès de la machine militaire géante de l'Ouest de ses frontières. La société russe avait offert des victimes chers lors d'une

Bibliographie / Webographie

1. Xavier de Villepin, "Guerre de l'eau au Moyen-Orient", La voix de France, Janvier 2001, no 486
2. Hervé Lavenir de Buffon, "De l'eau plutôt que du sang", Panoramiques, 2002, no59, pp189-194
3. G. Mutin, Moyen-Orient, Géographie universelle, Belin-Reclus, 1995
4. S. Deconinck, L'eau dans le conflit israélo-palestinien, Bruxelles, 2001
5. Yona Dureau, Israël virtuel/vertu-el, ou comment imaginer la paix
6. Véronique Chemla, L'eau, un des thèmes majeurs des trois enceintes mondiales à Johannesburg, Guysen Israël News,août 2002
7. L'eau au coeur du processus de paix entre Israël et l'OLP Propositions J. Sironneau Ministère de l'Environnement - Direction de l'Eau
8. "La pénurie d'eau au Moyen-Orient", Revue des Deux Mondes, septembre 2000
9. "Géopolitique de l'eau", Géo, décembre 1993
10. "L'eau des territoires palestiniens", Le Monde, 29/01/92
11. "L'eau vitale pour la Jordanie", Le Monde, 21/04/1994
12. Dictionnaire de Géopolitique, Flammrion, 1993
13. http://www.geocities.com/lotfy_eg/articlesureaujdi.html Mohamed Lotfy, "Le problème de l'eau dans le conflit israélo-palestinien", 24/03/2002

en Cisjordanie - prévu déjà par la feuille de route et l'accord de Genève – et le retour des plateaux du Golan à la Syrie ne se traduisent par une réduction substantielle de ses ressources hydrauliques actuelles. En effet, près de 15% de l'eau provient du Golan – l'eau de ce dernier se déversant dans le lac du Tibériade, qui constitue la plus grande réserve pour Israël. La Syrie considère que l'eau comme la terre du Golan lui appartiennent. Un accord de paix entre les deux pays pourrait conduire à la reconnaissance de la souveraineté syrienne sur les eaux du Golan par Israël, Damas s'engageant en contrepartie à ne pas couper l'alimentation du lac de Tibériade. Mais il est plus probable que se maintiennent l'état actuel de "ni paix, ni guerre" et que le Golan reste "la frontière hostile" des deux pays.

A l'heure actuelle, dans le contexte de raréfaction croissante de l'eau dans la région, seuls les mécanismes de coopération régionale et bilatérale peuvent régler les déséquilibres hydrauliques, ou encore atténuer les situations de pénurie. Les Etats vont devoir adopter une gestion des ressources en eau dépassant les frontières nationales et intégrant les "frontières hydrauliques".

Pour cela, il faut trouver un accord mettant fin aux différends territoriaux de la région, particulièrement entre Israël et ses voisins arabes. Cet accord mettra plus de temps que prévu, on risquerait même de se trouver dans un cercle vicieux.

et veut apparemment responsabiliser les Etats arabes.

La question de l'eau reste aujourd'hui sans issue, pendant que la Banque mondiale a conclu que le pompage de l'eau des nappes phréatiques au rythme actuel rendra l'eau impropre à la consommation humaine. En fait la question de l'eau est un des enjeux multiples du conflit israélo-palestinien. le rétablissement de la paix ne dépend pas seulement de l'eau, mais avant tout d'une reconnaissance mutuelle du territoire et de l'identité de chacune des deux parties belligérantes.

Si en 1995, le traité intérimaire des accords d'Oslo a inclus la reconnaissance officielle de la part d'Israël des "droits des Palestiniens sur l'eau en Cisjordanie", la situation aujourd'hui n'en est pas moins contradictoire. Selon la banque mondiale, «90% de l'eau de Cisjordanie sont utilisés au profit d'Israël, les Palestiniens ne disposant que des 10% restants»[13]. La question de l'eau empoisonne ainsi les relations entre Palestiniens et Israéliens au quotidien: pour creuser tout nouveau puits, les Palestiniens doivent obtenir une autorisation spéciale. De même, les terres dont l'autonomie, totale ou partielle, est reconnue par le gouvernement israélien sont en général situées sur des hauteurs calcaires rendant l'accès aux nappes phréatiques particulièrement difficile. La consommation moyenne d'une famille palestinienne est actuellement inférieure de 60% à celle d'une famille israélienne. La situation la plus critique est celle de Gaza, comme on l'a précisé, où le niveau de salinité et un système défectueux des eaux usées rendent l'eau impropre à la consommation.

Israël craint par ailleurs que la création d'un Etat palestinien

l'Eau (PWA), l'Agence pour le Développement International (AID) des Etats-Unis augmente la quantité et améliore la qualité de l'eau disponible pour les Palestiniens. «De 1995 à 2001, l'AID a consacré 250 Mns USD à la bande de Gaza afin de traiter les eaux usagées et gérer l'aquifère : 400 000 habitants de Gaza bénéficient ainsi d'une eau potable. Elle a presque doublé le volume d'eau disponible pour les 400 000 habitants de Béthlehem et de Hebron. Elle a fourni de même l'eau courante aux domiciles des 40 000 villageois des environs de Jenine».[12]

Mais ces aides semblent apparemment insuffisantes. Les Palestiniens devront, selon Alexandre Feigenbaum, l'un de ses auteurs : "A diffuser sans modération... ", recevoir une aide de leurs voisins arabes, notamment le Liban et la Syrie, une aide qui ne devrait pas être gérée par Israël. Il faut, pour échapper au monopole israélien des eaux de la région, que les pays arabes acquièrent une certaine autonomie, voire une indépendance quant à contrôler leurs eaux. C'est le cas par exemple de Liban, qui a projeté en 2002 de pomper 10 000 m3 d'eau par jour dans les chutes qui alimentent le fleuve Hasbani et a installé les conduits nécessaires. risquant de réduire les ressources hydrauliques d'Israël de 3 à 4 Mns m^3 par an.

Si selon Abdel Rahman Tamimi, directeur du "Palestinian hydrology group" Israël a proposé à l'autorité palestinienne de mener un projet de dessalement de l'eau de mer dans la bande de Gaza, celui-ci ne peut aboutir, car il peut menacer le secteur de pêche du port de Gaza à cause du rejet du sel dans la mer après le dessalement, détruisant ainsi tout l'écosystème aquatique. Israël semble à priori ne pas se soucier du problème

L'inefficacité des Etats-Unis, leur refus d'imposer une solution pour Israël, ont conduit à l'impasse actuelle. Rappelons que des négociations se sont tenues autour de la distribution de l'eau entre Israël et l'Autorité Palestinienne, et qui ont aboutit dans les accords d'Oslo 2 en 1995, prévoyant une coopération dans la gestion et le développement des ressources aquifères des territoires occupés, augmentant ainsi les quotas d'eau alloués aux palestiniens, mais les divergences dans l'approche sur la question de l'eau a mené à une impasse et le statu quo a subsisté. L'Europe, depuis longtemps mise de côté par les Etats-Unis, a les moyens d'agir. D'abord par sa puissance économique, puis par les pressions qu'elle peut exercer sur Israël, étant le premier partenaire économique de ce dernier. Et ceci pour amener les antagonistes à régler un conflit qui empoisonne la vie internationale depuis plus d'un demi-siècle.

Moins soumise que les Etats-Unis à la pression des lobbies pro-israéliens, l'Europe a les possibilités de s'imposer comme porteur de paix au Proche-Orient.

Enfin, notons simplement que l'Autorité palestinienne bénéficie des aides américaines en matière d'eau. En effet Le 7 mars 2002, The Jerusalem Times, une publication palestinienne, indique que " malgré ses fortes critiques de l'Autorité palestinienne et de son ancien président Yasser Arafat, les Etats-Unis ont alloué 400 Mns USD au peuple palestinien, pour l'année fiscale octobre 2001-septembre 2002 ", dont 200 Mns USD sont destinés à des projets d'infrastructure hydraulique dans les Territoires. Le 13 mars 2002, le même journal relève que, en étroite collaboration avec l'Autorité Palestinienne de

des pays riverains, en vue de l'instauration d'une coopération fondée sur la complémentarité naturelle de ces derniers. Cette conférence était sensée régler certains problèmes, notamment les questions de l'eau, mais aussi du chômage, du sous-emploi...

Dans ce même contexte, une agence méditerranéenne de l'eau pourrait être la solution.

Aucun domaine ne semble plus indiqué maintenant que celui de l'eau pour promouvoir une large coopération entre pays riverains de la Méditerranée. En aucun autre domaine «cette coopération ne semble aussi urgente indispensable qu'il s'agisse d'améliorer les techniques d'exploitation existantes ou d'accroître les ressources»[10].

Cette agence serait d'autant plus viable qu'elle serait en liaison avec des organismes nationaux et internationaux déjà existants. Elle devra déterminer les objectifs et les moyens d'une politique de l'eau pour les pays du bassin méditerranéen, et en particulier au Proche-Orient «L'agence aura donc une dimension technique mais aussi politique, puisqu'elle réunit l'ensemble des gouvernements en question, et devra disposer d'une autonomie suffisante tout en étant l'instrument de prévision de la volonté des pays membres»[11].

Elle nécessite enfin des moyens financiers et des compétences techniques et scientifiques, dans la mesure où elle sera complétée par un organisme spécialisé dans l'énergie, nucléaire en l'occurrence.

Si le problème de l'eau doit être résolu, il faut d'abord envisager la paix, puisque ce n'est pas seulement l'eau qui se place au coeur du conflit israélo-palestinien.

mettre en commun ces ressources stratégiques et éviter ainsi l'affaire des réparations des lendemains de la première guerre mondiale.

Le projet est sérieux et intelligent. Il n'y a en effet qu'une dizaine de kilomètres entre le coude du Litani au niveau du château Beaufort et l'une des sources du Jourdain. Il est aussi possible d'imaginer un aqueduc qui partirait de la Turquie pour traverser la Syrie et le Liban et se déverser dans le lac de Tibériade. Seulement, une telle réalisation exige qu'Israël soit en paix avec ses voisins, laquelle paix est tout simplement suspendue à la reconnaissance - et évidemment l'application sur le terrain - de la résolution 242. Cela exige la restitution de l'entière Cisjordanie et de la bande de Gaza, et du Golan jusqu'aux frontières d'avant la guerre des six jours. On en est apparemment très loin.

Par ailleurs, une solution peut être envisageable du problème pour les pays du Proche-Orient, et qui suppose la mise en oeuvre non seulement de nouvelles techniques de dessalement de l'eau de mer à très grande échelle, mais aussi de quantités considérables d'énergie. «La solution d'avenir semble donc être l'association de l'énergie nucléaire et de très grandes unités industrielles de dessalement, ce qui implique une concertation et une coopération internationales, et par conséquent le rétablissement de la paix. En même temps cette solution permettrait de résoudre tous les problèmes dus au manque d'eau sur tout le littoral méditerranéen»[9].

Membre du "Comité d'Action pour la Méditerranée", Hervé Lavenir de Buffon, suggère à la Commission européenne de Bruxelles l'organisation d'une conférence réunissant l'ensemble

En effet à juste titre, " il est inconcevable qu'un gouvernement israélien abandonne jamais une quelconque partie des territoires occupés sans qu'un plan effectif lui assure un accès permanent sur ces territoires à une ressource en quantité suffisante ou à un accès à d'autres sources comparables dans la région, telles que probablement le Litani ou l'Awwali au Liban. Le contexte régional dans lequel s'inscrit le processus de paix entamé entre Israël et l'O.L.P, demeure un contexte de rareté de la ressource en eau et de croissance démographique qui marque une aggravation prévisible des disparités. Jusqu'alors, Israël s'est livré à une recherche incessante du contrôle d'une zone hydrauliquement stratégique qui s'est caractérisée par l'échec des plans de partage successifs de la ressource. La résolution du problème est conditionnée par la conduite conjointe d'avancées politiques et techniques dans un cadre régional dépassant le seul différend israélo-palestinien.

Il existerait dans cette dimension, une seule solution au problème de l'eau, qui nourrit de plus en plus le conflit israélo-palestinien: la légalité internationale.

Cette légalité internationale, c'est la résolution 242 qui postule la terre contre la paix. C'était en mai. Des rumeurs couraient, que David Lévy alors ministre des Affaires étrangères du cabinet Barak ne démentait pas, selon lesquelles une agence internationale pour la gestion de l'eau allait être créée. L'Europe, les Etats-Unis et le Japon étaient intéressés à cette mise en commun des ressources hydrauliques dans un cadre qui aurait rappelé celui de la CECA, la Communauté Européenne du charbon et de l'acier, fondée par les Pères de l'Europe pour

III/ Quelles solutions pour la paix?

Comme on l'a déjà dit, le Proche-Orient subit une pénurie d'eau structurelle aggravée ces dernières années par des sécheresses récurrentes - notamment celles des années 1989 à 1991 qui ont mis en danger le développement économique et agricole des pays de la région et leur ont fait prendre conscience de la précarité de ressources en eau déjà limitées. En particulier, Israël est situé dans ce que certains auteurs dénomment la "tranche critique" ou "Water stress zone", accusant avec la Jordanie un déficit hydraulique d'au moins 300 millions de mètres cubes par an.

La "Déclaration de principe sur des arrangements intérimaires d'autonomie" ,signée le 9 septembre 1993 entre Israël et l'Organisation de Libération de la Palestine (O.L.P.) aborde bien évidemment le problème de l'eau, s'inscrivant dans le processus des négociations multilatérales israélo-arabes amorcé à Moscou les 28 et 29 janvier 1992 en vue d'aboutir à la paix et dont l'eau constitue l'un des cinq volets.[7]

On peut résumer parfaitement l'enjeu, pour lequel " Il ne peut y avoir de paix sans régler le problème de l'eau et vice versa (...). C'est l'eau qui déterminera l'avenir des territoires et, au-delà, la paix ou la guerre. Si la crise n'est pas résolue, il en résultera une plus grande probabilité d'un conflit entre la Jordanie et Israël qui entraînerait certainement d'autres pays arabes ".[8] La poursuite et l'issue des négociations actuelles entre Israéliens et Palestiniens sont bien évidemment conditionnées par les garanties d'accès à la ressource en eau que l'O.L.P. serait disposée à consentir à Israël dans l'hypothèse de la constitution d'un Etat Palestinien.

d'un manque d'eau, qui semble le seul frein au développement des terres arables du pays. Vitale autant pour Israël que pour la Jordanie, l'eau place le Moyen-Orient sous le signe du déséquilibre hydraulique, d'une guerre géopolitique. Les Jordaniens, riverains du Jourdain, sont ainsi soumis à un très sévère rationnement de l'eau qui s'assortit parfois d'un véritable chantage avec Israël, qui consomme deux fois et demie la quantité d'eau qu'il abandonne non sans restriction aux Jordaniens.

Pour Israël l'enjeu de l'eau est important pour sa survie et sa pérennité – notons que l'Etat hébreu est dépendant de ses voisins. Dépendant de l'eau pompée dans les Territoires occupés, Cisjordanie, Gaza mais aussi zone du Golan. C'est ainsi qu'il a décidé de conserver le Golan syrien et la vallée du Jourdain. On pourrait croire que l'Etat hébreu voudrait amener les Palestiniens à émigrer à cause du manque d'eau, et ainsi s'imposer comme le seul maître des eaux.

Si Israël a fait des efforts en ce qui concerne la construction de nouvelles usines de dessalement de l'eau mer, l'importation de l'eau douce de Turquie, et son utilisation pour l'irrigation notamment en limitant par évaporation le gaspillage, ces efforts demeurent insuffisants quant à rétablir la paix.

Celle-ci devrait avant tout passer par une coopération entre les pays du Proche-Orient, mais aussi entre ces derniers et l'Europe, très présente au niveau des négociations pour fin du conflit.

particulier les techniques de dessalement de l'eau de mer. La ville d'Eilat vit ainsi grâce à une machine de dessalement qui lui fournit toute l'eau potable nécessaire à sa consommation. Le sel de l'eau de mer étant particulièrement corrosif, une machine résiste cinq ans, de sorte qu'une nouvelle installation est en permanence en construction pour remplacer l'autre. On pourrait imaginer que l'aide européenne à l'Autorité palestinienne prenne une forme concrète et non monétaire, non détournable, et non transformable, avec la mise en place de machines de dessalement de l'eau de mer en nombre suffisant dans le port de Jenine, permettant ainsi une autonomie en eau des territoires palestiniens, et soulageant par là-même les sources d'eau d'Israël à l'heure où celles-ci ne pompent bientôt que du sable.

En fait la stratégie hydraulique d'Israël est conçue pour assurer l'approvisionnement prioritaire des colonies de peuplement et du réseau israélien de conduite d'eau; une fois les besoins satisfaits on commence à se préoccuper des palestiniens tant que cela ne rentre pas en conflit avec les intérêts d'Israël, de façon à ce que les Israéliens bénéficient de l'eau courante toute l'année alors que les Palestiniens souffrent drastiquement.

Ainsi Israël s'impose comme le maître incontesté des eaux douces de la région, maître absolu, ne respectant aucune négociation et aucun traité de partage, notamment avec son voisin, la Jordanie, qui ne reçoit que le quart de quantités d'eau prévues par le plan de 1955, et qui souhaite remédier à cette surexploitation israélienne. Depuis 1994, Israël s'est engagé à restituer à la Jordanie 50 millions de m^3 d'eau en provenance du Yarmouk et d'usines de dessalement. Mais la Jordanie souffre

rationner l'eau cet été concernant principalement les simples habitants. L'agriculture apparaît ainsi comme le plus grand consommateur/gaspilleur d'eau et toutes sortes de compensations sont en outre instaurées dans les prévisions. Ceci illustre combien la carence d'eau peut aussi conduire à des tensions internes dans la vie commune: le lobby des colons et grands propriétaires terriens, auquel le Premier Ministre actuel Ariel Sharon appartient, réussit même ici à retourner la disette sur le dos des autres. Les vols systématiques d'eau sur le trajet des pipelines, (au point où seulement 20% de l'eau envoyée parvenait effectivement à destination), le manque d'eau pour les besoins agricoles, et l'assèchement quasi total du lac de Tibériade, force est de constater que dans ce domaine comme dans beaucoup d'autres, les décisions ont cherché à répondre à l'urgence plus qu'à des besoins à long terme.

Il est clair qu'Israël ne peut pas se permettre de remettre en cause son agriculture de base, même si celle-ci constitue une ponction aquatique très importante : il serait inconcevable de faire dépendre ce pays d'une agriculture extérieure pour ses besoins vitaux alimentaires. Ce qui est vrai pour Israël l'est aussi pour l'agriculture palestinienne. Ce sont donc les sources d'approvisionnement de l'eau qui doivent être repensées. Certaines techniques, mises au point en Israël, et utilisées à grande échelle par les fermiers américains, consistent à faire pleuvoir les nuages croisant une zone de cultures. Ces techniques s'avèrent trop aléatoires et trop onéreuses pour une agriculture de moyenne échelle comme celle du Moyen Orient. Néanmoins, d'autres techniques modernes se sont avérées efficaces, en

passent sous son contrôle, suite à cela une nouvelle loi a été votée modifiant ainsi le cadre juridique jordanien d'avant 1967, cette loi consiste à faire des ressources hydrauliques une "propriété publique...soumise au contrôle de l'Etat". Utiliser ou creuser un puits d'eau demande désormais l'autorisation des autorités israéliennes, les Palestiniens se trouvent ainsi en situation de dépendance juridique et administrative, une situation qu'ils n'avaient jamais connue auparavant car le puisement de l'eau était considéré comme un droit coutumier dans la bande de Gaza, et en Cisjordanie, les permis étaient accordés facilement par les autorités jordaniennes, ces permis seront annulés suite à l'occupation israélienne, et la vallée du Jourdain sera considérée comme zone militaire.

Dès lors, les territoires occupés sont sous la domination israélienne, et sont soumis à une situation précaire. «La quantité d'eau disponible pour l'agriculture de la Cisjordanie est gelée depuis 1967»[6], ce qui est un désastre si l'on tient compte de la croissance démographique palestinienne. De même de nombreuses références font allusion à une immense disparité dans la distribution de l'eau entre Israéliens et Palestiniens. Pour être plus concrets, la consommation moyenne annuelle d'un israélien est de 450 m^3, 90 pour un palestinien et 700 pour un colon juif vivant dans des villas avec un jardin, une piscine et pratiquant pour la plupart l'agriculture. En moyenne un israélien paye le m^3 d'eau 0.4 dollars alors qu'un palestinien le paye 2 dollars, ainsi ce dernier consomme cinq fois moins d'eau qu'il paye cinq fois plus cher qu'un israélien. Il est frappant de constater que les propositions du gouvernement sont de

et de réserves pour l'Etat juif, qui craint une réduction de ses ressources hydrauliques, et surtout qui veut conserver le monopole de l'eau dans la région. En effet, aujourd'hui Israël, avec l'occupation du Golan et l'accès au Yarmouk, puise près de 750 millions de m3 d'eau. Ainsi le Jourdain et ses affluents sont au coeur des contestations, violentes parfois, entre Israël et ses voisins arabes, qui s'opposent à la domination israélienne sur les eaux douces de la région, mais qui en même temps font régner une situation de "guerre froide", de "ni paix, ni guerre".

D'ailleurs, un autre stock important d'eau constitue une menace pour la rive ouest du Jourdain. Depuis l'occupation par Israël, en 1967, cette eau est un des points clés les plus importants dans le conflit israélo-palestinien. Sous les collines de cette partie des territoires palestiniens occupés se trouve un réservoir souterrain en couche rocheuse qui se remplit chaque année grâce aux pluies d'hiver. Une partie de ces eaux s'écoulent naturellement vers Israël, apparaissant en surface comme si c'était une source. Jusqu'en 1967, les habitants palestiniens de la rive ouest du Jourdain ont pu faire usage à satiété de cette eau grâce aux puits. Après 1967, le contrôle sur les stocks d'eau fut enlevé aux villages et communautés locales et attribué au commandement militaire israélien, qui a drastiquement limité la consommation d'eau.

Israël occupe effectivement dès 1967 la bande de Gaza et la Cisjordanie pour le côté palestinien, le Sinaï et le Golan syrien, principale ressource pour Israël en cette denrée rare: l'eau. Au lendemain de la guerre ce dernier a décrété un ordre militaire qui fait que toutes les ressources en eau des territoires occupés

veut conquérir le Golan, véritable pôle stratégique, véritable "château d'eau national", et veut par conséquent s'instituer riverain amont ; et ce afin de préserver son approvisionnement en eau, vital pour lui (dans le domaine agricole entre autres, puisque pas de cultures sans eau).

Dans une région aride, où les précipitations sont faibles, l'eau devient donc un bien à exploiter: depuis sa création en 1948, Israël contrôle une partie considérable des eaux du Jourdain, et ceci au détriment des Palestiniens, qui souffrent réellement d'une pénurie d'eau, voire d'insalubrité et d'un manque d'hygiène, surtout à Gaza, et qui devient de plus en plus problématique à l'heure actuelle: les colons israéliens en Cisjordanie utilisent quasiment autant d'eau que tous les Palestiniens du territoire! 90% de l'eau va au profit d'Israël d'après la Banque Mondiale.

La situation semble par ailleurs s'aggraver à cause de la baisse du niveau du lac de Galilée. Ceci signifie pour Israël, non seulement qu'il ne sera possible de puiser encore que moins d'eau du lac, mais en plus le risque de pollution menace de diminuer la quantité d'eau utilisable. En outre, le lac de Galilée joue un rôle important dans le processus de paix pour la région. L'eau du lac en effet constitue une monnaie d'échange dans les accords de paix qu'Israël et la Jordanie ont conclus en 1994: en échange de l'eau, Israël peut compter sur le bon voisinage du royaume hachémite. «Le lac de Galilée étant alimenté en grande partie par les eaux provenant des hauteurs du Golan, occupées par Israël depuis 1967, il constitue un grand enjeu pour les négociations de paix avec la Syrie»[5].

La Cisjordanie et le Golan sont les principales sources d'eau

pays de la région à une "chasse au trésor" de "l'or bleu" du XXI[ème] siècle, à une "guerre de l'eau", véritable guerre géopolitique.

L'eau devient ainsi un enjeu primordial ; un enjeu de conflits? Un enjeu de paix?

II/ L'eau, un enjeu géopolitique

Entre le statut de Jérusalem, les colonies juives, les frontières, les réfugiés palestiniens, le problème de l'eau est une des questions conflictuelles entre Israël et l'autorité palestinienne, un noeud dans les négociations.

Il faut en fait comprendre le conflit israélo-palestinien comme une volonté chez les deux parties de garantir la pérennité de leur territoire, donc leur propre existence. Ce qui est sûr, c'est que l'enjeu de l'eau s'impose comme un critère essentiel de survie pour Israël, qui cherche à demeurer dans la région. Et dans ce processus de paix qui n'en finit pas de rebondir, avec cette guerre démesurée que les Israéliens livrent aujourd'hui aux Palestiniens aux mains nues, avec leurs chars, leurs mitrailleuses héliportées et leurs commandos qui assassinent les responsables de terrain de l'intifada, l'Etat hébreu livre peut-être sa guerre essentielle, celle pour sa survie, celle pour l'or bleu.

Cette guerre de l'eau se déroule essentiellement dans le bassin du Jourdain, qui est à la base des conflits israélo-palestiniens. En effet dès 1953, des tensions éclatent au Moyen-Orient, lorsqu'Israël a décidé de détourner les eaux du Jourdain grâce au Lac de Tibériade. La situation hydropolitique d'Israël se modifie: Israël, qui connaît depuis longtemps un manque d'eau

la diaspora regroupée. En d'autres termes entre 2015 et 2020 la population pour l'ensemble du bassin du Jourdain (si l'on inclut la croissance de la population jordanienne, sur la même période, de 2,7 à 7 millions) pourrait avoisiner les 16 à 18 millions contre 9 millions actuellement. Dans l'absolu, des taux de croissance démographique supérieurs à 1,5 peuvent avoir des conséquences catastrophiques pour des pays en développement (cas de la future entité palestinienne en particulier), les confrontant à l'impossibilité d'approvisionner en eau leurs habitants en quantité suffisante, et bloquant de ce fait le développement économique et social. Le Conseil économique et social des Nations Unies s'en est inquiété en soulignant que " le fossé entre des ressources aquifères limitées et la rapide augmentation de la population (...) s'élargit de façon inquiétante et pourrait mettre en danger la sécurité en matière d'eau dans cette région ". Pour le seul Israël, cela signifie qu'il devrait trouver 800 millions de m^3 supplémentaires s'ajoutant aux 1 700 millions actuellement exploités, pour faire face aux conséquences de l'immigration. Du côté palestinien, la Bande de Gaza offre un condensé des problèmes qui se posent dans la région. Donc on peut dire que cette forte consommation d'eau conduit à des difficultés d'approvisionnement qui sont à l'origine des conflits entre Etats, entre les différents utilisateurs, notamment entre les pays qui contrôlent les bassins supérieurs des fleuves, et ceux qui sont situés sur le cours inférieur.

Le problème de l'eau dans cette région n'est donc pas seulement un problème de quantité disponible. La qualité de l'eau pose aussi un problème important, faisant participer les

(agrumes), absorbe, à elle seule, 62% de l'eau consommée.

Les Palestiniens doivent se contenter de la portion congrue. Leur consommation est dix fois plus faible que celle des Israéliens.

La question de l'eau est cruciale pour le futur Etat. Les Palestiniens réclament 80% des ressources de la Cisjordanie, alors qu'ils n'ont accès pour l'instant qu'à 20%. Accepter cette revendication priverait Israël de 20% de ses ressources actuellement disponibles.

La Jordanie est installée quant à elle dans la pénurie: le quart de sa consommation annuelle provient de ressources non renouvelables (pompages massifs dans les nappes souterraines fossiles). Toutefois elle parvient à combler son déficit en construisant un canal le long du Jourdain, mais aussi des barrages permettant l'arrivée de l'eau dans le pays.

Mais, comme dans tous les pays du Moyen-Orient, la population ne cesse de croître, faisant augmenter la consommation d'eau. En effet on assiste à l'aggravation due au retour des diasporas israélienne et palestinienne. Même si pour Israël, le taux de croissance annuelle de sa population n'est que d'environ 2 % (contre 3,6 à 3,8 % en Jordanie et en Syrie) incluant la vague d'immigration (750 000 à 1 million de personnes) qui continue à arriver voire à s'amplifier en provenance de l'ex-Union Soviétique, il n'en demeure pas moins que dans l'hypothèse qu'un tel rythme se poursuivrait, la population passerait en Israël de 4,4 à 7 millions et celle des Palestiniens dans les Territoires occupés et ex-occupés de 1,75 à 4,2 millions dès lors que le problème palestinien serait résolu et

ces implantations qui se trouvent à l'Ouest de la ligne de crête qui peuvent récupérer les eaux de la nappe occidentale. On voit mal les Israéliens renoncer à cette ressource et par là même à remettre totalement en cause leur contrôle sur la Cisjordanie où se situent au demeurant d'autres petites implantations. Mais on voit mal aussi les Palestiniens abandonner leur souveraineté sur les tréfonds d'autant que d'après les plans israéliens, l'accès au Jourdain leur est barré. Faute d'avoir compris que la sécurité de l'approvisionnement en eau était une donnée primordiale de la politique d'extension, les responsables de l'Etat hébreu ont mis en place tous les mécanismes déclencheurs d'une bataille de l'eau. Et celle-ci risque bien d'être celle du Moyen-Orient au XXIème siècle.

A la rareté de "l'or bleu", s'ajoute ainsi un inégal partage de ce dernier.

La répartition est par nature inéquitable. Le Liban et la Syrie bénéficient des ressources en eau les plus importantes : 800-1 000 m^3 par an et par personne. Les Territoires disposent de 85 m^3. Avec 250 m^3, Israël se situe dans une situation similaire à celle de la Jordanie : 200 m^3.

En effet Israël, qui doit faire face à une demande croissante, augmente ses pompages dans le lac de Tibériade, intègre 80% des eaux de Cisjordanie dans son réseau national et surexploite la nappe côtière. Israël occupe 55% du territoire de la région, mais absorbe 86% des ressources en eau. Les deux tiers de la consommation d'Israël proviennent de l'extérieur des frontières de 1948.

L'agriculture irriguée, essentiellement destinée à l'exportation

pompages dans l'aquifère occidental de Cisjordanie et la nappe de Gaza»[4]. Or, ces deux aquifères ont atteint des étiages dangereusement bas, celui de Gaza étant par surcroît pénétré d'eau de mer comme nous l'avons déjà indiqué. Et des pompages supplémentaires dans le lac de Tibériade risqueraient d'aviver les sources d'eau chaude saumâtre qui débouchent dans ses fonds. Le pire, c'est qu'à brève échéance, Israël ne dispose guère d'autres solutions pour pallier la pénurie que le rationnement. Mais même une coupe de 50 % dans l'approvisionnement de l'agriculture ne devrait pas permettre de faire face aux besoins urbains en eau potable.

L'urgence, dit le rapport de Mekhorot, c'est de mettre en service des unités de dessalement de l'eau de mer, avec pour objectif une production de 100 millions de m3. Mais à plus long terme, suggère-t-il, c'est peut-être une nouvelle orientation de l'agriculture qui s'imposera, avec la suppression des cultures d'agrumes très consommatrices d'eau, et en fin de compte, une agriculture réduite à sa plus simple expression qui ne pourra garantir l'indépendance alimentaire du pays. Fin du mythe sioniste du retour à la terre, mais aussi question de sécurité.

Toujours est-il qu'après avoir pillé l'eau de Cisjordanie, pour n'avoir pas envisagé la question autrement qu'en termes d'hégémonie et d'occupation, les Israéliens vont être contraints dans l'avenir à pomper dans les aquifères de la Rive occidentale, avant que les usines de dessalement d'eau de mer ne soient opérationnelles. Certes, le document Clinton prévoit que seuls les blocs de colonies proches de la Ligne verte seront annexés, en échange de 3 % du territoire israélien. Mais ce sont précisément

Aujourd'hui, le drainage aboutit en deçà de la Ligne verte, c'est à dire à l'intérieur des frontières d'avant 1967. L'aquifère oriental est plutôt utilisé par l'agriculture palestinienne. D'une capacité de 330 millions de m^3 par an, il est utilisé à hauteur de 200 millions de m^3. Enfin, l'aquifère Nord qui se situe du côté de Naplouse a une capacité de 130 millions de m^3 et est traditionnellement utilisé par les Palestiniens. Les premiers colons juifs du Yichouv l'ont aussi exploité.

Immédiatement après leur conquête, les Israéliens ont mis en place une législation discriminatoire quant à l'exploitation de l'eau. En pratique, le forage de puits par les Palestiniens est soumis à des autorisations qui ne sont données qu'avec grande restriction. L'eau, propriété de l'Etat qui a appliqué ses lois en la matière aux territoires occupés, est achetée au prix fort, celui de l'eau potable, par les agriculteurs palestiniens pour les besoins de l'irrigation. En fait, le prix de l'eau agricole est quatre fois plus élevé pour les Palestiniens que pour les Israéliens ! A Gaza, la situation est plus dramatique encore car l'aquifère côtier surexploité s'infiltre maintenant d'eau de mer.

Compte tenu de la poussée démographique, migratoire ou non, et de l'urbanisation, ce sont «800000 à 1 milliard de m^3 qu'Israël doit trouver dans les prochaines années, alors que les deux tiers de ses besoins sont satisfaits par des apports extérieurs à la Ligne verte : un tiers de la zone du lac de Tibériade et un autre tiers de la Cisjordanie et de Gaza. Selon un récent rapport de la compagnie Mekhorot qui est chargée de la distribution en eau, il manquera dès l'année prochaine 90 millions de m^3 d'eau potable, ce qui obligera à continuer les

canal est aussi ravitaillé par les wadis adjacents et par le lac de retenue du barrage du roi Tahal sur la Zarqa. De leur côté, les Israéliens lancent le National Water Carrier qui, partant du lac de Tibériade où sont pompés 400 millions de m3 par an, irrigue tout le pays jusqu'au Néguev.

En 1967, Gamal Abdel Nasser bloque le détroit de Tiran. Tel Aviv considère qu'il s'agit d'un casus belli et engage des hostilités préventives qui mettront les armées arabes à genoux en six jours. Mais la préoccupation de l'approvisionnement en eau n'est pas absente des opérations. Les pays arabes ont en effet décidé de détourner les eaux du cours supérieur du Jourdain vers le Yarmouk, mais en occupant le Golan, les Israéliens interdisent la réalisation du projet. Mieux encore, ils contrôlent désormais deux sources du Jourdain ainsi que le triangle du Yarmouk. Cependant, leur gain le plus important au point de vue hydraulique, c'est la conquête de la Cisjordanie dans les tréfonds de laquelle se trouvent trois grands aquifères.

Précisons tout de suite qu'il s'agit de ressources en principe renouvelables, mais pas à l'échelle du temps humain, alimentées par les pluies qui tombent sur les collines de Judée et de Samarie dont l'altitude peut avoisiner 1000 mètres. Bon ou mal an, la pluviosité est de 500 à 700 millimètres. Cet ensemble de nappes est constitué de l'aquifère occidental dont la capacité serait de l'ordre de 350 millions de m^3 par an, dont 40 d'eau saumâtre. Originellement, il était exploité par des galeries qui captaient les eaux à la source et les conduisaient en terrain libre. Les colons juifs ont intensifié l'exploitation de cette nappe en creusant des puits, tout en maintenant les méthodes traditionnelles.

débit non négligeable de 500 millions de m³ l'an. Après cette confluence, le débit du Jourdain est de l'ordre de 500 millions de m³. Avant 1967, le contrôle de la zone allant des piémonts du mont Hermon au confluent du Jourdain et du Yarmouk en passant par le lac de Tibériade est essentiel pour l'approvisionnement en eau de l'Etat hébreu. Face aux risques de crises qu'entraînent les prétentions des pays riverains sur les ressources de cette zone, le président Eisenhower envoie son conseiller Johnston pour établir un plan de partage. Ce dernier propose la répartition suivante :

En hm³	Liban	Syrie	Jordanie	Israël	Total
Hasbani	35				35
Banias		20			20
Jourdain		22	100	375	197
Yarmouk		90	377	25	492
Ghor			243		243
Total	35	132	720	400	1287
%	2,70	10,25	56,00	31,05	100

Source : Georges Mutin : L'eau une ressource rare. In Maghreb-Moyen-Orient - Mutations. Sedes, 1995.[3]

2. Répartition des eaux des principaux fleuves du Moyen-Orient

Mais la Ligue arabe rejette cette répartition. La Jordanie entreprend alors la construction du canal du Ghor qui longe le Jourdain et qui détourne 175 millions de m³ du Yarmouk. Le

Comment partager une ressource aussi rare entre Israël, créé en 1948, les Palestiniens et les Etats arabes voisins?

Aucun des nombreux plans de partage de ceux proposés n'a été accepté par tous.

Avant de s'attaquer de plein fouet à la question, il serait intéressant de rappeler quelques éléments historiques.

Il faut effectivement rappeler que l'eau a toujours été au coeur des préoccupations du mouvement sioniste. Dès 1919, le président de l'Organisation mondiale sioniste, Haïm Weizmann, adressait au premier ministre anglais Lloyd George la lettre suivante : "Tout l'avenir économique de la Palestine dépend de son approvisionnement en eau... Nous considérons qu'il est essentiel que la frontière Nord de la Palestine englobe la vallée du Litani sur une distance de près de 25 miles, ainsi que les flancs ouest et sud du mont Hermon". La France qui avait pour zone d'influence la Syrie et le Liban aux termes des accords Sykes-Picot s'opposera à cette demande. La question de l'eau dans la région devait alors continuer à se poser avec acuité. Si le Liban dispose de ressources appréciables en eau douce avec 3000 m^3 par an et par personne, la Syrie est assez bien pourvue avec 1200 m3 sans dépendre du Golan. La pénurie frappe en fait la Jordanie dont la consommation de 300 m^3 par an et par habitant est largement en dessous du seuil critique et la Palestine mandataire qui tire ses ressources des nappes littorales, des aquifères de Cisjordanie et du Jourdain. Le Jourdain a ses sources sous le mont Hermon et rejoint le lac de Tibériade après un parcours encaissé. Il y déverse environ 560 millions de m^3 par an. Il reçoit ensuite plusieurs affluents, dont le Yarmouk au

1. Les disponibilités en eau au Moyen-Orient

En guise de comparaison, avec 2000 m3 d'eau par an et par personne, l'eau est considérée comme abondante. Or on peut voir à travers ces chiffres, que les ressources sont extrêmement limitées et que donc la pénurie règne ; la moyenne est au grand maximum de 200 m^3 / an / habitant.

On distingue dans cette perspective 2 catégories de pays:

- les pays fortement déficitaires, comme Israël et la Palestine.
- les pays menacés de pénurie, comme le Liban et la Syrie.

Déjà la Jordanie, Israël, la rive ouest du Jourdain, Gaza, la péninsule arabe en sont arrivés au stade où la totalité des eaux de surface et des eaux souterraines est exploitée, notamment par Israël. En 2001, l'ambassadeur d'Israël en France a déclaré: "la question de l'eau est au centre de tout le processus de paix. Elle explique bien des guerres qui ont lieu dans la région depuis 1948".

Dans le cadre des négociations entre Israéliens et Palestiniens, l'eau, clef de survie en zone aride, est loin de représenter un simple élément technique du dossier. Elle constitue une question aussi épineuse que les frontières, les réfugiés ou Jérusalem. Le Jourdain est l'artère vitale d'Israël. Son existence est primordiale du fait de l'extension de l'agriculture irriguée dans le Néguev, l'expansion industrielle et l'accroissement démographique, comme on l'a déjà dit.

Dans un tel contexte, il est clair que pour Israël, la formule "la terre contre la paix" est limitée par une condition: conserver le contrôle de l'eau.

d'habitants) dont une partie relève de l'Autorité Palestinienne,
- la Jordanie (4.5 millions d'habitants).

Les ressources en eau ont une double origine:
- le Jourdain, qui s'étend sur Israël, la Jordanie, les Territoires Occupés, mais aussi le Liban et la Syrie ; il a un débit annuel moyen de 1.4 km3,
- deux nappes souterraines: l'une sous les collines de Cisjordanie (660 millions de m^3), et l'autre étirée de Haïfa à Gaza (300 millions de m^3).

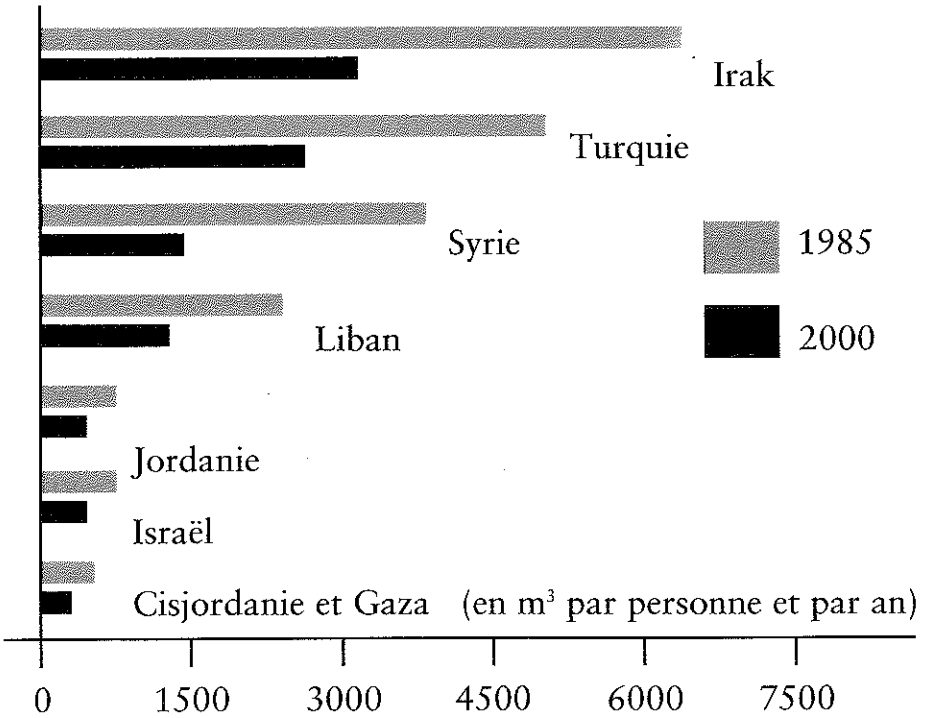

I/ L'eau, une ressource rare

Les conditions climatiques, mais aussi la répartition de la population, créent des pénuries, qui font de l'eau une "ressource rare" dans certaines régions du monde, en Israël, en Syrie, en Jordanie... notamment, où des difficultés importantes se manifestent, du fait des faibles précipitations.

En effet sur ces terres situées aux marges de l'aridité, la recherche et la maîtrise de l'eau sont une préoccupation majeure. L'irrigation doit pallier l'insuffisance des précipitations. L'isohyète 300 mm marque la limite des régions où la culture de céréales est possible sans recours à l'irrigation.

Il faut aussi remédier à un régime des pluies peu favorable à l'activité agricole, même lorsque le total annuel est satisfaisant: elles tombent en saison froide, quand la végétation en a le moins besoin: saison humide et saison végétative ne correspondent pas.

Enfin, l'apport d'eau est indispensable pour atténuer les irrégularités de la pluviosité selon les années.

L'irrigation est donc partout nécessaire, si l'on veut intensifier ou diversifier les systèmes de culture.

Jusqu'à une date récente, l'eau était pour l'essentiel destinée au secteur agricole. L'essor démographique, la croissance des villes, le développement des activités industrielles et touristiques, ont fait apparaître de nouvelles demandes. La mobilisation de l'eau est désormais un problème d'une extraordinaire acuité.

En Israël et les territoires palestiniens, les conflits pour l'eau opposent pour l'essentiel trois entités territoriales:

- Israël (5.5 millions d'habitants),
- Les Territoires Occupés (Gaza, Cisjordanie – 3 millions

moyenne sur la Rive Occidentale du Jourdain, à Gaza, en Israël et dans les autres pays de la région. Le traité de paix entre la Jordanie et Israël (1994) règle le problème de l'eau entre ces deux Etats en prévoyant une coopération. Celle-ci est aussi précisée dans l'accord intérimaire de Taba (1995) liant Israël et l'Autorité palestinienne.

Depuis 2000 : Israël continue de transférer chaque année à l'Autorité palestinienne la quantité d'eau prévue et songe à l'accroître. Lors même qu'il souffre d'une grave pénurie d'eau et qu'il a restreint sa consommation d'eau, il a respecté les stipulations de l'accord intérimaire israélo-palestinien prévu par les accords d'Oslo. L'Autorité palestinienne dispose de la pleine juridiction sur l'eau et Israël a approuvé le forage de nouveaux puits. Tous deux ont institué des patrouilles communes pour empêcher les vols d'eau, etc. En 2001, malgré l'Intifada II et la grande sécheresse, et conformément aux accords, Israël, via la société nationale Mekhorot– administration chargée de l'exploitation et de la distribution de l'eau, de la localisation de toutes les sources naturelles d'eau douce ainsi que du dessalement des eaux de mer et des eaux saumâtres -, a fourni près de 35 Mns de m^3 dans les Territoires, une quantité pompée dans les nappes phréatiques israéliennes.

L'agriculture absorbe près des deux tiers de l'eau consommée en Israël. Le déficit cumulé actuel de ressources d'eau renouvelables dans l'Etat juif, s'élève à 2 Mds de m^3, soit le montant de la consommation annuelle nationale. Selon Uri Sagie, président de Mekhorot, «le déficit israélien annuel en eau est 400 Mns de m^3, et il va en s'accroissant»[2].

Territoires en eau : il a étendu le système d'adduction d'eau de la région Sud d'Hébron, créé de nouveaux puits près de Jénine, Naplouse et Tulkarem, fourni de nouveaux systèmes d'adduction d'eau à plus de 60 villes arabes sur la Rive occidentale, et restauré les systèmes vétustes.

Années 1980 : Le Moyen-Orient souffre d'une sécheresse exceptionnelle qui perdure au début du XXIe siècle. Le niveau du Jourdain et de la mer de Galilée atteint des seuils dramatiquement bas. Les responsables israéliens ont donc réduit le forage de nouveaux puits, notamment en Judée-Samarie. Une surexploitation risquerait en effet de provoquer l'infiltration d'eau salée dans des nappes phréatiques alimentant Israéliens et Palestiniens, et donc la perte des ressources en eau fraîche. Le danger est particulièrement vif car «les fermiers arabes de Judée-Samarie disposent d'environ 100 sources et 300 puits surexploités. Israël ne prélève pas d'eau dans les nappes plus accessibles utilisées par les fermiers arabes. Il a donc creusé des puits dans des aquifères nouveaux et profonds»[1].

Fin 1991 : La Syrie a fait échouer une conférence mondiale qui devait évoquer les problèmes de l'eau dans cette région.

Janvier 1992 : La Syrie, la Jordanie et les Palestiniens ont boycotté les discussions multilatérales à Moscou au cours desquelles un groupe devait travailler sur le problème de l'eau. Après les accords d'Oslo (1993) : Les Palestiniens ont été intéressés par une coopération sur l'eau. Lors de la réunion d'une commission multipartite à Oman (1994), une proposition israélienne a été votée : elle tend à rendre plus efficaces les systèmes de distribution d'eau dans les communautés de taille

(que l'on retrouvera dans le développement) de la question de l'eau, pour les principaux pays concernés, à savoir, Israël et les territoires palestiniens, le Liban, la Syrie et la Jordanie.

Principaux repères chronologiques

Début du XXe siècle-1947 : Les fermiers juifs ont élaboré des moyens d'approvisionnement en eau et initié des pompages dans ce qui deviendra Israël.

1948 : Israël continue de recourir de manière importante à l'aquifère de montagne. Grâce aux puits creusés dans son sous-sol et à l'intérieur de ses frontières, notamment pour satisfaire les besoins d'une population en très forte croissance, il bénéficie de 80% des eaux de cet aquifère.

1964 : Grâce au grand conduit national, Israël peut, à partir des pompages dans le lac de Tibériade, interconnecter les eaux sur tout son territoire, notamment le nord du désert du Néguev valorisé par l'irrigation. La Jordanie utilise le Yarmouk, un affluent du Jourdain, pour alimenter le canal du Ghor et favoriser l'agriculture irriguée dans la vallée de ce fleuve. La majorité de l'eau consommée l'est pour satisfaire les besoins de cette agriculture irriguée : 60% pour Israël et 70% pour la Jordanie.

1967 : A la suite de la Guerre des Six Jours, Israël conquiert la Judée-Samarie et la bande de Gaza. L'Etat hébreu maîtrise une part plus importante des ressources en eau.

1970-1980 : Selon l'hydrologue Abraham Mellul, Israël veille à mieux gérer l'eau par des méthodes sophistiquées d'irrigation, de fertilisation, etc. Il a également amélioré la desserte des

1924, La Syrie et l'Irak, issus du démembrement de l'Empire ottoman, s'appuient sur la théorie des droits acquis pour exiger un partage équitable des eaux.

Dans cette région, l'eau représente un enjeu primordial. Le problème affecte tous les pays de la région sans exception, même si les situations diffèrent d'un cas à l'autre.

"Les 2/3 des pays arabes disposent de moins de 1000 m^3 d'eau par habitant et par an, ce qui est considéré comme le seuil de pénurie", explique un rapport de la ligue arabe.

Les tensions s'aggravent, d'autant plus que les frontières sont pour la plupart contestées et que les fleuves les plus importants traversent successivement plusieurs pays.

L'approvisionnement en eau demeure donc un des enjeux du conflit entre Israël et les Etats arabes voisins, à savoir le Liban, la Syrie, la Jordanie et surtout les territoires palestiniens.

Il devient ainsi urgent de trouver des solutions, notamment en ce qui concerne le conflit israélo-palestinien. Sans le problème de l'eau, ce dernier aurait sans doute déjà été réglé, mais ce problème est surtout celui de la cohabitation de deux peuples en accroissement démographique, dans une région qui manque d'eau.

De là se posent les questions suivantes:

Pourquoi la question de l'eau a-t-elle dans cette région cette dimension géopolitique?

Une meilleure gestion de l'eau peut-elle s'instaurer entre les Etats du Moyen-Orient?

Avant de commencer, dressons une chronologie évolutive

La géopolitique de l'eau dans le conflit israélo-palestinien

Angela KAHIL*

Depuis les temps les plus reculés, l'homme a dû résoudre le problème de ses besoins en eau. Les conflits géopolitiques se sont multipliés pour défendre cette ressource vitale, distribuée très inégalement.

Classé par la Banque mondiale comme l'une des régions les plus pauvres en ressources naturelles renouvelables en eau, le Moyen-Orient présente des disparités considérables. Les données chiffrées sont pauvres ou sujettes à caution, mais ce qui est certain, c'est que deux pays, la Turquie et le Liban, peuvent être considérés comme les châteaux d'eau de cette zone. Il faut ajouter que le droit international dont, au demeurant, Israël a tendance à en s'affranchir, pêche par une imprécision sous-tendue par des doctrines divergentes.

C'est la Turquie où le Tigre, l'Euphrate et leurs grands affluents prennent leurs sources, qui capitalise les ressources les plus abondantes. En vertu du traité de Lausanne du 24 juillet

*Chercheur

Regional Meeting, Riyadh, Saudi Arabia, Volume 2,13-18.2.1988,p.2.101-2.112.
Proceedings of the Automotive Safety Foundation (ASF). Safety Symposium, Automotive Safety Foundation, Washington, DC, March 5,1992.
Federal Highway Administration Proceedings. Symposium on Effective Highway Accident Countermeasures: Ideas into Action-Highway Safety, Federal Highway Administration U.S. department of transportation, June 12-14, August 1990.
Kmet, Leanne. Brasher, Penny. Macarthur, Colin. "A Small Area Study of Motor Vehicle Crash Fatalities in Alberta", Calgary, Alberta, Canada, 17 October 2001.
Research on Loss of Control Accidents on Warwickshire motorways and dual carriageways. Coventry, TMS Consultancy, 1994.
Allops. Road Safety Audit and Safety Impact Assessment. Brussels, European Transport Safety Council, 1997.
Fédération Européenne des Victimes de la Route (FEVR), International Federation of Road Victimes, Weekly newsletters.
"Fourth National Conference for Road Safety", Youth Association for Social Awareness, Unesco Palace, Beirut, Lebanon, 26 and 27 April 2002.
"Safety in Construction Zones", Council for Development and Reconstruction and YASA, Unesco Palace, Beirut, April 2002.
Strasser, Aaron. Bohn, Eales. Fundamentals of Safety Education. Macmillan, 1973.
Tomorrow's Roads: Safer for Everyone"-The Government's Road Safety Strategy and Casualty Reduction Targets for 2010 -Department of the Environment, Transport and the regions: London, March 2000.
"Iowa Driver's Manual", Iowa Department of Transportation, USA, 1999-2000.
Motorcycle Riders' Handbook. Road Traffic Authority, New South Wales, Australia, March 1997.
"Global Road Safety Crisis", Report of the Secretary-General, Fifty-eight session of the General Assembly, United Nations, Item 162 of the provisional agenda, 22 May 2003. (A/58/150)
"Department of Injuries and Violence Prevention- Annual Report 2002", World Health Organization, Geneva, 2003.

References

Laflamme, Lucie. Social Inequality in Injury Risks. Karolinska Institutet, 1998.
Security Focusing on the Individuals. IX World Congress of the International Road Safety Organization, Madrid, 26 to 28 Feb 2002.
Svanstrom, Leif. Laflamme, Lucie.Schelp, Lothar. Safety Promotion Research, Karolinska Institutet, 1999.
Welander, Glenn. Svanstrom, Leif. Ekman, Robert. Safety Promotion: an Introduction. Karolinska Institutet, 2000.
Svanstrom, Leif. Haglund, Bo J A. Evidence –Based Safety Promotion and Injury Prevention –an Introduction. Stockholm, Sweden, Feb 2000.
White Papers: European Transport Policy for 2010, Time to Decide. European commission, Italy, 2001.
"WHO Consultation meeting to Develop Areas of Collaboration with Road Traffic Injury Advocacy Organizations". Geneva, Switzerland, 18-19 September 2003.
Ellevest, Agnar. World Bank Road Safety Consultant, "The Role of NGOs in Road Safety-Road Safety in Bangladesh", Dhaka, 16 June 1997.
"WHO Consultation to Develop Areas of Collaboration with Road Traffic Injury Advocacy Organizations," Profiles of Participating NGO's, Geneva, Switzerland, 18 September 2003.
Baker, SP. o'Neill, B. Karpf, RS. the Injury Fact Book. Lexington, MA, Lexington Books, 1984.
Committee for the Study of Treatment and Rehabilitation Services for Alcoholism and Alcohol Abuse, Institute of Medicine, Division of Mental Health and Behaviour Abuse, National Academy of Sciences. Broadening the Base of Treatment for Alcohol Problems.Washington (DC): National Academy Press, 1990.
Hussain Ayad Muhsen, OICC advisor and United Nations Representative. Integrated Road Safety Programs in Developing Cities. Ankara, Turkey, July 1993.
Second Safety on Road International Conference-Abstracts and Keynote Speeches. Bahrain Conference Centre, Holiday Inn, Bahrain, 21-23 October 2002.
"Sharing the Road" brochure, Transports Quebec and Society of Car Insurance of Quebec, 1996.
Jarvinen, Matti. Phd. Traffic Education in Schools, The Finnish Approach. The Central Organization for Traffic Safety, Finland, 1 March 2002.
Downing, Andrew. GRSP. "Meeting the Public Health Challenges in the 21st century in the MENA region." The World Bank, WHO and AUB. Beirut, Lebanon, 16-21 June 2002.
Health Information of India 1997 &1998. Central Bureau of Health Intelligence. Directorate General of Health Services, Ministry of Health and Family Welfare, New Delhi, 1999.
Fahleston, Kurt. Road Safety Management within the Responsibility of a Road Administration. Proceedings, 3rd International Road Federation Middle East

campaigns in these countries. They have to carefully review the successful strategies for reducing road traffic injuries in developed countries and especially in other developing countries.

In early September 2003, the secretary-General of the United Nations Mr. Annan recommended most United Nations agencies to integrate road safety into other policies, such as those related to sustainable development, the environment, gender, children or the elderly. He also said that road safety requires strong political will on the part of the governments.[84]

Strong political advocacy is required. Road safety is a political issue that frequently involves tensions between various sectors of society. For example, improving the rights of vulnerable road users may involve tensions with those advocating increased motorized travel. Furthermore, there is often a lack of clarity about the exact role and responsibilities of government at the local, national and international levels, which hinders effective and sustained political advocacy.[85] A change of approach regarding motor vehicle related crashes must take place. All people, including political and religion leaders, should know and understand that road injuries are not natural disasters. Men created them, and therefore mankind has the ability to prevent road traffic injuries.

Finally, advocacy non-governmental organizations specialized in road safety issues should share their experiences for creating more pressure and awareness targeting reducing road traffic injuries. Policy makers need to be more aware of the gains to be achieved by implementing policies on issues such us mandatory seat belts, drunk driving and helmets, to be able to save many lives. In most developing countries, these NGOs need to enhance their cooperation with other civil society organizations in order to enhance or even start sustainable road safety

decisions and coordinate efforts of all concerned parties.

Road crashes can indeed be prevented, although the historical approach that used to place responsibility mainly on the road user is inadequate and confusing. This old approach is now absent in the developed countries, but still exists in the majority of the developing countries. This research advocated an approach that recognizes not only the fallibility of road users, but also the major roles of emergency systems, law enforcement and the infrastructure. The 5E concept, as a summary of major requirements of road safety, is proposed on developing countries for their national campaigns targeting the reduction of road traffic injuries.

Public and private organizations, working in the road safety field, should establish a sustainable cooperation on the local, regional and international scenes. They can share experiences to reduce the global burden of road traffic injuries through safety promotion and learning by sharing from other successful and unsuccessful interventions, either in the developed countries or in the developing countries. This cooperation will help for more spreading the word that road traffic injuries are preventable.

Developing countries should take benefit from the extensive research and studies organized in the industrialized countries about traffic safety measures. Not only the civil society organizations, but also the governmental agencies can take advantage of the successes and failures of road safety campaigns that were organized in the developed countries. International organizations such as the WHO, the World Bank, and the UNICEF started to realize their primordial role for road safety.

Conclusion

Road traffic injuries are a deadly scourge, claiming the lives of 1.2 million people around the world each year. 30 to 50 million are injured on the roads among which some become permanently disabled. The vast majority of these occur in developing countries, among pedestrians, cyclists, motorcyclists and users of public and scholar transport, many of whom would never be able to afford a private motor vehicle.[83]

This research focused on the requirements and policies that may be efficient in the struggle against underestimation of road safety on the global scene. There is a need on a number of fronts to prevent these needless deaths and disabilities, and the immense loss and suffering that RTI are causing. During the last five decades, many programs and policies were implemented to prevent road traffic crashes in the developed countries.

Recently, few developing countries started to organize interventions that aim to reduce traffic injuries. Road safety efforts include strategies to address speed and alcohol consumption; promotion of airbags, helmets and seat belts and other restraints; and greater visibility of people walking or cycling. A concerted effort on the part of governments and their partners to improve road safety can make a difference.

YASA International highlights the concept of 6E as the basic solution to the problem of RTI. Each country needs a Higher Committee for Traffic Safety, which is responsible for engaging concerned bodies from the public and private sectors in a national road safety strategy. This committee must have the responsibility, the necessary funding and the authority to make

"presents programs, although comprehensive still suffer from unnecessary redundancies, imbalance, incoherence and unexploited opportunities." This thinking by many policy makers around OECD countries necessitated the evolution of a new management concept utilizing available techniques, optimizing resources, and improving efficiency. Effective management of the road safety movement distributed horizontally activities demands a high degree of coordination and comprehensive information based on accident causation, impacts, and costs of countermeasures. With the vertical structure of the traditional lead governmental road safety organization, the integration of actions into a coherent program became obvious.

At the national level, developed countries initiated and implemented pilot road safety plans. After their success at the experimental level, these schemes gained national and worldwide acceptance and appreciation. However, extensive planning efforts of industry, academic, governmental and non-governmental organizations have been, and are being, exerted in most of the developed countries in order to achieve the objectives of the road safety programs in the new century (millennium).[82]

implemented in many developed countries, which have almost one fifth of the world road casualties.[79] The results of these efforts, commended by both media and political apprehension of the problem and the application of social and scientific research in the process of reducing the impacts of road crashes, were encouraging. In most developed countries, during the beginning of the seventies the number of road casualties started to decrease, despite the sustainable increase in both the travel rates and the motorization. The relative success was accomplished through the formulation and implementation of comprehensive road safety improvement programs.

Road Safety in developed countries went through three major periods: Before pre-World War II period, the post World War II until 1973 and the post 1973 period. The first two periods witnessed increases in motorization and road traffic crashes and casualties. The third period could be characterized by continued high vehicle ownership with reduced road casualties due to improvement in road safety level. This reduction was the fruit of a long and elaborate planning and programming to reduce RTI.[80]

In the early 1980's, many developed countries suffered from slight increases in road casualties which required them to review and assess the situation.[81] In 1983, there were approximately 130,000 people killed by road crashes in OECD countries.

Despite the relative low crash rates and severity indices in these countries in comparison with the developing world, it has been stated, in respect to the aforementioned figures, by many policy makers that "What is at stake is enormous", and that

Funding And Support For Road Safety*

Road safety is only one of the many competing demanding need from the scarce resources of the various countries. With the worldwide growing problem of road crashes and related injuries, more funds are expected to be available in order to face this problem. Many multilateral and bilateral aid agencies had already started to assist with the funding of road safety activities and by providing specialist support.

In most developed countries, many private companies were committed in funding road safety efforts, especially the insurance and automobile industry. These companies consider themselves funding for their conviction in road safety and for improving their image in serving the community, which may be fruitful as any other advertising.

In addition to the aforementioned funding, other conventional funding sources should be pursued, especially in developing countries:

- Road user charges (from vehicle licensing, taxation and insurance)
- A proportion of traffic fines
- An element of the road maintenance budget

Unfortunately, most developing countries are facing the deterioration of road safety due to the absence of the adequate funding.

Sharing the Experiences with Developed Countries

During the last five decades vast investments and efforts were

A Special Council for Road Safety

The United Nations resolution 57/309 recommends that a leadership role for road safety efforts lie with governments of member states. A single agency or focal point is required to be responsible and accountable for road safety issues, with sufficient authority and resources to fulfill a leadership role. This agency should be responsible for involving other organizations and bodies within government, in order to create an environment that is conducive to road safety promotion. Similarly, the agency should be responsible for encouraging the participation of citizens in road safety efforts. For example, Oman has established a National Committee for Road Safety, an independent institution whose remit includes legislation, promoting the improvement of transportation services and raising awareness of the road safety problem.

The complexity and development of the road accident phenomenon required more coordination and integration of efforts for the road safety process.[78] It should be highlighted, as a result of the British Transport and Road Research Laboratory's road safety experience in developing countries, the "need to bring together all the relevant agencies in some form of National Safety Council". YASA stressed the importance of the integration concept and elaborated on the benefits of its adoption for developing countries. The German Council for Road Safety (DVR) is also a successful experience of cooperation between public and private agencies working for road safety in Germany.

main objective of the planning and design of road networks and infrastructure in developing countries was, and continues to be, mainly to provide better mobility to aid national economic development. Improved road surfaces and vehicle performance, and the enjoyment of high vehicle speeds gave the motor vehicle its usual predominant role in the motorization process of every developing country. Sudden changes of this nature coupled with educational and cultural complexities could not be accommodated safely by developing countries. Millions of innocent people (children, youths and the adults) are dead, or crippled for the rest of their lives.

The diversity of authorities responsible for road safety in the majority of developing countries make it very difficult to put the issue in perspective at the international, national, and local levels. This division of authority has also resulted in many failures of valuable investments and ad-hoc programs aimed at reducing the impacts of road crashes. Most of such programs were based on subjective assessment of causes. Some developing countries and cities realized the desperate need to reduce the escalating casualties of road traffic crashes and took some actions in this respect. Construction of road infrastructure was intensified and expanded, traffic police departments were established and strengthened, national committees and associations on the prevention of road accidents were created at governmental and non- governmental levels, ad-hoc traffic safety campaigns were carried out, road traffic safety journals were published, and some investment in road safety research were committed in very few countries.

extensive commitments, planning, and skilled efforts are needed urgently to reduce the complex impacts of road accidents.[74] However, many governments of the developing world during the last three decades exerted efforts in spite of their inability to effectively solve this highly complex problem.[75] In addition, developing countries with ineffective or no road safety programs, usually have inefficient law enforcement, high crash rates and casualty rates and uncontrollable road user-vehicle – environment system. Therefore, any developing country or city trying to lessen the catastrophic impacts of RTI should examine carefully its road safety situation as a pre condition to any attempt in this respect (wide comparisons with different developed countries can be very helpful).[76] Improving road safety can only be achieved through good planning and scientific programming. Both public and private sectors must share efforts.

"RTI constitute a grave and growing problem in Syria and in other developing countries."[77] It is worth noting that the situation in developing countries is different from other problems in many ways. It is continuous, escalating at a high rate, lacks strong political recognition and support, lacks the wide attention of the public and the media, causes human losses and injuries and affects all age groups, its socio-economic and environmental costs are higher than other national problems, and has no simple, direct, inexpensive, or quick solution. Demographic and technological changes coupled with development in the socio-economic sectors have increasing demand on transport facilities in urban and rural areas. The

most developing countries represent more than one percent of the GNP and sometimes may reach around three percent of the GNP as in the case of Thailand."[72] Although the huge cost caused by road crashes, road safety is still a low priority issue in most developing countries. Road traffic crashes are the most serious but hidden disaster threatening the existence of millions of the world's population. Road problems are a complex dilemma of a multi-facet and multi-disciplinary characteristic. It has also a continuous and non-ending socioeconomic, environmental and health impacts. Unfortunately, the annual road accident casualties of millions of innocent and productive population in developing countries receive relatively little interest at the international and even at the national levels.[73]

Review of Road Safety in Developing Countries

In developing countries, the road problems in the last decade have reached high levels, despite their relative low motorization rates. According to the Global Road Safety Partnership (GRSP), about 70 million in-patient days are taken up, each year, in the hospitals of the developing countries with road crashes victims. This is due to the lack of:

1. Effective pressure groups
2. Strong political will and support
3. Effective traffic safety organization
4. Sufficient resources
5. Adequate road safety education

The deterioration of road safety has grave implications on development and the protection of environment. Therefore,

left to its families, self –help groups and charities, or they are simply abandoned and left for themselves.

The most tragic situation is that of the mentally disabled (due to brain trauma) who will need continuous care and assistance for the remainder of his life. Motor disabled people (often due to spinal trauma) may frequently, after rehabilitation, be able to undertake some activities, allowing them certain independence. It is however necessary to provide them the necessary equipment (wheelchairs and artificial limbs) and to adapt the surroundings in order to allow them to practice their mobility (fitting pavements, buses, trains, doors, lifts and toilets). This would give them the access education, professional training and eventually to find a job.

Indirect Effects

There are also considerable indirect effects of road traffic injuries: members of the public may be affected by road traffic injuries even when they or their family members are not directly involved in road crashes. For example, fear of road traffic injuries can prevent old people from venturing outdoors. In many high-income countries, increasing use of cars has led to a general decline in walking and an increase in sedentary lifestyles, which in turn has had adverse consequences in terms of increasing obesity and cardiovascular health problems.

The Needs of Developing Countries

"Estimated annual economic costs of road traffic accidents in

Medical Costs

There is an urgent need to spend more money on improving and upgrading the quality of the pre-hospital care for road traffic victims especially by improving the means of emergency medical transport (medicalized ambulances and helicopters) and by a better preparation of the rescue team in emergency medicine.[70]

In the European Union, according to the present definition of the injured road traffic victim and the evaluation of the total medical expenses, the average cost of an injured victim amounts to 3,000 Euros, this represents a yearly expense of 15 Euros for each European citizen. Thus, the total annual European medical expenses amount to 4.5 billion euros, which represents only 3% of the total annual socio-economic costs of the 150 billion Euros of road, crashes.[71] Therefore an increase of, for example, 30% of the medical expenses (representing only 1 % of the above total socio-economical costs of road traffic crashess), would permit to decrease drastically the 20% to 40% "avoidable deaths" in hospitals.

People Disabled

According to WHO, disability is a huge public health problem affecting at least 10% of the world population. From these more than 20 million people are severely disabled because of road traffic crashes. Proper treatment and care of the disabled would represent an enormous burden to the public health problem services, therefore most of the care for these victims is

Social and Economic Costs

The experiences of the developed world show clearly that "Economic assessment of the costs involved is an essential element in the planning of the implementation phases" of road safety improvement programs. This sort of assessment played a significant role in motivating the political leadership in developed countries to respond energetically towards improving the level of road safety. Such response had helped the declaration of road safety as a national and strategic goal, and the allocation of adequate funding for this purpose. At present, the socio-economic and environmental costs of road accidents worldwide are not known. However, Retting estimated a global economic impact of motor vehicle injuries and property damage being of more than US 300 billion USD annually.[68]

SRF using the same calculation principles as Retting estimated in 2000 the global economic impact at more than US 500 billion USD annually. In the United Kingdom, the estimated economic costs of RTI, despite the decrease in road fatalities, have increased from 230 million pounds in 1961 to 2,820 million pounds in 1985, a percentage increase of 1,126%. In the United States, in 1940, the estimated economic cost of road accidents of 34,501 road fatalities was 1.6 billion USD. In 1950, the cost of 34,763 fatalities increased to 3.1 billion USD. In the 1990's, it reached 95 billion USD.[69] It is estimated to be more than 300 billion USD in 2010.

systems, or improving emergency medical care for people injured in road crashes.

In his report about "The Role of NGOs in Road Safety" Leif Agnar Ellevset, World Bank Road Safety Consultant, stated that:

The World Bank support and cooperation with NGOs in road safety should be improved during the next years. The aforementioned successful seminar in Bangladesh is a good example to be replicated in other developing countries and cities, especially because it includes NGOs, which often have proved to play an important role in the work to prevent road crashes.

Gender and Road Traffic Injuries

Globally, almost three times as many males as compared to females die from road traffic crashess, accounting for the largest sex differentials in mortality rates from unintentional injury.[67] In Barcelona, Spain, a large 6-hospital study found that 7 of 10 road traffic injury cases above the age 14 years were among males, and the overall death rate was more than three times higher for men than women (Plasencia 1995). Injury and fatality rates for males are higher for every category of road injury victim in several developing countries.

Higher male risk of road traffic injuries and fatality is associated to a significant extent with greater exposure to driving as well as to patterns of high-risk behavior when driving. On the other hand, higher male pedestrian injury and fatality rates appear to hold irrespective of time spent walking on the road, and are attributable to alcohol use and risky behavior.

The resolution 57/309 described the magnitude of the problem, the health, social and economic consequences, and the risk factors and determinants that predispose certain groups to vulnerability to road traffic injuries. This resolution calls on member states, particularly developing countries, to stimulate a new level of commitment in tackling the problem of road safety.

This resolution encouraged each member state to assess its own road traffic safety problem and situation. This includes promoting and facilitating research that will build capacity and improve data collection methods, and encouraging collaboration between various sectors so that effective surveillance, data management and evaluation can be enhanced. Accurate assessment of the road traffic injury problem involves collecting data not only on deaths and morbidity, but also on the economic impact of road traffic injuries, so that this can be compared with other social problems or government priorities.

The World Bank Response

"It is important to look at the overall picture of what causes road deaths, and take a cross-sectoral approach that can be nested within a country's development framework, and is therefore capable of being applied nationwide", says taskforce member Eva Jarawan, AFR Lead Health Specialist.

The need to reduce road traffic injuries pushed the World Bank to create recently a Bank taskforce with members drawn from across the health, education, and transport sectors. On the other hand, the World Bank has project work underway in 28 countries on either improving road design and other road

WHO Collaborating Centers

The Department of Violence and Injury Prevention of the WHO is supported in its work by a network of WHO Collaborating Centers and National institutions designated by the WHO Director General to form part of an international network undertaking activities in support of WHO's program priorities. Seventeen such bodies have been designated as WHO Collaborating Centers on Injury Prevention and Control. Discussions to create additional six of which five are in developing countries are in progress. In November 2002, VIP hosted the 12th Meeting of WHO Collaborating Centers on Injury Prevention and Control. With the participation of VIP staff and Regional Advisors and representatives of the Collaborating Centers, the meeting was also an opportunity to update participants on the current work of WHO and the Collaborating Centers for Injury Prevention and Control.[66]

The Resolution of the General Assembly of the United Nations 57/309

A turning date in the improvement of road safety, worldwide, was 22 May 2003 when the Fifty-eighth session of the General Assembly of the United Nations took the resolution 57/309. This resolution discussed road traffic injuries and the challenges relating to the prevention of road crashes and their impacts. It emphasizes that road traffic injuries now pose a global public health crisis that requires urgent action at the national and the international level.

WHO a new impetus to address this major public health concern. The WHO Director General had announced that the annual World Health Day in 2004 will be dedicated to "Road Safety". During this event they launched the World report on road traffic injury prevention that WHO prepared with the World Bank. Although efforts on road traffic injuries have been rather sporadic since the World Health Assembly called on WHO to act on the problem since 1974, there is no doubt of WHO's renewed determination to address the issue.

The first tangible outcome of this renewed commitment was the production of the "Five-year WHO strategy for road traffic injury prevention". Developed in 2001 in collaboration with experts from health, transport and police, as well from NGO's and the private sector, the document covers the areas of epidemiology, prevention and advocacy. It outlines a strategy for building capacity at local and national levels to monitor the burden of road traffic injuries; for incorporating road traffic injury prevention and control into national public health agendas; and for promoting action-oriented policies and programs so as to prevent road traffic injuries.[65]

In order to identify effective and cost-effective strategies for preventing road traffic injuries, WHO has commissioned the Cochrane Injuries Group to conduct a systematic review of existing good practice in this area. The Cochrane Injuries Group, based at the London School of Hygiene and Tropical Medicine, is an international network whose task is to prepare, maintain and promote high-quality, peer-reviewed systematic reviews.

Studies indicate that drivers in Europe (as in most developed countries) expect stricter road safety measures, such as improved road quality, better training of drivers, enforcement of traffic regulations, checks on vehicle safety, and road safety campaigns.[62] While in most developing countries, the aforementioned recommendations still considered as a low priority.

In the European Union, in the 1990's, many directives related to technical standardization have been promulgated in order to develop safe motor vehicle equipment and accessories (compulsory use of seatbelts, transport of dangerous goods, use of speed limitation devices in lorries, standardized driving licenses and roadworthiness testing of all vehicles).

The Maastricht treaty in 1992 finally provided the community with the legal means to establish a framework and introduce measures in the field of road safety.[63]

In the battle for road safety, the European Union set to itself an ambitious goal to reduce the number of people killed between 2000 and 2010 by half. This would be by a series of recommendations such as harmonization of penalties and promotion of new technologies to improve road safety.[64] While in developing countries, the situation is very different. The sums spent on improving road safety fail to reflect the severity of the situation. Efforts to prevent road accidents are still inadequate.

World Health Organization's Response (WHO)

In recent years, indications that road traffic injuries are raising sharply, particularly in developing countries, have given

that injury control is a public health problem and that we have ethical responsibility to arrange for the safety of individuals, the worldwide problem of injuries will start to be resolved.

Injury control work needs very innovative working techniques.[60] The present collaboration mechanisms for inter disciplinary research, sharing techniques between different states, and structures for interaction between scientists and the public are still somewhat weak. The better structures and methodologies will become apparent only if we consciously evaluate experiences, successes and failures in widely different societies and settings.

Road safety is an issue of immense human proportions, it is an issue of economic proportions, it is an issue of social proportions and it is also an issue of equity. Road safety very much affects poor people. Collaboration between individuals and countries had almost succeeded in many environmental issues and it is highly urgent to enhance efforts of international collaboration on all plans to reduce road traffic injuries caused by all types of accidents, especially traffic crashes.

European Commission: Placing Users at the Heart of Transport Policy

Of all modes of transport, transport by road is the most dangerous and the most costly in terms of human lives. Still viewed as something of a fact of life in most developing countries, it is only recently that road accidents have aroused any particularly strong reaction. Road safety should be placed in the heart of domestic and international transport policies.[61]

strained if steps were not taken at this time to find conventional solutions to dealing with the traffic problem. We can assure that the context of the aforementioned statement is valid worldwide although major changes had occurred in some developing countries and road safety is considered today as a high priority transport and public health issue in most developed countries.

Mortality due to road traffic injuries have always existed in the past but their recognition as a public health problem is a phenomenon of the last decades of the twentieth century.[59] Policy makers and safety professionals in many countries find it very difficult to institute changes that can result in dramatic decrease in fatalities. This is mainly because experience shows that public sectors and individuals do not abide easily by instructions given in order to promote road safety. Attempts to educate people face many problems due to the wide variations between people's knowledge and their actual behavior. This makes injury prevention and safety promotion a very complex process. Therefore, there is a societal and moral responsibility to design our vehicles and our roads and different domestic traffic laws so that people find it easier and convenient to behave in a safe manner without sacrificing their needs to earn a living or to fulfill their other societal obligations. With better designs, rules and regulations, the probability of people hurting each other or themselves will decrease. Such systems cannot be put in place unless there is a societal and political understanding about the ethical and moral responsibility of the governments and the civil society organizations to ensure the right to life of all its citizens. This right to life includes living in good health. Once we admit

legislation, and enforcement. In most developing countries, business enterprises form a cornerstone of the scarce funding available for road safety campaigns.

The Emergency Units

In most developed countries, the rescue team may be at the place of the accident within 10 minutes in cities and 20 minutes in suburban areas. The duties of the team of medical or paramedical personnel, is to stabilize the vital functions of the victim for the transport to the hospital (and not performing surgical operations). It is important that the team performs on the spot a preliminary diagnostic in order to direct the patient to the appropriate hospital.

An International Dilemma

The objective of road safety work throughout the eight decades that follow 1923 is still the same. The whole target is to reduce the number of the casualties, and the diversified impacts of road accidents. But the most important and difficult element of achieving this objective is in the HOW phase of the improvement process. The answer of developed countries is through sustainable planning, programming and implementing of road safety campaigns.

Road Crashes are Causing Huge Losses

The road injuries and loss of human lives would be seriously

of Police, and Network of Employers for Safety Products, Parent Teacher Association, Transportation engineers and others can provide valuable technical assistance and resources. They can build constituent efforts and partnerships, advocate strengthened laws and increased enforcement, and provide better road safety education.

Important key players in road safety are non-governmental organizations. These organizations have emerged to fill in gaps in the response to the increasing number of road traffic deaths and injuries as well as the resultant health, economic and social consequences. There are many voluntary organizations working actively for road safety in many countries.

Business Enterprises

Many businesses already have made major contributions toward increasing road safety, from local businesses to major international corporations. They should provide more support for safety laws by implementing, for example, seat belt use policies and programs for their employees and their families. Many enterprises communicate road safety messages to their employees and customers. As a group, business is respected by country legislatures, community governments, and private citizens, and wields influence in determining legislative, economic, and commercial priorities. Business can promote the "healthy habit" through a wide variety of strategies and is an essential partner in collective road safety efforts. More business enterprises should join in coalitions with other businesses and national organizations to advance road safety education,

communicators. It should always be remembered that a competent driver does not necessarily make a good driving instructor, but a competent driving instructor must always be a good driver.

Health Care Professionals

Doctors, nurses, and other medical, emergency, and health care professionals can also add their unique perspective to road safety. They can use their experience, knowledge, and professional reputations to educate state legislators, the media, patients, and the general public about the various dangers of traffic such as not buckling up, drinking and driving, and not using child restraints properly.

To achieve better road safety, the health sector has to integrate its policies with transport and safety policies. This sector has to improve emergency and rescue services especially for the vulnerable and the poor. It has to develop sustainable training programs at regional and national level for improving first aid knowledge and trauma care management. Finally, the health sector should encourage and strengthen partnerships with the transportation sector, NGO's and the insurance sector.[58]

Civil Society Organizations

Groups such as Advocates for Highway and Auto Safety, Colleges of Emergency Physicians, Academies of Pediatrics, Coalitions for Traffic Safety, International Association of Chiefs

attitude as about ability to control the car. Driver training should not only introduce safe driving, but should reinforce it throughout training.

There are number of basic essentials for the safe and efficient operation of a motor vehicle. Among the most salient of these are attitude, skill, and good knowledge of road safety. The driver training schools have a major role to prepare well-trained drivers to know the potential risks faced on roads, install in young people the right attitudes towards road safety and to guide learner drivers to take a more structured approach to learning, to prepare them for their driving career, not just to pass a test.

Driving Instructors

Governments must ensure that people advertising themselves as driving instructors are qualified to do so. In order to receive a qualification, they must have successfully completed a training course organized by the appropriate authorities and be qualified to drive vehicles of the type in which they wish to instruct. Once qualified, their names should appear on a register of driving instructors and they are then entitled to charge for driving lessons. However, it is not essential that only qualified driving instructors learners.

Driving instructors should have the ability to impart practical and theoretical knowledge to their students. As well as the obvious skills in driving the vehicles and giving demonstrations of techniques where appropriate, they should be conversant and comfortable with classroom procedures and be good

often permanently disabled, as well as their families and I appeal to the solidarity of all. Finally I fervently demand all drivers to show respect for others, accepting to drive in a careful and responsible way.[56]

Although religious leaders have a major role to do in order to promote safety awareness, very few are aware of this role. It is greatly needed that road safety experts and practitioners do their best to convince religious leaders in promoting safety awareness.

Driver Training Schools

In most industrialized countries, driver training is seen as a necessary requirement in the quest for a driving license or permit. The normal approach is to follow a syllabus that covers sufficient elements to enable the student to pass the license test. Ideally, the syllabus and the training should aim to prepare learner drivers for all potential hazards and situations and not just those tested by the examiner at the time of the test. But in reality, it cannot. It is evident that most candidates are concerned only about learning enough to pass the test.

Better driving skills and better driving behavior would make an enormous difference in reducing the number of road casualties. Driving is an acquired and demanding skill that takes years to master.[57] In addition to the right skills, drivers need the right attitude towards speeding, other road users, alcohol, drugs and fatigue. Learning to drive should be relevant to today's road conditions. Learning does not and should not stop when the candidate passes the driving test. Safe driving is as much about

also make the military a source of numerous RTI with a higher rate of deaths compared to others. Therefore, the various branches of the armed forces must do a lot of efforts to reduce their mortality rate that is caused by traffic crashes. This should start by declaring publicly and in the military magazines the number of killed and injured due to RTI and to set short-term and long-term targets to decrease the burden of RTI.

The Norwegian army has decided that they want to decrease the number of crashes where soldiers are involved. The Norwegian Public Roads Administration, Telemark, has on several occasions been visiting the Royal Norwegian Air Force School of Transport to run the video and talk with the guys there. The Royal Norwegian Army's Transport Officer now works on a concept for the rest of the army.[55]

Unfortunately, most military leaders in developing countries are not aware about their role in purchasing safe vehicles for the military and are rarely engaged in declaring publicly their willingness to reduce RTI.

Religious leaders

Religious Leaders have also a crucial role in Safety Awareness. His Holiness Pope John Paul II said in the World Remembrance Day for Road Traffic Victims in November 17, 2002:

Every year, this Sunday invites us to remember road traffic victims. While especially praying for the Lord to welcome in His love all those who tragically died in a road accident, I entrust to the tenderness of the Madonna the numerous injured people,

do for safety education. One agency in the United Kingdom declared:

We propose to develop the compulsory basic training course for all learner riders and possibly introduce different courses for different types of motorcycles. We shall work closely with motorcycle instructors, safety experts and rider organizations to get the training package right.[52]

Commercial Advertising

Advertising is a powerful tool and this is recognized in most countries. There has been too much speed-dominated car advertising. This kind of commercial advertising is irresponsible and stimulates youth to behave in a dangerous way. Advertisers can do more to encourage responsible, safe and considerate behavior among road users.[53]

Early initiatives to influence vehicle advertising were taken in Germany, Switzerland and Austria. In 1988, the European Conference of Traffic ministers moved in the direction of greater internationality. It pronounced itself against aggressive advertising, which trivialized the actual risks involved. It adopted a resolution, which included the commitment of the ministries of all European participants to initiate steps to limit all advertising, which was detrimental to safety.[54]

The Military

The armed forces represent in most countries one of the largest employers. The individuals involved in various job tasks

The press contributes a lot for the purpose of educating the public on various phases of safety. It is always the first group to be called upon to support safety campaigns. Television and radio channels are considered the most important media communication channels in providing safety education for the public and are required to provide a portion of their broadcast time in the interest of public service. Alfred P. Sloan said, "Radio and television have added a new dynamic to the nationwide effort to curb traffic crashess. Broadcasting has become a potent educational force for informed opinion and constructive safety action throughout the country".[50] Radio and television have supported many types of road safety campaigns. For example, in the Arab countries, YASA, the Tunisian Association for Road Safety and many Arab ministries of Interiors, had organized many radio and television programs that are based on road safety themes.[51]

In all countries, publicity campaigns are important, particularly when laws are introduced, in order to inform the vehicle users. This has been the case in most developed countries where it can be assumed that there is a high level of knowledge concerning traffic safety issues. To keep this knowledge, media is a strong partner in the sustainability of road safety campaigns. Shock as a permanent condition is, however, a contradiction in itself. With increasing saturation it becomes difficult to attract any attention whatsoever by shock methods.

Motoring Associations

Motorcycle instructors and associations have a basic role to

Media

Media should stress that road traffic safety is synonymous with public safety in everyday life. Control of road danger is trailing behind controls imposed on other sectors where there is a potential danger - i.e. shipping, aviation and railways. Ingrained habits prevent the use of road safety applications of devices used in other transport systems - such as advanced technologies - to enhance safety and codes of good conduct. To change this, a new culture for road safety is required and the media can play a vital part in bringing this about. It should also be emphasised that traffic regulations are instituted for the safety of all and that they are the result of a careful process involving, consultation and consensus.

Together with the media, people are already creating this new culture, which influences lawmakers/enforcers, road designers/builders and car manufacturers. Road traffic safety and the reporting of crashes should belong to the core curriculum of the schools of journalism and publicity of awards for safe driving, causes of crashes (fog, alcohol, drugs, etc.), crash analysis, enforcement (also technological advances), crash statistics and socio-economic costs of road crashes should be encouraged.

The awareness of the public to the dangers of road-traffic should be continuously promoted. While other risks of civilization, e.g. nuclear power or other means of transportation, get great attention by politically active people and journalists, this is not so for road-traffic, although clearly more people lose their life on the roads.

of their manufacturing companies. The first NCPA was set up in 1978 in the United Sates, followed by Australian and European versions in the nineties. Research has shown that NCPAs were relatively successful in estimating safety specifications according to safety stars for each vehicle.

Vehicle Inspecting Agency

In most developed countries, the role of the vehicle inspectorate is to prevent road accidents from happening and to protect drivers and passengers when an accident occurs, by checking that vehicles are roadworthy and through other road safety enforcement measures.

Its work should include:

1- Supervising all vehicles (Cars, buses, coaches, trucks and trailers).
2- Checking that the operators of heavy trucks, buses and coaches are meeting their license conditions.
3- Cooperating with the police in a program of spot checks on heavy commercial vehicles and their drivers to check licenses, hours, and roadworthiness and vehicle weights.
4- Checking and certifying the safety standards of imported vehicles
5- Inspecting vehicles as part of accident investigations
6- Considering with manufacturers the reports of safety defects.

become better informed, they start to choose vehicles with a better safety record, especially in developed countries. If this continues, the motor industry should be encouraged to provide further improvements.

This is an exciting time: modern technology is constantly pushing back the frontiers of vehicle design and offering innovative approaches to age-old problems. These new technologies are already delivering many improvements to new vehicles. In the next few years we expect to see vehicles that are intelligent in their own right, helping to avoid accidents and to protect road users.[48]

Despite all the aforementioned improvements to the design, manufacture and quality of new vehicles, many cars are subject to a safety-related recall by the manufacturer during their lifetime. There seems to be a worrying trend of car recall during the last decade. Most vehicle manufacturers can do more to halt this increasing trend of recalls in order to avoid defects that are causing undesired crashes and casualties before the first recall.[49]

Assessment of Safety Features in New Vehicles

People buying new or used vehicles must be aware of the safety specifications in the vehicle. Most consumers in developing countries are not aware about the safety performance of vehicles, while in developed countries consumers rely on New Car Assessment Programs (NCPAs) that subject new vehicles to crash tests in order to rate their performance in case of traffic crashes. NCPA are considered as an evaluation of the safety performance of the new vehicles and

community. Many persons can contribute materially to the program. Bringing persons from these sectors into the planning stages of the instructional program will lead to broader, more meaningful experiences and create wider acceptance of the safety curriculum. These groups should include teachers, pupils, and representatives of community agencies and organizations interested in the objectives of safety education.

Research

A major problem of developing countries is the reliance on international research that does not always match with the local and community's needs. Universities and research centers can help to initiate and assist a cadre of national and local professionals from a variety of fields (public health, medicine, engineering...). Those professionals can study and evaluate the local needs and produce efficient results if they are able to maintain the independence of their research. In most developing countries, there is a major problem that researchers are usually recruited and employed by public agencies, which are usually not willing to support independent research that may criticize the performance of these public agencies.

Vehicle Manufacturers and Importers

The motor industry is highly competitive and operates worldwide. Unless there is a consumer or other demand for a safety feature, safety is unlikely to be offered.[47] Better information on safety is now available, and as consumers

Justin Okot, the chairman of the National Road Safety Council of Uganda, said: "If road safety education could be introduced into primary schools in Uganda it would be the single most important contribution to road safety ever seen in this country." Educational institutions, in the developing countries, should raise the priority of safety education and play their role in changing behavior of the upcoming generations.

Also, in developed countries, colleges and universities prepared and disseminated many safety publications that contributed to the development of safety education. These publications include reviews of doctoral level and other research projects at these institutions in addition to many promotional safety materials that have been used to the advantage of accident prevention work.

In developed countries, universities and research centers work together in joint research and programs that targets to study and analyze accidents and prevention. Many books and researchers from different institutions in different countries join efforts and experiences in their common work. Many institutions in developing countries fail to work together, because they have a tendency to be attracted by Western Institutions. These institutions should continue learning from the developed countries, but they must share their experiences with their counterparts in the developing countries.

Ministry of Education

The planning of safety education experiences into the school curriculum should involve many sectors of the school and

have an effective traffic safety program, the community leaders must take an active part in the program.[45]

Community leaders are in a position to determine which programs are most effective and the best time to start them. They will be able to present the program in a manner that will be acceptable to a majority of the people.[46]

Police or Internal Security Forces

The Judicial Prosecution Institutions have also a major crucial role in promoting road safety.

Mr. Serge MACKOWIAC, national prosecutor (France), emphasizes a difficulty in getting a simple message across in daily life: road delinquency really is delinquency. The fact is that the messenger is his own target. Policemen, judges and elected officials never identify with thieves or swindlers, but they sometimes identify with drivers violating the regulations. Moreover, he recalls that the weapon of the crime, the car, is a symbol of social success, and that the majority of the violators of traffic regulations, very highly socialized, are utterly unaware of their social danger.

Educational Institutions

Formal education in the schools and mass education of the public have both played important roles in the development of the accident prevention movement. Since accidents result from human failures, there is a need for education and training in safe practices in nearly every type of human endeavor.

Promotion:

As Federal President of the Republic of Austria I have accepted with pleasure the patronage of the "Seventh World Conference on Injury Prevention and Safety Promotion" to be held in 2004 in Vienna.

For many years I have followed attentively the international scientists in this field, which are reflected in meetings and congresses in Austria. And I am glad that the relevant issue of risk and injury prevention will be discussed in Vienna. Our modern world, which-through communication and technology has made life much easier for us, has unfortunately also lead to a multiplication of the risks and threats with which we have to live, a fact too little noticed and inadequately investigated so far. It has thus also become increasingly necessary to analyze the wide realm that has opened itself in the field of risk prevention. I hope that the result of this World Conference will contribute to making questions of safety and injury prevention a central issue, thus reducing the risks faced by human beings.[44]

Regional, Provincial Governments and Local Authorities

The development and implementation of safety programs are the responsibility of the local community. Planning and development of a road safety campaign can often be done on a national basis. The actual program must be implemented by people in the community. If leadership does not exist at the local level, all educational programs except simple public information announcements will be poorly developed, if at all. In order to

exposure, but they often do not appreciate the complexity of magnitude of this exposure. This section will deal briefly with the special factors affecting the finding of negligence and liability in automobile crashes, the financial responsibility requirements that governments have imposed upon drivers to protect innocent victims of their negligent acts.

The law clauses penalizing negligence still play the most important role in automobile liability. Negligence relating the use of vehicles normally depends upon a jury's decision as to certain questions of fact:[1] Did the defendant fail to have the vehicle under proper control?[2] Did the defendant fail to exercise proper lookout? (3) Did the defendant operate the vehicle at an excessive speed? An affirmative answer to any one of the three above questions will result in finding the defendant negligent. The owner of a vehicle, however, can not be concerned only about his or her own driving habits and liability to meet the above negligence tests. Liability may also exist under certain conditions in the use of the owned automobile when someone operates it other than the owner.

Country Presidents

John F Kennedy, the US President of 1960-1963, said: "Traffic accidents are one of the greatest, perhaps the greatest of the nation's public health problems."

Dr Thomas Klestil, the Federal President of the Republic of Austria, said in welcoming guests to the Seventh World Conference on Injury Prevention and Safety

psychologists, media, motor clubs, as well as victim associations. The objective of the present report is to define the role of the major actors and the kinds of roles they can adopted to prevent road traffic related injuries.

Legislators

The influence of legislation has been one of the strongest forces at work for traffic safety in most developed countries. The desires of people for education of young drivers in high school and as expressed by their legislators helped provide compensation for injured people, and made provisions for many more safety measures to protect all persons.[41] In most developed countries, legislative acts to create safer conditions are a direct result of many other forces such as the safety organizations, universities and media. "Seat belt legislation is one of the most important public health measures of modern times". This was the conclusion in 1988 in "Strategies for accident prevention" for the U.K. (HMSO, 1988). The seat belt was introduced in 1971 in the Netherlands, in 1975 in Sweden and by 1983 this law was passed in most developed countries.[42] After around three decades, most developing countries passed the seat belt law under the influence of the road safety movements in these countries.[43]

Traffic crashes dilemma had created a variety of legal issues, especially in the potential liabilities in activities surrounding the use of automobiles and other motor vehicles. Individuals and organizations are usually aware that the ownership, maintenance, or use of a motor vehicle creates a serious liability

others. Some conflicts of responsibilities between ministries has at times lead to neglecting responsibilities by the concerned ministries for coordinating work to preserve human life on the roads.

This bitter fact has been lived by most developed countries in the 60s and 70s. Their remedy was through constituting a Higher Commission for Traffic Safety, which reports directly to either the Prime Minister or one of the ministries of interior or transport. This higher commission has independence to the extent that its annual report can affect the parliament, governmental policies and the public opinion. This is due to the fact that this facilitates the monitoring of the concerned parties in traffic safety.

The Major Actors

While it is ultimately the responsibility of the individual to drive safely, there is also a role for many groups and organizations both public and private, to provide the tools that will help road safety.

Transportation is constantly changing and the volume increasing continuously. We believe that road safety, as understood by our association, by the European Federation for Road Victims (FEVR) and by an always-larger part of the public opinion, will follow a new evolution. We think that the responsibilities must be shared. This will include in addition to that of the drivers, that of the car manufacturers, road and highway builders, town planners, lawmakers, judges, police, teachers, insurance companies, first-aid worker, doctors,

Encouragement

The success and improvement of any national campaign for injury and disease prevention is mainly reliant on the evaluation of the campaign and the encouragement of the components that help in the success and progress of the campaign to reach the planned goal. Moreover we should also treat and punish the causes that lead to the distraction of the campaign from achieving its aims.

Encouragement and rewarding can increase the impact of the positive causes on public safety. Likewise, the punishment of bad behaviors that affects negatively can lead to limiting such behavior and its impacts.

Encouragement could also have many forms such as financial or moral rewards which help in facing tragedies along with the other 5Es which are: Education, Enforcement, Emergency and Engineering.

YASA's adaptation for the vision of the 6Es and introducing the encouragement as the 6th E, is from its conviction of the benefits of the encouragement and rewarding in relation to the other 5Es.

It is the role of the government and the house of parliament to hold back the money from official bodies such as municipalities, ministries and public organizations that do not follow safety standards in road construction and maintenance. It is also important to provide more financial support for the parties that are meeting safety standards.

The diversification of responsibilities usually leads to conflicts that result from avoiding responsibilities and depending on

developed countries proved that good surveillance had assisted in planning successful interventions to reduce RTI.

Evaluations should be systematic because they require careful planning and consistent use of the chosen techniques. Evaluations should also be reliable. The findings of an evaluation should be reproducible by a different evaluator with access to the same data and by using the same methods of data analysis. Finally, evaluations should be user-driven.

International cooperation is highly required to establish better injury surveillance systems in developing countries. But, every country and every organization has its own needs and problems that should be considered in building the most suitable RTI surveillance system. A study, organized in 2003 by YASA International in many Arab Countries, proved that many factors unique to a certain developed country may present serious problems in building reliable injury surveillance in many Arab cities and countries. The study recommended taking advantage of developed countries experiences in training staff that build RTI surveillance systems in developing countries and cities.

Evaluation is a cornerstone for the success of road safety interventions. As an example, in the study entitled "A small area study of motor vehicle crash fatalities in Alberta, Canada", most quantitative analysis achieved in that study are based on the developed injury surveillance system. Through evaluation and comparisons between many variables, interventions to reduce road traffic related injuries could be designed in a better way.

triangle (red triangle), which all drivers are required to have in their vehicle. It must be placed at an appropriate distance before the location of the crash (Ahead of a curve or at least 200 meters before the crash in the traffic direction). After securing the scene, you should inform the concerned parties by calling the emergency institutions. When calling for help, you should identify the exact location of the crash with the approximate number of casualties.

After calling for help, and in case of knowing the basic first aids principles, it is possible to try helping the casualties. The basic and most important thing is that the casualties should not be moved except when there is threat to the casualty's life such as the car catching fire, or the car on the verge of rolling over to a valley.

Not only is it necessary for every car to be equipped with a basic first aid kit but every person especially drivers should know basic first aid.

Evaluation

Evaluation of road safety efforts rely on various uses of injury surveillance and registration. On national basis, good injury surveillance data allow concerned parties to compare losses caused by RTI with past years and to forecast the future. The results should be useful in both policy development and in the implementation of new interventions.[40] Good injury surveillance can inform the public of the number of people lost and injured on roads and generate statistics that give an overall picture of the categories of crashes and of RTI. Experiences from many

Drivers must check their mirrors and find a safe place to pull over to the right. They should not pull their vehicle to the left or slam on brakes and stop suddenly. They should use right turn signal to let those driving behind know what they plan to do.

After the emergency vehicle has passed, use your left turn signal and make sure the lane is clear before merging into traffic. Drivers must also be sure that there are no other emergency vehicles approaching before they enter traffic.

Training Human resources

Training for teams specialized in trauma care is crucial to save lives of injured people.

YASA International asks developed countries and the World Health Organization to provide more technical support to train human resources in the developing countries on how to deal with various injuries on the scene of crashes. For example, in Lebanon, the introduction of Trauma Life Support courses for some doctors and for the Lebanese Red Cross and civil defense led to decrease the trauma mortality in the field of traffic crashes.

What to do when you come across or face a crash?

There are many things that a passer by or even a person involved in a crash, can do to help limit injury. The first task in the event of a road crash is to secure the scene before trying to get close to the casualty. It is not sufficient to simply switch on the hazard warning lights, you should also use the warning

phase. All educational institutions and corporations should train their employees on needed actions in case of an injury or a disaster.[35]

4- Teach road users (for example, during training for a driving license) how to secure and signal the area of a traffic crash (i.e. triangle, lights, road flares) in a safe way and to avoid and prevent further complications, pending the arrival of emergency units.[36]

In April 2001, the economic and social council of the United Nations adopted a new resolution highlighting the role and the importance of Fist Aid training and equipment for road users through specific recommendations, applicable in UN Member states from 2003. These achievements were done in close collaboration with FEVR and Red cross/Red crescent.[37] Since September 2003, it is obligatory for all new drivers in the EU to know how to behave in the case of a road crash and have basic knowledge of First Aid and Knowledge of measures to be taken after a road crash or similar occurrence, including emergency actions such as evacuation of passengers.[38]

Yielding for emergency vehicles

Drivers must always yield the-right-of way to fire engines, ambulances, police cars, and other emergency vehicles when those vehicles are using a siren and/or emergence flashing lights. If they see or hear an emergency vehicle coming from any direction, drivers must pull as close as possible to the right side of the road and stop until the vehicle has passed and keep in mind slow rolling is not acceptable.[39]

Netherlands. The number of fines (about 230,000 in 2001) increased dramatically the last few years, but apparently did not leading to an improved seat belt behavior. There is about 20% of drivers do not use their seat belts in the Netherlands nowadays. Not only in the Netherlands, but also in most countries there is a need of more efforts in both education and enforcement in order to have a higher rate of seat belt use.

Emergency

To increase road safety, post-crash care is crucial in preventing deaths and disability through limiting the severity of the injury and the suffering caused by traffic crashes. In order to improve the performance and capacity of the pre- hospital care system and the emergency care in hospitals,[33] the following remarks should be considered:

1- New roads should include emergency lanes;

Paved emergency lanes must be provided on all highways on both sides of the pavement, and in each direction of the highway. The emergency lane has several purposes; access for ambulance and emergency vehicles to the accident site in a timely fashion, and also to provide a safe location, to park the vehicle in case of flat tire or a mechanical problem.

2- People, who arrive first at a scene of a crash, should get used to call quickly the emergency institutions or call other sources of help.[34]

3- Training all people, especially commercial drivers, on basic first aid principles because the majority of road traffic deaths in developing countries occur in the pre-hospital

development of automatic wheel individual brake control systems, which limit over steering or under steering during extreme driving maneuvers, a further step towards a very efficient improvement of active safety became available.[28] With additional driving dynamic sensors, which generate signals for an actual nominal comparison of the driving situation, further functions became possible, which lead to the introduction of Electronic Brake Management.[29]

Enforcement

Road traffic law sets the framework for using the roads safely. It provides clear standards based on experience and analysis. Implementing all traffic rules and regulations on all who share the roads and regular review of these rules. It is crucial to use Technology as a means to help law enforcement (for example, using speed radars and alcohol tests). Traffic offences range from minor, careless errors to extremely serious, deliberate offences with devastating consequences for other road users and the drivers themselves.[31]

It is a serious problem facing all enforcement agencies in most countries that road traffic offences are not regarded by society with the same degree of condemnation as other crimes. This is partly a question of social attitudes but it is also affected by a lack of understanding. Road traffic laws are usually complex and the reasons for regulation are not always obvious for people. Safety Education can be helpful by raising the knowledge and acceptability of traffic rules and regulations.[32]

The fine for not using the seat belt is 30 Euros in the

less desirable alternate routes or to residential streets to avoid the added delay.

D. Vehicle Improvement:

Since Charles and Frank Duryea built the first successful gasoline powered car back in 1893, the automobile industry has made phenomenal advances in vehicle reliability, capability and safety. However, despite these impressive achievements, driver judgment has remained one of the key factors in traffic crashess. New vehicles are engineered to reduce or eliminate the risks on the roads. Sensors, infrared detectors, radar systems, and optical imaging may improve visibility and enhance driver sensitivity to impeding dangers. Smart chips may even automatically initiate certain corrective or evasive actions.

The industrialized countries should make vehicles safer, in particular by harmonizing passive safety measures (fitting and compulsory wearing of seat belts, in particular in coaches, widespread use of universal attachment systems for child-restraints devices and development of vehicle design to reduce the impact of accidents) and support for technical progress.[27]

The development of brake control systems started with the ABS in the late seventies. Brake interventions at the driven wheels emulate the function of an automatic differential lock. In combination with an engine control the first stage of a stability control system became available. Further additional control circuits were introduced to reduce excessive wheel slip at the driven wheels during downshifting of the gearbox or during light braking while cornering close to limit speed. With the

2- Construction of more pedestrian bridges and proper sidewalks with consideration of the disabled.

3- Lane Width

The design of lane width on highways must take into consideration the speed limit and type of traffic.[25]

4- Pavement type

It is very crucial that the highway pavement be executed as designed in accordance with international standards. Finish grading of the pavement must also be completed properly to eliminate bumps, and holes in the pavement.[26]

B. Crash cushions

Crash cushions are usually effective in reducing the consequences and damages caused by traffic crashes. They form a cushion for the vehicles before hitting the rigid and dangerous hazards such as barrier terminals, light posts and sign supports. Evaluations done by the Scientific Research Foundation (SRF) in Lebanon found that these crash cushions which are rarely installed in Lebanon, had helped in reducing the fatal and serious injuries at some crash sites for up to 60%.

C. Traffic signals

Traffic signals should be used only where lesser forms of control have proven ineffective, since signals almost always create more "overall intersection delay." In fact, minor movements may experience excessive delay, particularly if the signal is improperly timed. As a result, many drivers switch to

Engineering

The provision of safe, sustainable and affordable means of travel should be a key objective in the planning, design and maintenance of roads. The vulnerability of the human body should be a limiting parameter for the traffic system.

Common drivers' errors and common pedestrian behavior should not lead to death and serious injury. A main objective of traffic safety engineering should be to make drivers comply with traffic laws such as blocking the passage of pedestrians under the pedestrian bridges that are especially constructed for the safety of the pedestrians.

When new transport projects are proposed, area-wide safety impact assessments are needed to ensure the proposals do not have an adverse safety impact on the surrounding network. Road safety audits are then required to check that the proposed design and implementation are consistent with safety principles, and to examine whether further design changes are needed to prevent crashes.[24]

A. Better Road Infrastructure

The construction of new roads is not the answer to traffic growth. The emphasis is now on making best use of the existing highway networks, giving priority to treating the places with the worst safety, congestion and environmental records.

For safer infrastructure, the following points and guidelines should be considered;

1- Regular road maintenance.

in order to avoid the aggressive behavior of many road users. All road users should accept sharing roads with others. Since most people are often reluctant to attend safety meetings or take an active part in safety activities, traffic safety education should also be planned to bring its concepts to the individual. The best way that usually accomplishes that target is through the mass media sources and the publicity campaigns. In addition, special handouts, billboards, and bulletin boards can be used to distribute traffic safety information. Effective traffic education should span over a person's entire lifetime. Elementary and secondary schools are the most important phases of this system. However, traffic education has to compete for space against many other topics that are considered to be important and current.

Increased education is an essential part of improving road safety promotion. Improved methodology of providing such education is equally important. Visualization can be highly effective in providing safety education. With the enhancement in the capability of computers and reduction in price, it is expected that the computer will become an effective tool for education, even in the developing countries. Computer based multimedia can be successful in safety education.[23]

Mass Media Campaigns

Enforcement of new traffic regulations is more effective when preceded and accompanied by sustainable publicity and media campaigns. These efforts can assist in the struggle to reduce RTI.

The programs of traffic safety throughout the years have undergone a series of developments, but they always had a coordination element built in their structure. YASA International adopted the concept of six Es that is based on a wider coordination compared with the standard 3 Es.The three new Es that the organization proposed are Emergency, Evaluation and Encouragement. The 6Es are: Education, Emergency, Enforcement, Engineering, Evaluation and Encouragement.[21] This concept is based on the new understanding that considers RTI prevention a multisectoral issue that requires the engagement and commitment of many actors.

Education

Education has been consistently viewed as the method of safety promotion that will lead to the ultimate degree of accident prevention. Education often proceeds with other methods since people must be aware of the traffic safety need before they authorize engineers and personnel to act. In addition, education has the responsibility of informing the public of new equipment or enforcement procedures. Basic principles of road safety have to be continuously promoted by NGOs, schools, universities, clubs, parents, media and many others. Traffic education should be life-long starting from the primary school since behavior change and education on safety needs time and effort.[22]

The concept of partnership between heavy vehicles, standard vehicles, motorcycles, and the pedestrians, has to be highlighted

According to YASA International, a Non-governmental Organization specialized in Injury Prevention; the number of road victims will increase during the next two decades in most developing countries especially in the Middle East Region. Many advocacy non-governmental organizations recommended that all governments should face the growing number of road tragedies and work to save people's lives by reducing mortalities and morbidities caused by road crashes.[20]

Decreasing the burden of injury is among the main challenges for public health. Many prevention strategies have already shown to be effective such as using seat belts and child seats in cars, and also helmets by motorcyclists. Another lesson is that the approach to injury prevention needs to be multidisciplinary and treated as a major public health issue. In many cases it is only through effective collaboration between physicians, sociologists, psychologists, lawyers, politicians, engineers, designers, human right experts, journalists, and other professionals from the public and private sectors that the right injury prevention strategy can be developed and promoted.

The Multisectoral concept of 6Es

Road traffic deaths and serious injuries are to a great extent preventable, since the risk of incurring injury in a crash is largely predictable and many countermeasures which are proven to be effective do exist. The conventional concept for road safety was the three E s (Education, Engineering, and Enforcement) that was developed by Siddney Williams, of the U.S. National Safety Council. The 3 Es concept has been a corner stone of road safety improvement programs.

between 1 and 40 years old in most countries. Road traffic injuries are the leading cause of death due to injury[15], and according to the global burden of disease study, the ninth leading cause of all deaths.

By 2020, WHO projected that Road Traffic Injuries (RTI) will account for about 2.3 million deaths, with 90% of these occurring in the less motorised countries (LMC)"[16] and rise to 3rd most significant burden of diseases.

Although men are more likely to suffer a fatal injury than women (men accounted for two thirds of the total number of deaths due to injury worldwide in 1998), injuries are a leading cause of death for both sexes and in all age groups.[17]

Combined figures from Australia, the Netherlands, New Zealand, Sweden and the United States indicate that, in these countries at least, for every person killed by injury, around 30 times as many people are hospitalized and 300 times as many people are treated in hospital emergency rooms and then released. Many more are treated in other health care facilities, such as family doctors' offices and first-aid clinics.[18]

Unfortunately, injury prevention has been considered seriously only in developed countries. It is estimated that around 75% of the global burden of traffic injuries is in the developing countries, whereas only 25% are occurring in the developed countries. This contrasts the fact that more than 75% of the vehicles of the whole world are circulating in the developed countries (vehicles circulating in low-income developing countries are less safe than those in developed industrialized countries).[19]

region.[13] An injury is defined as "a bodily lesion at the organic level, resulting from acute exposure to energy in amounts that exceed the threshold of physiological tolerance. In some cases, the injury results from an insufficiency of a vital element".[14]

The WHO estimated that all injuries caused, in 2000, more than 5,5 million deaths that is a mortality of around 87 per 100,000 populations, and injuries caused more than 14 per cent of the global burden of disease. For every person who dies of injuries, several thousand injured persons survive, but many of them are left with permanent disabilities.

Despite the large social and economic costs of unintentional injuries, there has been a relatively negligible amount of investment in injury prevention and safety promotion research, compared with other health issues such as HIV/AIDS, Malaria, and Diarrhoeal diseases.

According to World Health Organization (WHO) press, deaths from Road Traffic Injuries (RTI) account for around 25% of all deaths from all kinds of both intentional and unintentional injuries. There are more than one million and two hundred thousand victims on roads and more than 40 million serious injuries per year that are caused by traffic crashes. YASA International estimates that more than two million people are killed yearly by road traffic crashes, if we consider deaths due to serious injuries in the first year after the crash. According to a study organized by the Scientific Research Foundation (SRF) in the Middle East Region, more than 55% of road traffic victims are from among the economically productive males.

Road crashes form the leading cause of death to people

scientific tools and practical experiences to draw strategies, design and implement road safety programs that can be effective in reducing the death toll on roads by taking into consideration that international cooperation was effective in reducing RTI in most developed countries. Learning by sharing is considered a very efficient tool to reduce the impact of road traffic injuries.

Fundamentals of Road Safety

Each injury incident is a complex interaction between a number of factors, including the host, agent, and physical and socio cultural environment. Dr. William Haddon, one of the first theorists in injury prevention, developed the Haddon Matrix to describe the inter-action between these elements during three phases: pre-event (before the injury occurs), event (while the injury in occurring), and post event (after the injury has occurred). The matrix helps professionals to assess the different elements of an injury and identifies which ones can be used to prevent injury.

The traditional view of injuries as "accidents", or random events, has resulted in the historical neglect of this area of public health. During the past few decades, public health officials have recognized that injuries are preventable, and they have established methods of scientific study for the prevention of injuries.[12] Road traffic injuries are a worldwide leading cause of injuries.

The most recent estimates show that injuries are among the leading causes of death and disability in the world. They affect all populations, regardless of age, sex, income or geographic

burden of traffic related injuries is still underestimated. This report may push many institutions (media, specialized non – governmental organizations, governmental agencies, and others) to study seriously the immediate needs to improve road safety and to put more pressure on their citizens and governments to prioritize safety. Very few studies have tried to treat this subject from this perspective.

Moreover, non – governmental organizations in developing countries had not been well supported by their governments compared to the support of similar institutions in developed countries. Most of these associations are disappointed by the carelessness of governmental agencies in dealing with road safety.[10]

Having reliable data on the numbers of victims and injured under an acceptable transparent registration system will push governmental agencies to formulate and implement national strategies in order to start decreasing the burden of injuries. The loss of productivity due to death and disability from injury represents a significant loss of economic opportunity in all countries. The treatment and rehabilitation of injured persons account for a large proportion of many national health budgets. Personal loss, to the injured and to those close to them, is immeasurable.[11] Unfortunately, most developing countries did not realize the various negative impacts of RTI (pain, hospitalization and tourist frustration by unorganized traffic) on their GDP and on their sustainable development.

The main aim of this report is to provide both public and private policy makers in developing countries and cities, with

the citizens of most of the developing world perceive road safety as a low priority issue inspite the fact that victims of road accidents in most developing countries are significantly increasing.[8] No sustainable effort has been done to decrease road crashes. International agencies have almost done no successful effort to assist developing countries to combat this burden of injury. Even the last world summit about development organized in South Africa in summer 2002 did not adopt traffic safety as an international issue for sustainable development.

The United Nations Development Program UNDP, an international organization dedicated to help and assist developing countries in their efforts to achieve sustainable human development, had not consider until recently the struggle against road tragedies to be included in their mission and their policy.[9]

Contrary to most developing countries, many international organizations added road safety to their agendas during the past few years. Among such organizations was the World Bank whose President James D Wolfensohn said: "Road safety is an issue of immense human proportions; it's an issue of economic and social proportions and also an issue of equity. Road safety very much affects poor people".

Relevance and Objective of the Report

A key purpose of this report is to enhance the efforts targeting the international cooperation for road safety. It communicates information related to road traffic injury prevention to a wider audience especially in the developing countries, where the

old and the young, the rich and the poor, men and women all may be involved in a crash.[3]

The term "accident", which is widely used worldwide, can give the intended impression that "accidents", are inevitable and unpredictable events that cannot be managed. Therefore, most new documents related to road safety prefer to disregard the term "accident" and replace it with "crash". The injury problem has been largely neglected because injuries were viewed as random events. Nowadays, injuries are known to be preventable by the majority of people. The uses of helmets, seat belts, child seats, and pedestrian bridges have all been proven to be effective measures for injury prevention.[4]

For more than four decades, most of the developed countries have been organizing sustainable national campaigns to decrease RTI. The number of people killed and injured due to traffic crashes had significantly decreased in the developed world with different rates among developed countries. With this clear decrease in numbers, many institutions adopted "Vision Zero" initiated by Sweden that targets a theoretical zero death by road crashes. In June 2003, a new European charter for road safety was launched in a target of reducing the burden of injuries.[5] People from all socioeconomic groups suffer fatal injuries, but death rates due to injury tend to be higher in those with lower income groups. The poor are less likely to make a full recovery following an injury due to the lack of the required means.[6]

In most of the developing countries, no effective traffic safety campaigns have been organized.[7] The governments and

The report, prepared by the organization, entitled «International Cooperation to Improve Road Safety» is an important response to the underestimation of road safety by many national and international agencies. The report is directed at all policy-makers in various sectors such as public health, education, transport, media, law and other sectors, and aims to push efforts for better road safety for all.

Introduction

The world is changing day after day, and globalization has been in the making for many years. All people became more interdependent and closer to each other because of globalization. Threats to health and safety are also globalized.[1] A major threat to safety is the growing problem of road traffic injuries. Traffic crashes and injuries are rapidly growing around the world and causing a huge economic and social impact on all societies, especially in the developing world.[2] The World Health Organization (WHO) stated in 1990 that Road Traffic Injuries (RTI) were the ninth most important cause of years of life lost around the world. Unless all countries take action immediately, by 2020, they will rise to the second place.

Inspite of the fact that the risk of crash is relatively low for most individual journeys, people face risks on roads due to the various travels done on daily and weekly basis. Almost anybody can be involved in a traffic crash. No special time, place, or equipment is necessary. Crashes and related-injuries are not restricted or limited to race, creed, social status, age, or sex. The

the increasing death toll in the majority of developing countries where more than one million are killed annually due to road traffic injuries and more than forty million are severely injured.

YASA International invites all developing countries to study the success of most developed highly motorized countries and then to respond to the rising road trauma levels by analysing plan to reduce casualties through outcome-oriented interventions.

The Mission of YASA International

YASA International, a new International Non-Governmental Organization, seeks through its effort to create a greater level of safety awareness and commitment from all people in order to reduce the global burden of uninternational injuries. It supports strategies to improve international cooperation for safety promotion and injury prevention. The organization launched from Lebanon in 2002 the Middle East Campaign for Accident Prevention (MECAP) which was successful in building effective partnerships with many public and private agencies in the region, especially with media and educational institutions.

The organization works to persuade policy-makers and decision-makers of the immediate necessity to treat Injury Prevention as a major public health issue and to adopt the universal concept of 6Es, based on cross-sectoral collaboration, as a new approach to reduce RTI.

YASA International provides social support to the bereaved families. It counts on their active partipation in the safety promotion movement in Middle East.

however, the strain remains on the health and the economy of most developing countries.

Most developing countries failed to face the growing problem of road traffic injuries due to the following reasons that will be studied in this report:

- Lack of political will because many decision-makers still regard RTI as being due to unfortunate mischance and an inevitable result of modernity;
- The abscence of national long-term plans that are well designed and targeted to involve of cooperation to face this challenge on both regional and international levels.
- Insignificant technical and scientific assistances to the majority of the developing countries from the various United Nations Organizations and from some developed countries, which have been relatively successful in facing the rising challenge of road traffic injuries.

According to the scientific Research Foundation (SRF), Road traffic injuries in the Arab region are a major public health problem, claiming about 40 thousand lives per year and around one million victims. This is equivalent to the entire population of both Qatar and Bahrain. As a result, our societies bear a huge cost that is estimated to be about 2.5% of the Arab National Products including Oil revenues. Although the huge number of injuries caused by wars that are unfortunately continuous in the Middle East, road traffic injuries are the leading cause of death among youth in our region and are predicted to increase in the next decade.

This report prepared by YASA International targets to face

International Cooperation for Road Safety

Ziad M. AKL*

Foreword

Road traffic accidents kill more than 1.2 million people yearly and injure or disable between 30 and 50 million a year. Most of the victims are young males and vulnerable road users. According to the World Health Organization, road traffic deaths are predicted by 2020 to increase by 83% in low-income and middle countries, and to decrease by 27% in high-income countries.

Road traffic injuries (RTI) must be treated as an important international public health problem and facing it should be considered as a major requirement for sustainable development. The United Nations and its specialized agencies, International Non-Governmental Organizations and many developed countries can be, by far, more effective in facing this challenge

*Founder of YASA, M.A. International Affairs, Phd. Student Public Health

APPENDIX B
Regional and Subregional Organizations

Middle East

Arab League (AL)
Organization of the Islamic Conference (OIC)
Gulf Cooperation Council (GCC)
Arab Cooperation Council (ACC)
Arab Maghreb Union – North America (UMA)

Europe and North Atlantic

European Union (EU)
North Atlantic Treaty Organization (NATO)
Organization for Security Cooperation in Europe (OSCE)
Western European Union (WEU)
Commonwealth of Independent States (CIS)

Asia

Association of South East Asian Nations (ASEAN) and ASEAN Regional Forum (ARF)
South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC)
Commonwealth of Independent States (CIS)

U.S. INTERESTS VERSUS REGIONAL INTERESTS

	process. No links between Gulf security and Iraq stability and peace process.	Resume peace talks on all tracks. Link regional security to peace process. Iran: opposition of process.
Greater Middle East reforms	Press for reforms=political, economic, social & cultural.	GCC – Iraq – Yemen Reforms come from inside. Reforms=gradual process. Saudi Arabia reforms very slow. Iran: conservatives regain control from reformers; reforms = Western domination of Islam.

S.A. = Saudi Arabia
GCC = Gulf Cooperation Council
IAEA = International Atomic Energy Agency

U.S. INTERESTS VERSUS REGIONAL INTERESTS

	Promote culture of moderation. Dry the 'pond' in Iraq. Accuse Iran of supporting terrorism.	Iran's denial of U.S. accusations.
Regional cooperation security system	Promote cooperation security =GCC & Iraq & Yemen Keep military bases in Gulf & Iraq Promote changes in Iran policy Bilateral security agreement with GCC	Accept idea of cooperative security, doubt feasibility. GCC wanting U.S. guaranties Iran welcoming cooperative security without U.S. domination.
WMD proliferation	Stop proliferation of all WMD in region. Put Iranian nuclear program under IAEA. Multi-dimensional diplomacy with Iran – blind eye with Israel.	S.A. purchase of missiles for defense. Iraq no proliferation. Welcome M.E. free zone. Iran = NO to IAEA inspection. Deployment Shehab 3 missile. Request Western even-handed policy with Israel.
Security of Israel	First priority. Israeli military supremacy. Back Israeli policy by all means.	Demand balanced U.S. policy. Legitimate defense system. Stop Israeli oppression of Palestinians. Acknowledge Israel's right to exist within 1948 boundaries. Iran: promote continuous struggle
Peace process	Road map. Follow Sharon's strategy. No pressure to resume peace	Arab peace initiative. Resolutions of U.N. and Madrid principles.

APPENDIX A

U.S. INTERESTS VERSUS REGIONAL INTERESTS

Issues	U.S. Interests	Regional Interests
Oil and geostrategic locations	Free and stable flow of oil at relatively cheap price. 2/3 of world reserves. 25% of world production. Gulf critical location to: ME, Central Asia, South Asia, Eastern Africa	Regional economies are tied to oil revenues. Oil is a commercial commodity. OPEC quotas. Pricing policy dictated by the market.
U.S. deployments	U.S. military bases in GCC states and large deployments in Iraq. Bilateral security agreements with GCC states & possibly with Iraq. Protect lanes of shipping. Contain external threat. Part of geostrategic posture. Stabilize Iraq. Pressure & contain Irani threat (proliferating & hegemony).	Needed by GCC for own security. Needed by Iraq for stability. Needed for overall regional stability. Generate extremism, anger, militant Islamists. S.A. prefers projection of force from sea to ground bases. Iran=threatened, role as regional power reduced.
Iraq's future and stability	Keep level of forces to achieve stability & reconstruction. Establish democratic government. Oil and economic development (new partnership). Rights to establish bases. Active player in regional security.	GCC need for a stable, unified Iraq, though not too democratic. Balanced power sharing between Shi'a and Sunnis. Not falling under Iran's influence. Iran: weak Iraq, dominated by pro-Iranian forces to drive U.S. out of Iraq.
Terrorism	Enhance the struggle against terrorists. Assist in cutting financial resources.	Fight terrorism first priority to all, including Yemen. Iran policy leaves question marks.

October 2004).

22. Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf," Foreign Affairs (July-August 2003).
23. Van Creveled.
24. Ibid.
25. Richard Nixon, Beyond Peace (New York: Random House, 1994) 143-144.
26. Philip Bobbit, The Shield of Achilles (New York: Anchor Books, Random House, 2003) 813.
27. Joseph Cisincione and Anatol Lieven, "Rethinking the US Exit Strategy," International Herald Tribune Beirut, May 17, 2004.
28. Pollack.
29. Nizar Abdel-Kader, "A Comprehensive Plan for Comprehensive Peace: Madrid II" http://www.menl.org.2004.
30. Dominique De Villepin, Un Autre Monde (Paris: L'Herne, 2003) 255.
31. Same concerns were expressed by some members of ASEAN. See William H. Lewis and Edward Marks "Searching for Partners: Regional Organizations and Peace Operations," McNair Paper, ISNSS, National Defence University (Washington, D.C., 1998) 115.

ENDNOTES

1. Andrew Rathmell, Theodore Karasik and David Gompert, " A New Persian Gulf Security System" (Rand, 2003) http:/www.rand.org/publications.
2. Nader Fergany, "The Arab Human Development Report 2002" (New York; UNDP, Regional Bureau for Arab States, 2002).
3. Cilina Nasser, "Iraqi official, we will fulfill obligations to Lebanese businesses claim war disrupted contracts" Beirut Daily Star, July 27, 2004.
4. Ibid.
5. Naharnet Newsdesk, "Iraq may soon reopen oil pipeline to Lebanon and Syria" Beirut, August 11, 2004, www.naharnet.com/domino/tn/newsdesk
6. Nafez Kawas, "Allawi: No Normalization with Israel before Other Arab States," Beirut Daily Star, July 27, 2004.
7. Larry Diamond, "What Went Wrong in Iraq" Foreign Affairs September-October 2004.
8. Vali Nasr, "Provocations: the Changing Face of Islam – Regional Implications of Shi'a Revival in Iraq," The Washington Quarterly 27, 2 (Spring 2004).
9. Edward Wong, "Iran Is in Strong Position to Steer Iraq's Political Future," New York Times, July 3, 2004.
10. Anoushiravan Ehteshami, "Iran-Iraq Relations after Saddam," The Washington Quarterly (Autumn 2003).
11. Assafir Newspaper Beirut, August 14, 2004.
12. Ad-Diyar Newspaper Beirut, August 25, 2004.
13. "Nassrallah Speech at a Remembrance Ceremony of a Lebanese Officer," Assafir Beirut, August 21, 2004:
14. Carl Coon, "The Shia Community of Lebanon and Iraq," Progressive Humanism (January 29, 2004).
15. Dr. Mahoud Al-Abrash, interview with the Syrian government daily Teshreen Damascus, December 29, 2003.
16. Ibid.
17. David Manashri, "Iran, the War in Iraq, and the United States," www.mideasti.org/articles/doc251.pdf
18. Sarkis Naoum, "Would Iraq Become Iranian?" An-Nahar Newspaper Beirut, August 18, 2004.
19. Condoleeza Rice, interview NBC news program "Meet the Press" Sunday, August 8, 2004. Ms. Rice was responding to an article in the New York Times on Sunday that claimed that the Bush's administration diplomatic efforts during the past 20 months to stop the progress of nuclear weapons programs in Iran and North Korea had so far failed.
20. Martin Van Creveled, "Is Israel Planning to Attack Iran," International Herald Tribune Beirut, August 21-11, 2004.
21. Larry Diamond, "What Went Wrong in Iraq," Foreign Affairs (September –

Conclusion

On June 28, 2004, the U.S. occupation of Iraq came to an abrupt end. The transfer of authority to an Allawi interim government does not exempt the United States from its responsibilities to stabilize and rebuild the country.

Many of the miscalculations made by the Bush administration are well known. What is important right now is not to look for an exit strategy and set a certain date for withdrawal but to provide the leadership necessary to get the U.N. and Europe and some Arab and Moslem countries involved in the stability and reconstruction plans. Stabilizing Iraq and preserving its unity is a paramount for regional security and for the world economy – with its recognized oil reserve estimated to be 118 billion tons.

Reference the Gulf security architecture; the United States must weigh the ultimate risks and costs associated with any option it takes. Washington must estimate the increasing vulnerability to domestic unrest and perhaps civil wars in Saudi Arabia, other GCC states, Iraq, Yemen, and Jordan. Anti-Americanism, along with lack of political, social and economic reforms is set to encourage terrorism and to prepare the ground for dramatic changes. In reality, a new security system will require time to reach its stated objectives. Time is pressing. The United States must act quickly in formulating a different strategy and in choosing options which promote consensus, open dialogue and, consequently, change the approach of "hard power" it has tried twice in the Gulf: "soft power" represents the needed approach to the Gulf problems – especially to promote a cooperative security system and to initiate the application of reforms based on "The Greater Middle East Plan."

whose task would be to define the nature of threats and apprehensions and to establish a common understanding and acceptance of it; (b), a cooperative security development center (CSDC) whose primary mission would be to develop ideas and concepts for cooperative security and to create a consensus around them; and (c), a conflict assessment center (CAC) which should focus on defining the nature and severity of probable conflict or dissension among state members and also serve as a center to channel information related to emergencies and non-conventional threats – to include terrorism, smuggling prevention, and search and rescue operations. One of these centers would be established in each of the three capitals of the three major regional powers: Iran, Iraq, and Saudi Arabia.

Phase Three: expansion of process as opportunities arise to embrace a regime

Institutionalization not only to give regularity and consistency to cooperative security mechanisms, but also to have commitment of states secured in such a way to insure the continuous participation of everyone in the system. This may require periodic meetings of the ministers of foreign affairs and high-ranking defense representatives and the establishment of a central military committee that will focus on promoting cooperative security programs. Such security regimes will be institutionalized in some sort of treaty or convention and consequently will be incorporated into the national policy of state members. However, the development of a workable, multi-dimensional cooperative security system is not a quick or easy process and may require years or decades of hard work.

Phase One: confidence building measures aiming to produce transparency by reducing or eliminating concerns and misperceptions about security matters. This process should start with a positive dialogue among high-ranking officials and later taken to be discussed in series of meeting among the ministers of foreign affairs. The process should be taken by committees of experts and analysts. Thoughtful reflection should suggest establishing better channels for communicating "more information" and better opportunities to "know each other."

Traditional minimalist approach to confidence building is an inadequate mechanism for fostering positive change in security relations. There is a need to adopt at the top level of diplomatic dialogue a transformational view that focuses on developing a mechanism that can help to transform security perceptions from simple metaphor to a process of creation and implementation of a well-defined system.

Phase Two: defining and prioritizing security challenges. Defining and prioritizing of security challenges constitute a very important step in the establishment of a cooperative security system. The endorsement of cooperative security should be based on a common perception of the nature and severity of threats. This will not eliminate the use of "national interest" considerations to guide interstate conduct. Such considerations may dictate that states support only a selected set of definitions in the threat assessment menu although convergence on the perception of threats is no guarantee for consensus on how to deal with them.

Three centers could be institutionalized to support the achievement of this phase: (a), a threat assessment center (TAC)

the Association of South East Asian Nations (ASEAN) with something like the ASEAN Regional Forum (ARF) to engage other neighbors, such as Syria, Egypt, Jordan, Lebanon, and Turkey, in future security dialogue.

In such a security system, the United States will remain a major player – but not a hegemon. This is a necessary task to respond to the concerns of the GCC smaller states and to fill the security gap between a withdrawing United States and the failure to develop a replacement organization.[31]

In reality, the security in the Gulf does not require a rigid organization like NATO, but an incremental security process consisting of overlapping bilateral and multilateral security arrangements with the following ultimate goals:

1. Reduce tensions and promote an environment of cooperative security dialogue and reduce the external threats as well as reducing the probability of a new clash between Iraq and Iran.
2. Reduce security concerns for the smaller states in the GCC.
3. Enhance a wider multilateral process with the Arab League and the Islamic Conference Organization.

(See Appendix B – "Regional and Sub-regional Organizations.")

Of course, such ambitious tasks will not be attainable in a single, formal agreement. Instead, it will require an incremental buildup through dialogue, preparing the ground for formal, but loose, type of institutions.

The process of building such architecture should go through three phases.

success would depend on the goals, the contribution and the will of its members, the interaction between the members and the U.S. in connection with American presence and basing – regulated by bilateral agreements – and the mechanism applied to develop security institutions to improve regional security.

Such a security system cannot be crafted in several months, or even several years; it took Europe with all its political maturity over 25 years of negotiations to produce a workable economic and security system. Agonizing past experiences in the Middle East leave no reason to believe this new approach to a regional security system will be any easier. Establishing a NATO like system would not be feasible without having the United States to sign defense alliances with all the members – something impossible to achieve with Iran – and which would bring back all the bad memories and drawbacks of the Baghdad Pact.

The proposed members for the new security system (ranging in political styles from absolute monarchy through various forms of authoritarianisms and democracies) have been at war more than once, and numerous territorial conflicts and other tensions are still unresolved and remain as sources of diplomatic stresses and security concerns. Internal affairs constitute a major preoccupation for every government in the Gulf region and each of them has expressed continuing great concern for international norms such as sovereignty, territorial integrity, and noninterference in domestic affairs.

All these difficulties in the relationships among the members, coupled with all the historical burdens, imply the application of a flexible cooperative security system like the one adopted by

neighbors. U.S. military bases in Iraq, though desirable, would have drawbacks on future policy.

2. Provision of a new mechanism to relaunch Arab-Israeli peace process on all tracks. Let it be "a comprehensive peace plan for a comprehensive peace" through a call for a Madrid II conference.[29] The future of the Middle East must be built around "one single common challenge: peace. This is true for the Middle East, this is true in Iraq."[30] Such a process is a first step toward reducing anti-Americanism, containing extremism and terror, regaining close contact with community conscience and promoting political and religious moderation.
3. A regional framework that involves Iran necessitates a change in the confrontational environment between the U.S. and Iran. This could be achieved through active diplomacy in matters related to all issues pending – to include the Iranian nuclear program, terrorism, and the peace process. The U.S. must put up with Iran as a first step toward constructing a regional security framework.
4. The United States has an important role to play in the establishment of the regional framework; however, this task should not lead to a new "made in America pact." Such a process would draw popular feelings and suspicions against it.

10- Gulf Security System

A gulf security framework that involves GCC member states, Iraq, Iran and Yemen would likely be welcomed by all its

The present weaknesses in the Gulf security make imperative a fundamental rethinking of U.S. strategy, not only in Iraq, but also toward the Gulf states and the Middle East as a whole.[27]

Prior approaches to Gulf security based on U.S. alliances with regional strong rulers – first, the Shah of Iran from the early 1950's to the late 1970's and then Saddam Hussein from the late 1970's through the 1980's – have proved to be disastrous. The conservative approach to Gulf security based on the strategy of offshore balancing failed because Iran and Iraq were very strong regional powers and the "over the horizon posture was not a sufficient deterrent."[28] Now, however, Iraq and Iran are weaker and are likely to compromise in any search for a new security system (at least until Iran acquires a nuclear weapon).

During the two wars of 1991 and 2003 and with the new tough diplomacy adopted under the war on terror, the United States could adopt a new approach which would dramatically reduce its military presence in the Gulf, leaving only the minimum lever of forces necessary to honor its bilateral commitments to the GCC states like Kuwait, Qatar and Bahrain. Such an approach could be initiated as soon as the situation in Iraq starts to come under the control of an elected permanent Iraqi government in 2005.

There are some requisites and basic criteria that should be considered to insure the success of any new regional security architecture:

1. Establishment of a stable government in Iraq with all the necessary military and police forces to insure stability and security internally and along the borders with its

Most of the Gulf regimes are even fearful of these mounting internal threats. Though they are often connected across borders, there is no risk of this amounting to a dangerous level of a general uprising or a civil war. The only real risk from such threats resides in Iraq where instability caused by terrorism and confessional cleavages may throw the country into a long and destructive civil war.

9- Rethinking Gulf Security

Ten years ago Richard Nixon described in his book Beyond Peace the major threat to U.S. interests in the Persian Gulf as stemming "from radical regimes in Iraq, Iran, Syria, Sudan and Libya, and from the terrorist organizations that they support inside and outside the region"[25]. President Bush's assessment after two wars and under the current global war on terror would not be any different. Surprisingly, the U.S. assessment of the Iranian strategy to expand influence and domination over other countries and the need of European powers with the military resources to project force and block the Iranian advance in the region hardly underwent any change.

The occupation of Iraq seems to have created more problems than solutions to Gulf security. Developments inside Iraq lead one to believe that "there will be no final victory in such a war. Victory will consist in having the resources and the ingenuity to avoid defeat."[26] Consequently, the United States needs to recognize that military deployments alone cannot stabilize Iraq or deter all regional threats. Power that evidently cannot be used as a deterrent is not true power.

Iran does not represent an imminent regional threat though it may change its strategic assessment once it gets its first nuclear weapon and, consequently, adopt a more aggressive military policy. To keep Iranian threats (including the possible closure of Hormuz Strait) under control, the United States might find it necessary to keep a sizeable force deployed in bases in Iraq, GCC states, and Yemen.

The United States does not feel under pressure to react militarily to Iran's defiance. Should Israel strike Iran's nuclear facilities the way it did against the Iraqi nuclear reactor in 1981? "It all depends on Ariel Sharon – an old horse who back in 1982, led Israel into a disastrous invasion of Lebanon. One can only hope that this time he will think twice."[24]

Terrorism and internal instability represent the most imminent threats to Iraq and the states of the GCC and Yemen. These threats are fueled and exacerbated by several internal and external dynamics such as the following:

- Political, economic and social problems within the Gulf states
- Extremism and Islamic fundamentalism
- The rise of Al-Queda and its subsidiaries
- Despotic governments that do less for their peoples while oppression grows greater (no freedom or civil rights)
- The continuous Israeli attacks on Palestinians and the failure of the peace process
- The American invasion of Iraq and troop deployment on the "land of Islam"
- The fear of a western cultural invasion against Islam

unmistakable message sent by the United States and its allies to regimes seeking to develop WMD that such programs will not be tolerated.

Unfortunately, such warnings did not bring any fruitful results with Iran and North Korea. Analysis brings forward the logic applied by both countries that led them to believe that it is the wrong time for the U.S. to be confrontational with them and to back its threats of war before stabilizing Iraq and Afghanistan. These countries decided it is the right time for them and it is a real opportunity they should seize to develop their nuclear weapons as fast as possible.

The United States preaches a policy of universal nuclear nonproliferation; in practice, Washington has been more concerned with proliferation by its enemies (such as Iraq, Iran, and North Korea) than by its friends (such as Israel). The U.S. policy on the matters of WMD has never been even-handed.

Although the Iranians have often expressed their opposition to Israel's existence and their determination to destroy it, that is not enough to convince most prominent Israeli strategists (such as Martin Van Creveled) that Israel is the Iranians real concern. [23] Teheran appears to want nuclear weapons principally to deter an American attack. Iran now feels surrounded by American deployments on all sides – in the central Asian republics to the north, Afghanistan to the east, the Gulf to the south, and Iraq to the west. This feeling of being threatened from all directions urged the Minister of Defense of Iran, Shamkhani, to say in an interview on Al-Jazeera on August 18 that Iran should strike first if they sense an imminent attack from the United States.

aggravated by previous decisions and practices of the CPA. Paul Bremmer and the U.S. forces could have done more to build stability and contain the forces of disorder before the handover. Unfortunately, Bremmer lacked both the understanding and the organizational skills to deal with the developing problems. They failed to create a new security apparatus that could compensate the security shortfalls. They also did not show the determination to face political and security threats emanating from the Fallujah and Moktada Assadr cases; they were left free to fan and exploit anti-American nationalists and Islamists to foil any plan for political reconstruction in a bid for power.

It is unlikely the weak and besieged Allawi government will have the will or capacity to enforce the demobilization of all the militias in a step to insure holding elections. If these militias "remain active, the campaign is likely to become very bloody and undemocratic. Candidates will face assassination, and the electoral machinery will be hijacked by those with the most weapons."[21]

As for Iran, according to even U.S. and I.A.E.A. media reports, its nuclear program has gone into overdrive, and unless stopped it "is likely to produce one or more nuclear weapons within five years."[22]

One of the reasons used by Bush to invade Iraq was to prevent Saddam from possessing weapons of mass destruction. Bush had hoped that other states trying to acquire such weapons would take U.S. warnings more seriously. The Bush administration has the right to argue that Libya's decision to dismantle its nuclear program is the dividends of the

Gulf Cooperation Council (GCC), Iraq, Iran and Yemen.

The war on Iraq and its consequences have opened the door for the United States and for the regional powers to join efforts in an attempt to establish a more effective and durable framework for Gulf security. It is the right time for all parties concerned with the Gulf security to come forward with a broad rethinking of their strategies to meet the growing challenges – old and new – such as extremism, terrorism, and proliferation of weapons of mass destruction.

8- New Threats

Threats to the regional stability over the next decade may occur in three main areas of critical activity: Iraq's security and political reconstruction, Iran's nuclear program, and internal unrest in the states of the GCC and Yemen. There are no easy solutions to any of these threats. (See Appendix A – "US Interests versus Regional Interests.")

Any effort to rebuild a shattered Iraq should include four basic tasks: political reconstruction of a capable government, provision of an efficient security system to provide internal order and safety and border surveillance and security, economic reconstruction including rebuilding the physical infrastructures and creating jobs for the people, and social reconstruction including the building of a civil society and providing a new political culture.

Iraq is paying a heavy price on all four fronts for lack of security and efficient governance. The Allawi government is deploying the will to deal with the security dilemma that was

The American and British military victory in operation Iraqi freedom has been burdened by the tasks of stabilizing and reconstructing and building new governing institutions. The fall of Saddam Hussein's regime and the establishment of a new Iraqi government is not a panacea for all the security threats that beset the Gulf region. Undoubtedly, regime change in Iraq will reduce the threats that Iraq poses to regional stability, at least in the near future. The paradox of Iraqi power can be put forward in simple terms: for geopolitical reasons, related especially to Iraq's traditional rivalry with Iran, a new Iraq, regardless of all changes brought to its political or ideological affiliations, will continue to develop the same aspirations for a regional dominant role as the Ba'athist regime did – it will generate the same ambitions which will result in tensions and antagonisms among Iraq's neighbors. The fall of Saddam and the disbanding of the Iraqi Army strengthen Iran's position as a regional power. The Iranian regime, with its two factions, reformers and conservatives, is likely to pursue its policy to insure regional hegemony through improving its military capability and acquiring long range missiles and developing nuclear weapons. Moreover, the state of imbalance caused by the war on Iraq seems to generate new internal political challenges to stability and to enhance the expansion of extremism and terrorism inside Iraq, Saudi Arabia and Yemen.

These new developments will exert growing pressures on all the parties concerned with the Gulf security and especially on the United States to reduce its regional military deployment thereby leaving much of the security burden to the states of the

allow the Iranians to develop a nuclear weapon" and warned that President Bush would "look at all the tools that are available to him" to stop Iran's program.[19]

Now, reports indicate that Israel might be deploying missiles from land or sea that are capable of inflicting awesome damage on Iran. Should Israel decide to strike at the Iranian nuclear installations, it is more likely to use its F15 fighter-bombers.[20]

The Arab states, in general, and Lebanon, in particular, do not look at the Iranian nuclear program with the same suspicion as the U.S. Europe and Israel. They find that raising this issue will enhance their call for a Middle East WMD free zone.

Lebanon, like all other Arab states, finds that after stripping Libya and Iraq of their nuclear weapon programs, the region is ripe for diplomacy to create a nuke-free zone – if Israel, as the only nuclear power in the Middle East, would begin the long process of peace and confidence-building that could eventually lead it to putting its program under international inspections and to doing away with its stockpile of nuclear weapons.

The problems for the I.A.E.A. is that it has no chance of persuading Iran to give up its programs without taking some positive steps to freeze the Israeli program. Lebanon feels the United States needs to start showing Iran and others in the region it can follow an even-handed policy, asking both Iran and Israel to join international efforts to forgo nuclear weapons capabilities.

All the Arab states wish to see the United States pushing Israel to restart the peace process, opening the way to parallel talks on a regional nuclear weapons free zone.

on the one hand, and Iran with its understanding of real politick imperative, knows very well it could not turn Iraq into its backyard garden. In this cleric's opinion Grand Ayatollah Sistani represents the traditional Shi'a school and from this position he does not intend to allow the "Marja'ya" to be involved in politics; that is why he did not call for armed resistance against the occupiers nor show any inclination toward the Moktada Assadr uprising. The cleric contended that Iran based on its long experience with Iraq as a state and as a society would venture to try to dominate the country as well as to do everything necessary to insure its interests there as well as with all the other Gulf states.[18]

Iran remains a military problem to the U.S. presence in the Gulf to all GCC members and to Israel, particularly in the area of WMD development where deterrence will not be achieved primarily by maintaining large-scale conventional U.S. forces in the region.

Lately, Iran has been increasingly defying the United States, the European Union, and the International Energy Agency since it has embarked on uranium enrichment process. It can be expected that Iranian proliferation efforts will intensify during the coming year. The Iranian strong drive to acquire nuclear weapons, after the development and deployment of its "Shihab 3" ballistic missile will have spillover effects on the security decision-making processes on the international and regional levels.

President Bush's national security advisor, Condoleeza Rice, said on Sunday, August 8, that the U.S. and its allies "cannot

continuing to describe Israel as a reliable guard of U.S. interests. "The American policy is utterly biased toward the side of the Israeli occupiers."[15] Talking about U.S. sanctions against Syria, the Syrian officials wonder, "What is the crime for which Syria is accountable? Do they want it to turn its back on Lebanon and leave it in general anarchy? Must it leave its principled stand on the Palestinian problem? Must it open its heart, its mind, its airport and its coasts to the coalition forces, so they can destroy what remained of Iraq?"[16]

In general, the Syrian foreign policy displayed by Bashar Al-Assad is mainly the same as the one deployed by his father. His approach on the Arab-Israeli conflict which used to occupy the center of the Iranian-Syrian connection consists of three rhetorics: no yielding on peace process (same basic requirements), support for Hezbollah in their claim to Shebaa Farms, and support for the intifada (Hammas and Jihad organizations) with reactivation of the Arab boycott and severing of all Arab relations with Israel, Following the fall of Saddam's regime, Iran raised its anti-U.S. tone. As both Teheran and Washington were preparing to reap the fruits of the war, new conflicting interests have emerged. Iranian criticism of the U.S. was universal, but reformers and conservatives had different tones. The latter used sharper criticism reflecting deep anti-American sentiment against the violation of Iraq's sovereignty, while the liberals viewed the war as a threat "against humanity and global peace."[17] A prominent Lebanese Shi'a cleric turned down any possibility for Iraq to come under Iranian influence: the Iraqis would refuse to see that happening

the Iraq regime when rapid victory may incite American hegemony to deploy efforts to overturn the regimes in Teheran and Damascus?

From Iran and Syria perspectives, Iraq was no longer the focal point of their concerns but, rather, the new U.S. boundaries created by the invasion and the Bush administration's intentions towards them. From this perspective, Teheran and Damascus would sensibly regard their boundaries with Iraq as immediate defense lines and thus establish policies to prevent the United States from securing full control of Iraq and, consequently, use all available opportunities and options to keep Washington fully occupied with the task of stabilizing the situation in Iraq.

Regional tensions in Afghanistan, Saudi Arabia, Palestine and South Lebanon also shape Syria's and Iran's foreign policies and bring them to cooperate on forging strategies to meet the new U.S. challenges along the borders with Iraq. The cooperation between Teheran and Damascus is not limited to what is going on in Iraq, but has been closely practiced in South Lebanon with support provided by both capitals to Hezbollah in its struggle against Israel as well as the support of the two Palestinian Jihadist movements of Hamas and Islamic Jihad. Such groups along with the resurgent forces inside Iraq are perceived by the Bush administration as the new rejectionist front to the U.S. presence in Iraq and the Gulf states as well as to the peace process in the Middle East.

The Syrian officials stress that Syria wants dialogue with the U.S. and has already cooperated in the past with it in the fight against terror, but in return they blame the Americans for

Analogies can be misleading sometimes, but the Lebanese experience suggests that if Allawi's government with the support of the Americans and the United Nations fail to turn the security situation around, the Shi'a majority in Iraq could develop into a greater threat of regional stability and to the world at large. Such developments would produce several effective terrorist movements. In this case, central Iraq may turn to be a new safe haven to Al-Queda subsidiaries like Abu Massab Al-Zarquawi, who is now operating there.

Lebanon has repeatedly expressed great concerns about the Iraqi instability and the possible spread of sectarian tensions along anti-Americanism. Lebanon recognizes from its own experience the danger of such sectarian dimensions on its own and on the regional politics and understands how instability in Iraq impacts the security of the region.

7- The Iranian-Syrian Connection

The United States saw its war on Iraq as part of its global war against terrorism. Iran and the Arabs, especially Syria, did not share this view. When the United States came up with the Bush Doctrine and decided to take military action against Iraq, Iran and Syria who, under normal circumstances would have welcomed such effort to remove Saddam's regime, were unwilling to lend any support to the U.S. war effort. Iran felt threatened by the U.S. view of it as an "evil power" based on the Bush "axis of evil" concept. Syria, following the same logic used for Iraq's war, felt it could fall next into sights of the American military adventure. Why should Iran and Syria help overthrow

while the traditional clergy would give their support to the rise of a moderate secular state (supporting Ali Sistani's proposals for a legitimate government).

Along these lines of subdivision, three opinions can be distinguished in Lebanon:

1. Muhammad Hussein Fadlallah (the Grand Ayatollah) who issued a "fatwa" on August 13, 2004, condemning the "American attack on Holy Najaf" and characterizing it as a sacrilege and the attack on other cities as a crime against humanity.[11]
2. The Shi'a Supreme Council with Sheikh Abdel Amir Kabalan who condemned the attack on Najaf, but still expressed support to Ali Sistani and the interim government.[12]
3. Sheikh Hassan Nassralah, the leader of Hezbollah, who expressed in several speeches a concurrence with the Iranian line of policy toward Iraq and, recently, his backing of the Assadr uprising.[13]

The final position of Hezbollah concerning Iraq is closely tied to the Iranian policy. There is no way Iran and, consequently, Hezbollah can stay out of the evolving scene in Southern Iraq – though their intervention will come at a time and in manner of their own choosing.

Though the Shi'a in Iraq, like those in Lebanon, are split among themselves, they appear united in their determination that their communities will not put up being marginalized any more.[14]

Followers of Shi'ism have lived in parts of Lebanon and in Southern Iraq for centuries. In terms of doctrine and teaching, they follow the same school of thought (historically, a great exchange had taken place between Jabal Aamel in South Lebanon and Najaf Hawzah). Both communities have for a long time been marginalized politically. The situation in Lebanon during the civil war presented a ripe opportunity for the radicalization of the Shi'a political opinion, and two political movements were to lead the new process for a new power sharing – the Amal movement (created by the charismatic religious leader named Moussa Assadr) and Hezbollah (under the leadership of Sheikh Muhammad Hussein Fadlallah with a group of young, pro-Iranian clerics). The chaos and the pressures on the Iraqi Shi'a create a situation similar to what the Shi'a of Lebanon have experienced under the Israeli occupation and the Christian-Sunni domination. These pressures carry the seeds of a civil war as messy as the one that tore Lebanon for seventeen years. There is a need for a miracle to reconcile the conflicting interests of the Shia'as in the South with the Sunnis in the center. Such a miracle will occur only with the triumph of a political plan, backed by the secular Shi'a parties – like Allawi's group – to forge a secular democratic state.

There are other forces among the Shi'a grouped around clerical figures; among these are two subgroups, one aiming for an Islamic state patterned after Iran's theocracy, and the other aiming for a secular Islamic state like Pakistan. The Shi'a of Lebanon will split between these Iraqi factions, with Hezbollah supporting the radical group in accordance with Iran's interests,

government's plan for political reconstruction. Such a sectarian dimension is not limited only to Iraq, but may have an impact across the borders to become a real regional destabilizing factor.

"In other words, the Shi'a revival and the decline of Sunni political leadership in Iraq has not created Sunni militancy; it has invigorated and emboldened it. The ascendance of Sunni militancy is at the forefront of anti-Americanism in Iraq today and, as such, is likely to spread anti-Americanism in tandem with sectarian tensions throughout the Greater Middle East."[8]

With chaos created by occupation and in the context of this political competion, Iran "has moved into its best position in decades to influence the political shape of Iraq".[9] Iran's aim is to have Iraq run by religious Shi'ite conservative politicians who could serve Iranian influence, and prepare the ground to force the United States to withdraw its troops from Iraq.

After the defeat of Assadr's Mehdi Army in Najaf and its withdrawal from the city, Iran has to behave cautiously: any exercise of open influence in Southern Iraq would expose Teheran to even more U.S. pressure and would push the new Iraqi regime to pursue a strong anti-Iran policy.[10]

6- The Shi'a Connection

The fall of Saddam's regime empowered the Shi'a majority; such empowerment will inevitably extend beyond Iraq's borders involving the broader region from Lebanon to Pakistan. This change in the sectarian balance of power is likely to have a powerful impact on regional politics. The change in the balance of power in Iraq is likely to affect the foundations of the Shi'a politics of Lebanon.

where the Sunnis were turning against the occupiers for excluding them politically. The government was also unable to take the challenge of demobilizing the militias while building the new Iraqi Army. This was largely due to weak governance, lack of military power and political rivalries among the Shi'a leadership divided between secular and religious groups.

The experience of other post-conflict transitions does not encourage precipitated elections which, in the absence of well-considered preparations, may cause a slide toward violence and polarization – even civil war. The elections would likely be monopolized in the South by the Islamist parties with the Assadr movement in the lead.

The competition for power between the various communities will get stronger as the country gets closer to adopting a new constitution and preparing for new elections. This competition for power sharing between the Shiites and Sunnis is neither a new phenomenon nor one limited to Iraq. It has influenced the political behavior of various actors in pursuing their interests for decades. This competition has been a key element in shaping Arab-Iranian relationship. Thus, the ideology of the Islamic revolution promoted by the Irani conservatives was met by a Sunni militant Islamist ideology. Sunni identity became a part of the ideology of Al-Queda, the Taliban regime in Afghanistan, the "madrassas" in Pakistan and the various branches of the Moslem Brotherhood in the Greater Middle East.

There were some indications that some Sunni extremist groups operating in Iraq may try to use anti-Shi'a violence to spread instability in the country and to undermine the Allawi

in West Beirut. The present situation in Iraq is not any different. Within this violence-ridden situation, the Iraqis tend to turn to any political force that promises to provide order to their local societies, even if it is oppressive. With the way things are shaping up in Falluja, Samarrah, Najaf, Koufa and elsewhere, it should be no surprise to Allawi to see the slogan – "Islam is the solution" – often raised.

Saving the Allawi government from isolation and collapse and preparing the ground for political reconstruction and making election in 2005 possible will require two things. First, the government must prove that it is capable of controlling the main cities in central and southern Iraq. Second, a wide campaign must be launched seeking support of the citizens for the interim government as the only alternative that does not involve any one or all of the awful scenarios – civil war, massive renewed repression, the creation of a safe haven for terrorist organizations.

5- Instability and Risks Across the Borders

The last two months have made clear that decent government is not possible without a minimal level of security; however, security could not have been improved without progress at the political level. Events taking place have proved how true this linkage between governance and security and between security and political process is. This was true especially in the case of the revolt of Assadr who was able to appeal to young Shiites who lacked any access to jobs or any government employment. The government also failed to perform in other areas like Falluja

Moktada Assadr and his Mehdi Army in Najaf and other southern cities. The risks are high and multi-dimensional. When one analyzes the situation created by the young cleric mobilizing a large layer of the Shiites in a move to challenge the legitimacy of the Allawi government and his plans to hold general election in early 2005, it appears that this movement is not going to wane as soon as Najaf is liberated and it may evolve into an uncontrollable situation.

It should be admitted that post-war political reconstruction is always messy, but I believe that in Iraq's case it will be made worse than the Lebanese situation. The scene in Iraq illustrates confusion as it is a marketplace of identities rather than ideas or ideologies, but cleavages along religious, ethnic or tribal lines are not (yet) tainted with blood like in the case with Lebanon. This fact leads one to believe that regaining stability and calm should come at the top of the Allawi's agenda.

We have learned from our experience in Lebanon that in post-conflict situation in which the state has collapsed, security becomes the central pillar that supports all else. Without security, people cannot organize to build again their communities, or to participate meaningfully in politics. Without security, fear pervades and unlawful forces dominate the scene; the country has nothing but disorder, distrust and desperation. The situation in Iraq now is taking the shape of a complex equation exactly like the situation Lebanon was facing in 1989-1990 with General Aoun in Baabda, the militia of the Lebanese Forces in the north of Beirut, and the rest of the country being subdivided among the other militias with a powerless President

toward Lebanese businessmen.[4]

Media reports have also said that Allawi's talks with Hariri had laid the groundwork for reopening the Kirkuk-Tripoli pipeline as soon as negotiations are over on reopening the Syrian pipeline.[5]

Allawi made it clear that his country wouldn't normalize relations with Israel before other Arab countries did so as part of a comprehensive Middle East settlement. He also rebuffed recent reports claiming that hundreds of Israeli agents were operating in Iraq.[6]

As a result of the negotiations, Lebanon decided to unfreeze Iraqi assets exceeding 500 million dollars. The visit of Mr. Allawi settled all pending issues between Lebanon and the new Iraqi government and has opened a bright chapter in relations between the two countries.

The Lebanese media welcomed all the plans advanced by Mr. Allawi on rebuilding Iraq, but expressed great concerns about the environment of instability and insecurity in several areas and cities in the center and southern Iraq. Such an insecure environment represents a great challenge to Lebanese contracts with Iraq.

4- Security Trumps All

The events taking place since the Allawi government assumed responsibility around the end of June 2004 should not give much comfort to him or to his ministers. The positive shock that occurred after the departure of Paul Bremmer did not last very long. The situation has changed drastically with the uprising of

correcting the strategic balance with Israel. This situation of strategic imbalance might last for several years – or perhaps decades – and would have strong impact on the balance of power in the whole region.

3- Post-Saddam Relationships

The visit of Mr. Allawi to Damascus and Beirut and the support expressed by both the Syrian and Lebanese leaderships to the new Iraqi government were an expression of how anxious Beirut and Damascus are in seeing Iraq regaining its sovereignty and rebuilding and rehabilitating itself to regain its role as a major player in the regional security architecture.

As it is well known, most of the discussions at the ministerial level during Allawi's visit to Beirut focused on economic relations. Iraqi's Planning Minister Mehdi al-Hafez said on Monday, July 26, that Iraq wanted to mend relations with Lebanese merchants and industrialists, assuring businessmen in Lebanon that his government would resolve contract disputes stemming from the U.S. led invasion of Iraq.[3]

"We will not allow any harm to be inflicted upon any Lebanese merchant or industrialist. We welcome all suggestions regarding economic relations between Lebanon and Iraq," stated Hafez. Fadi Abboud, President of the Lebanese Industrialists, lobbied the Iraqi responsibles on behalf of the Lebanese industrialists, who contracts with the former Iraqi government were not completed following the U.S. led invasion of Iraq. The President of Lebanon's Chamber of Commerce, Adnan Kassar, also urged Mr. Allawi to fulfill obligations

commodities to the Iraqi market as well as serving as a link between Iraq and other countries attempting to acquire a greater share in the Iraqi market. This latter is reflected in Lebanon's Prime Minister – Hariri's – proposal to Turkey to increase its trade with Iraq through the use of Lebanese ports.

2- Impact of Iraqi Security Developments

We cannot isolate Lebanon from what's happening in Iraq. By the same measure, Iraq did not isolate itself from what was happening in Lebanon in the 1970's, 1980's and the 1990's. Iraq tried to keep its links with the Lebanese events through its branch of the Ba'ath Party in Lebanon or through the Palestinian resistance organizations (the Arab Liberation Organization financed by Iraq). In the late 1980's, the Iraqi government was involved in the struggle between the Christian militias and General Michel Aoun by supplying both with heavy weapons in an attempt to pressure the Syrian presence in Lebanon.

At the strategic level, Iraq has always played the strategic depth for what was known as the Eastern front in the Arab-Israeli conflict. Despite continuous conflict and stress between the two Ba'ath parties in Iraq and Syria, Iraq represented a key player in addressing the strategic balance with Israel. The Iraqi army was to participate on the Syrian front in the October war of 1973 by simple and single Iraqi initiative.

As the result of the U.S. occupation of Iraq and the dismantling of the Iraq state and army, Lebanon and Syria lost a strategic partner and, consequently, any possibility of

Hussein, although it went under ambassadorial level due to external pressure and security developments in Beirut. Lebanon always tried to play a catalyst role between Iraq and other Arab regimes in Pan-Arab meetings. Such effort reached its culminating point during the Beirut-Arab summit in 2002 when President Lahoud was successful in reconciling Iraq with both Saudi Arabia and Kuwait.

Economic relations between the two countries was quickly resumed after the fall of Saddam Hussein's regime, though it's now experiencing some difficulties because of the instability in Iraq and the insecurity on the highways which has resulted in the kidnapping of several Lebanese businessmen and truck drivers.

The visits of Iraqi Prime Minister, Iyad Allawi, with a large ministerial delegation to Beirut in early August 2004 was to re-establish the strong relationship between the two countries and to create a prospect for a large participation for the Lebanese businesses in the rebuilding process of Iraq. Iraq is renewing its import through the Lebanese ports starting in 2001. Such activity has grown greatly despite the difficulties encountered by ground shipping as mentioned before.

The meetings with the Iraqi Prime Minister, Iyad Allawi, in Beirut have led to several agreements, among them the establishment of a high strategic committee headed by the Prime Ministers of both countries for the purpose of promoting strategic projects such as oil, gas and transport.

Lebanon intends to play an important role in the process of rebuilding the Iraq infrastructure and in supplying industrial

for the Gulf region and its possible linking to the Arab Near East as a single, geo-strategic continuum.

1- Lebanese-Iraqi Relations

In the 1970's Iraq was a major economic partner with Lebanon. These economic relations with Lebanon were disrupted two times: the first one, when the civil war erupted in Lebanon in 1975 which caused all Lebanese ports to be closed and most of the industrial base to be destroyed and, the second when the relationship between Syria and Iraq went under stress because of the ideological split between the two branches of the Ba'ath Party holding power in both countries. In the latter situation, Lebanon found itself compelled to back Syria in applying pressure against the Iraqi regime. In the '90's, the relationship with Iraq was almost totally disrupted, not because of the Syrian pressure but also in accordance with the sanctions imposed by the United Nations Security Council. In 2001 and 2002, the relations between Syria and Iraq were improved, opening the door to Lebanese businessmen and industrialists to renew their relationships with the large Iraqi market. The balance of commercial exchange between the two countries was improving dramatically. Statistics showed a balance reaching 370 million dollars in the first year with an increase of prospects the following year to average 700 million dollars. This commercial free-exchange was a reflection of the good historical, political and diplomatic relationship between the two countries. The diplomatic relationship with Iraq did not experience any stress, even under the regime of Saddam

supporting the Syrian strategic posture, providing Hezbollah with all the legitimate political support as the main arm of the resistance.

These developments resulted in an unconditional Israeli withdrawal from South Lebanon, polarizing most of the Shi'a community behind Hezbollah and resulting in giving Hezbollah a leading role in the continuous struggle against Israel and in opposing U.S. policy, not only in Lebanon, but also in the region as a whole.

Lebanon, now, could rely on its partnership with Syria and the active regional role practiced by Hezbollah as assets to come forward as a player in the process of making peace or war. Lebanon, as a government and as a society, takes great interest in the regional developments as it is evolving now. Consequently, Beirut is trying to monitor closely the political and security situation in Iraq and in the Gulf region as a whole.

This paper will examine Lebanon's interests with Iraq.

The relations between Lebanon and Iraq find their importance in the deep and historical links as two Arab countries, as well as the special links between the Shi'a community in Lebanon and the Shi'a community in southern Iraq. This paper will also discuss Lebanon's worries and concerns of the tragic developments occurring in Iraq, as well as the American involvement in remodeling Iraq's future. In addition, this paper will analyze the strategic challenges to Iraq, the Gulf, and the Middle East security. Finally, the paper will discuss the possibility of institutionalizing a security framework

discontent to extreme expression resulting in the creation of such radical politico-military movements such as Hamas and Islamic Jihad in Palestine and Hezbollah in Lebanon and, at a later time, al Queda and its subsidiaries of terrorist organizations.

Hezbollah, benefiting from Iranian and Syrian unlimited support, made Lebanon become the only battle ground between the Arab states and Israel. Hezbullah, appearing first as a military movement in 1983 following the Israeli invasion of Lebanon, became the military arm of Iran and Syria in its struggle against Israel in South Lebanon. Iran did not limit its policy of using Hezbollah as a proxy for their struggle against Israel, but, moreover, as a counterweight force against the U.S. involvement in Lebanon. Such strategy resulted in the mounting of two attacks against the U.S. marines in Beirut and at the airport as well as the taking hostage of U.S. and foreign citizens.

Hezbollah, based on its Islamic ideology (emanating from the Irani Islamic Revolution teachings) and the financial and military backing of Iran, enhanced by the dispatching of one thousand members of the Irani Revolutionary Guards, became the main politico-military force among the Shi'a community in Lebanon and the main arm of what became known later as the Islamic Resistance in Lebanon.

Syria acquired through its long and strong military presence in Lebanon an upper hand in using Hezbollah to serve its strategic needs to pressure both Israel and the U.S. diplomacy in the region. The government of Lebanon fell under the Syrian umbrella and, consequently, took a back-seat position

weapons. Iran now represents a major challenge to the U.S. presence and strategy in Iraq and in the Gulf area as a whole as well as a detrimental factor in the U.S. policy in the Middle East. This is hardly a comforting situation; to cope with, it will require the United States to deploy great effort to create a more favorable, affordable, and durable Gulf security architecture which would promote political, economic, social, and educational changes.

Now, the Gulf security threats in the post Saddam era concentrate solely around Iran. The conservatives in the Irani regime still favor the spread of the Islamic revolution and will rely on subverting neighboring Gulf societies, including post-Saddam Iraq, to gain a preponderant influence.

In reality, the U.S. military presence in the Gulf, and especially on Saudi Arabian Land, since 1981 became a major source of popular discontent. The United States has contributed more to that discontent through its imbalanced policy towards the Arab-Israeli conflict and its unlimited political, diplomatic and military support to Israel in its campaign against the Palestinians. The U.S. continuous support to autocratic Arab regimes coupled with the socio-economic pressures that grip most of the Arab societies greatly contributed to that discontent. Such pressures were highlighted in dramatic terms by the 2002 United Nations Development Program report on Arab human development.[2]

The breakdown of the Madrid Peace process and the unconditional U.S. support for the radical policies adopted by Israel in Palestine and South Lebanon contributed to push that

Traditionally, the security system of the Gulf rests on three poles: Iran, Iraq, and Saudi Arabia including other GCC states. While Saudi Arabia welcomed the American presence as a strategic and political asset to keep the status quo, Iran and Iraq did not. Iran felt the United States military and political presence in the area was denying it the right to play its role as a leading power in the Gulf and in the Middle East at large. Iraq has always had the ambitions to be a major player in both the Gulf security system and in the Arab-Israeli conflict.

The absence of symmetry among the three Gulf poles resulted in a state of regional imbalance, which hampered the principles of real politic and the possibility of success, namely the ability to create a common understanding and a general acceptance to keep the status quo. Consequently, the region remained dangerous to its peoples and to the world – even as other regions engaged in a strong drive towards a more secure situation.[1]

The U.S. strategy failed repeatedly to create a security system depending, one time, on Iran and Saudi Arabia and another time on Iraq and Saudi Arabia. These continuous breaks in the system resulted in three wars in less than sixteen years with the United States having played the major force in two of them. These failures to insure security and stability - using local power – resulted in adopting a risky and costly direct military strategy with total reliance on the weakest pole represented by Saudi Arabia and the GCC states. Even after removing the Iraqi regime of Saddam Hussein, the United States is still facing Iran (a member of the "axis of evil") which is showing a strong will to acquire weapons of mass destruction, to include nuclear

Iraq and the Future of Gulf Security Cooperation: A Lebanese Perspective

Nizar ABDEL-KADER*

Since the early years of the twentieth century, Western powers have dominated the Gulf security system. The United Kingdom extended its security umbrella over the Gulf region for almost seven decades. In spite of some dramatic changes, notably the coup d'état in Iraq in 1958, the successive coups in Iraq and neighboring states, and the rise of Arab nationalism, the United Kingdom managed to contain major conflicts in the Gulf region. Nevertheless, the declining British economy and the pressure exercised by nationalists forced London to totally withdraw its troops from the Gulf region in 1971, opening the way for the United States to pick up the pieces of the deteriorating security system. From the outset, the United States sought to avoid a conflict for military deployment as well as unwelcome regional security system based on its bad experience with the Baghdad pact, relying instead on local allies to establish internal security and on its own capabilities to project force if necessary.

*General (RTD), Researcher, Analyst in strategic matters

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2005

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN ..... **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR ..... **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• Iraq and the future of Gulf Security cooperation:
A Lebanese perspective ..... General *Nizar ABDEL-KADER* 288

• International Cooperation for Road Safety ..... *Ziad M. AKL* 248

• La géopolitique de l'eau dans le conflit
israélo-palestinien ..... *Angela KHAHIL* 184

Summaries

• *Dr. Michel YAMMINE*
- ***The bases of the NATO around Russia: Between the acceptation of the government and the complaint of opposition*** ***146***

• *Dr. Albert RAHMEH*
- ***Political work between reality and expectations*** ***144***

• *Dr. Sami AJAM*
- ***The social role of the army in third world countries*** ***142***

Resumés

• *Dr. Michel YAMMINE*
- ***Les bases du pacte Atlantique concernant la Russie: entre l'acceptation du pouvoir et le mécontentement de l'opposition*** ***152***

• *Dr. Albert RAHMEH*
- ***Le travail politique entre la réalité et la perspective*** ***150***

• *Dr. Sami AJAM*
- ***Le rôle social de l'armée dans les pays du tiers monde*** ***148***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL D
EFENCE LEBANESE NAT
IONAL DEFENCE LEBA
NESE NATIONAL DEFEN
CE LEBANESE NATION
AL DEFENCE LEBANESE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO